

الصحیح

من سيرة الإمام علي

(المرضى من سيرة الإمام علي)

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام

(المرضى من سيرة المرضى)

العلامة المحقق

السيد جعفر مرضى العجلي

الجزء الحادي والثلاثون

بمطبعة دار الفقه والحديث

أينما للسيد جعفر مرضى العجلي

عاملي، جعفر مرتضى ۱۹۴۴م.

الصحيح من سيرة الإمام علي عليه السلام (المرتضى من سيرة المرتضى) / السيد جعفر مرتضى العاملي. قم: أيام، ۱۴۳۲ ق.= ۲۰۱۲ م.= ۱۳۸۹.
۵۱۲ ص.

ISBN : 978 - 964 - 91063 - 9 - 7

۶۰۰۰ ریال

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

کتابنامه:

۱. علي بن أبي طالب (ع)، إمام أول، ۲۳ قبل الهجرة - ۴۰ ق سر گذشت نامه. ۲. إسلام - تاريخ از آغاز تا ۴۱ ق. ألف. عنوان ب. عنوان: المرتضى من سيرة المرتضى.

۲۹۷/۹۵۱

۳ ص ۴۲ ع B P ۳۷/۳۵

۱۳۸۹



اسم الكتاب:	الصحيح من سيرة الإمام علي عليه السلام
اسم المؤلف:	السيد جعفر مرتضى العاملي
الناشر:	نشر أيام
الطبعة:	الأولى ۱۴۳۲ هـ. ق = ۱۳۸۹ هـ ش = ۲۰۱۲ م
عدد المطبوع:	۲۰۰۰ نسخة
سعر الدورة:	۴۵ - ۳۱ ۶۰۰۰۰ تومانا
ردمك ج:	۳۱ - ۵ - ۳ - ۹۱۰۶۳ - ۹۶۴ - ۹۷۸

العنوان: ايران - قم - ۴۵ متري صندوق - صدوقي ۶ پلاك ۲۰ تلفن: ۰۹۱۲۱۵۱۷۱۷۷ - ۰۹۱۲۶۵۱۸۱۱۴

اين اثر با حمايت معاونت محترم فرهنگي وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي طبع شده است



الباب الحادي عشر:

كتاب الموادة.. وعودة الجيش..

الفصل الأول: أبو موسى هو الحكم..

الفصل الثاني: لك مثلها يا علي..

الفصل الثالث: كتاب الموادة في
نصوصه..

الفصل الرابع: الخوارج في صفين.

الفصل الخامس: الأسر من الغنائم

الفصل الأول:

أبو موسى هو الحكم..

الأشعث عند معاوية:

قالوا:

وجاء الأشعث بن قيس إلى علي، فقال: [يا أمير المؤمنين] ما أرى الناس إلا وقد رضوا، وسرهم أن يجيبوا القوم إلى ما دعوهم إليه من حكم القرآن، فإن شئت أتيت معاوية فسألته ما يريد، ونظرت ما الذي يسأل؟!]

قال: ائته إن شئت.

فأتاه، فسأله، فقال: يا معاوية، لأي شيء رفعتم هذه المصاحف؟!]

قال: لنرجع نحن وأنتم إلى ما أمر الله به في كتابه. فابعثوا منكم رجلاً ترضون به، ونبعث منا رجلاً، ثم نأخذ عليهما أن يعملوا بما في كتاب الله لا يعدوانه، ثم نتبع ما اتفقا عليه.

فقال الأشعث: هذا هو الحق.

فانصرف إلى علي، فأخبره بالذي قال.

وقال الناس: قد رضيينا وقلنا(1).

القارئ الشامي:

وقال ابن أعثم:

[ثم تقدم رجل من أهل الشام على فرس له أبلق، وفي يده مصحف قد فتحه، ثم وقف بين الجمعين وجعل يقرأ: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقًا مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ)(2).

وقوله: (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ)(3).

وقوله تعالى: (وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ

(1) صفين للمنقري ص498 و 499 وبحار الأنوار ج32 ص539 ونهج السعادة ج2 ص261 وتاريخ الأمم والملوك ج5 ص51 و (ط الأعلمي) ج4 ص36 والكامل في التاريخ ج3 ص318 والفتوح لابن أعثم ج3 ص193.

(2) الآية 23 من سورة آل عمران.

(3) الآية 48 من سورة النور.

بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ(1)[(2)].

القاء بين الصفيين:

وقالوا:

فبعث على قراء من أهل العراق، وبعث معاوية قراء من أهل الشام، فاجتمعوا بين الصفيين ومعهم المصحف، فنظروا فيه وتدارسوه، وأجمعوا على أن يحيوا ما أحيا القرآن، وأن يميثوا ما أمات القرآن.

[فرضي الفريقان جميعاً بالحكمين، وجعلوا المدة فيما بين ذلك إلى سنة كاملة].

ثم رجع كل فريق إلى أصحابه.

وقال الناس: قد رضينا بحكم القرآن(3).

الأشعث والخوارج يريدون أبا موسى:

قالوا:

(1) الآيات 49 - 51 من سورة النور.

(2) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 3 ص 182 و 183.

(3) صفيين للمنقري ص 499 وبحار الأنوار ج 32 ص 539 وشرح نهج البلاغة

للمعتزلي ج 2 ص 228 ونهج السعادة ج 2 ص 261 والفتوح لابن أعثم (ط

دار الأضواء) ج 4 ص 197.

فقال أهل الشام: فإننا قد رضيينا واخترنا عمرو بن العاص.

وقال الأشعث والقراء الذين صاروا خوارج فيما بعد: فإننا قد رضيينا واخترنا أبا موسى الأشعري. [فإنه وافد رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى اليمن، وصاحب مقاسم أبي بكر، وعامل عمر بن الخطاب]. وسيأتي أن ابن الكواء قال ذلك أيضاً.

فقال لهم علي: إني لا أرضى بأبي موسى، ولا أرى أن أوليه.

فقال الأشعث، وزيد بن حصين، ومسعر بن فدكي، [وعبد الله بن الكواء]، في عصابة من القراء: إنا لا نرضى إلا به، فإنه قد حذرنا ما وقعنا فيه.

قال علي: فإنه ليس لي برضا، وقد فارقتني وخذّل الناس عني، ثم هرب، حتى أمنتته بعد أشهر.

[أو قال: لست أثق برأي أبي موسى، ولا بحزمه].

ولكن هذا ابن عباس أوليه ذلك.

قالوا: والله ما نبالي، أكننت أنت أو ابن عباس، [إلا أننا لا نريد رجلاً هو منك وأنت منه].

[وفي نص آخر: وكأنك تريد أن تكون أنت الحاكم] ولا نريد إلا رجلاً هو منك ومن معاوية سواء، وليس إلى واحد منكما بأدنى من الآخر.

[قال علي: فلم ترضون لأهل الشام بابن العاص، وليس كذلك؟!]

قالوا: أولئك أعلم. إنما علينا أنفسنا].

قال علي: فإني أجعل الأشر.

قال نصر: قال عمرو: فحدثني أبو جناب قال: قال الأشعث: وهل

سعر الأرض علينا غير الأشر؟! وهل نحن إلا في حكم الأشر؟!!

قال له علي: وما حكمه؟!!

قال: حكمه أن يضرب بعضنا بعضاً بالسيوف، حتى يكون ما

أردت وما أراد.

[قال: فقد أبيتم إلا أن تجعلوا أبا موسى؟!!

قالوا: نعم.

قال: فاصنعوا ما أحببتهم].

[زاد في نص آخر قوله: اللهم إني أبرأ إليك من صنيعهم](1).

(1) صفين للمنقري ص 499 و 500 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 51 و (ط)
الأعلمي) ج 4 ص 36 و 37 والكامل في التاريخ ج 3 ص 318 و 319
والفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 3 ص 197 و 198 والأخبار
الطوال ص 192 ومروج الذهب ج 2 ص 401 وبحار الأنوار ج 32
ص 539 و 540 ونهج السعادة ج 2 ص 262 - 265 وشجرة طوبى ج 2
ص 343 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 228 و 229 والدرجات
الرفيعة ص 114 وينابيع المودة ج 2 ص 16 و 17 والعبير وديوان المبتدأ
والخبر ج 2 ق 2 ص 175 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي)

وعند ابن أعثم:

[فقال له الأشر: أنت إنما تقول هذا القول لأن أمير المؤمنين عزلك عن الرئاسة، ولم يرك أهلاً لها.

فقال الأشعث: والله ما فرحت بتلك الرئاسة، ولا حزنت لذلك العزل] (1).

لا يحكم فيها مضرين:**قال المنقري:**

عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر محمد بن علي قال: لما أراد الناس علياً على أن يضع حكمين قال لهم علي: إن معاوية لم يكن ليضع لهذا الأمر أحداً هو أوثق برأيه ونظره من عمرو بن العاص، وإنه لا يصلح للقرشي إلا مثله، فعليكم بعبد الله بن عباس، فارموه به، فإن عمراً لا يعقد عقدة إلا حلها عبد الله، ولا يحل عقدة إلا عقدها، ولا يبرم أمراً إلا نقضه، ولا ينقض أمراً إلا أبرمه.

فقال الأشعث: لا والله لا يحكم فيها مضرين حتى تقوم الساعة. ولكن اجعله رجلاً من أهل اليمن، إذ جعلوا رجلاً من مضر.

فقال علي: إنى أخاف أن يخدع يمينكم، فإن عمرواً ليس من الله في شيء، إذا كان له في أمر هوى.

ج 7 ص 306 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 482 - 484.

(1) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 3 ص 197 و 198.

فقال الأشعث: والله لأن يحكما ببعض ما نكره، وأحدهما من أهل اليمن، أحب إلينا من أن يكون [بعض] ما نحب في حكمهما وهما مضرين.

وذكر الشعبي مثل ذلك (1).

وابن الكواء أيضاً:

وذكروا: أن ابن الكواء قام إلى علي، فقال: هذا عبد الله بن قيس، وافد أهل اليمن إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وصاحب مقاسم أبي بكر، وعامل عمر، وقد [رضى به القوم.

و] عرضنا على القوم عبد الله بن عباس، فزعموا أنه قريب القرابة منك، ظنون في أمرك (2).

(1) صفين للمنقري ص500 والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج3 ص198 و 199 والأخبار الطوال ص193 وعن مروج الذهب ج2 ص434 وبحار الأنوار ج32 ص540 ونهج السعادة ج2 ص263 و 264 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص229 والدرجات الرفيعة ص114.

(2) صفين للمنقري ص502 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص231 ونهج السعادة ج2 ص265 و صفين للمنقري ص502 وراجع: والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج3 ص197.

ما الأشعري بمأمون:

فبلغ ذلك أهل الشام، فبعث أيمن بن خريم الأسدي، وهو معتزل لمعاوية، هذه الأبيات، وكان هواه أن يكون هذا الأمر لأهل العراق، فقال:

لو كان للقوم رأي يعصمون به من الضلال رموكم بابن عباس
 لله در أبيه أيما رجل ما مثله لفصال الخطب(1) في
 الناس
 لكن رموكم بشيخ من ذوى يمن لم يدر ما ضرب أخماس
 لأسداس
 إن يخل عمرو به يقذفه في لجج يهوى به النجم تيسا بين أتياس
 أبلغ لديك علياً غير عاتبه قول امرئ لا يرى بالحق من
 بس
 ما الأشعري، بمأمون، أبا حسن فاعلم هديت وليس العجز
 ك
 فاصدم بصاحبك الأدنى زعيمهم إن ابن عمك عباس هو
 الآسي

قال: فلما بلغ الناس قول أيمن طارت أهواء قوم من أولياء علي «عليه السلام» وشيعته إلى عبد الله بن عباس. وأبت القراء إلا أبا

(1) في الفتوح: ما مثله للقضا والحكم.

موسى (1).

الأحنف يعرض خدماته:

قال المنقري:

وجاء الأحنف بن قيس التميمي، فقال: يا أمير المؤمنين، إنك قد رميت بحجر الأرض، ومن حارب الله ورسوله أنفَ الإسلام، وإنني قد عجمت هذا الرجل - يعني أبا موسى - وحلبت أشطره، فوجدته كليل الشفرة، قريب القعر.

وإنه لا يصلح لهؤلاء القوم إلا رجل يدينو منهم حتى يكون في أكفهم، ويتباعد منهم حتى يكون بمنزلة النجم منهم، فإن تجعلني حكماً فاجعلني، وإن أبيت أن تجعلني حكماً فاجعلني ثانياً أو ثالثاً، فإنه لا يعقد عقدة إلا حللتها، ولن يحل عقدة إلا عقدتها، وعقدت لك أخرى أشد منها.

فعرض ذلك على الناس، فأبوه وقالوا: لا يكون إلا أبا موسى.

[فقال الأحنف: فإن أبيتتم إلا أبا موسى فأدفنوا ظهره] (2).

(1) صفين للمنقري ص 502 و 503 والفتوح لابن أعمش (ط دار الأضواء) ج 3

ص 199 ونهج السعادة ج 2 ص 265 و 266 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 231 والدرجات الرفيعة ص 114 و 115.

(2) صفين للمنقري ص 501 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 52 و (ط

الأعلمي) ج 4 ص 37 والكامل في التاريخ ج 3 ص 319 وراجع: بحار

وقال نصر: وفي حديث عمر قال: قام الأحنف بن قيس إلى علي، فقال: يا أمير المؤمنين، إني خيرتك يوم الجمل أن آتيتك فيمن أطاعني وأكف عنك بني سعد، فقلت: كف قومك، فكفى بكفك نصيراً، فأقمت بأمرك.

وإن عبد الله بن قيس رجل [من اليمن، وعامة بني عمه مع معاوية]، قد حلبت أشطره فوجدته قريب القعر، كليل المدية، وهو رجل يمان وقومه مع معاوية.

وقد رميت بحجر الأرض [وقد رميت بعمر بن العاص، وهو داهية العرب]، وبمن حارب الله ورسوله، وإن صاحب القوم من ينأى حتى يكون مع النجم، ويدنو حتى يكون في أكفهم.

فابعثني ووالله لا يحل عقدة إلا عقدت لك أشد منها، فإن قلت: إني لست من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فابعث رجلاً من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» غير عبد الله بن قيس، وابعثني معه.

فقال علي: إن القوم أتوني بعبد الله بن قيس مبرنساً، فقالوا: ابعث

الأنوار ج 32 ص 541 ج 33 ص 314 ونهج السعادة ج 2 ص 264 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 230 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 484 و 485 والبداية والنهاية (ط دار الكتاب العربي) ج 7 ص 306 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 58 و 59.

هذا، فقد رضينا به، والله بالغ أمره(1).

قدوم أبي موسى:

فبعثوا إلى أبي موسى وقد اعتزل بأرض من أرض الشام يقال لها: (عُرْض)، واعتزل القتال، فأتاه مولى له فقال: إن الناس قد اصطلحوا.

قال: الحمد لله رب العالمين.

قال: وقد جعلوك حكماً.

قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

فجاء أبو موسى حتى دخل عسكر علي.

وجاء الأشتر حتى أتى علياً، فقال له: يا أمير المؤمنين، أَلزَّني بعمرو بن العاص، فوالله الذي لا إله غيره لئن ملأت عيني منه لأقتلنه(2).

-
- (1) صفين للمنقري ص 501 و 502 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 230 والفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 3 ص 199 و 200 وراجع: الأخبار الطوال ص 193 والإمامة والسياسة ج 1 ص 133 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 114 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 151.
- (2) صفين للمنقري ص 500 و 501 والفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 3 ص 199 و 200 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 72 و (ط الأعلمي) ج 4

أبو موسى بنظر علي ×:

وقال الشريف الرضي «رحمه الله»:

ومن كلام له «عليه السلام» في شأن الحكمين، وذم أهل الشام:
جُفَاة طغام، وعبيد أقزام. جُمعوا من كل أوبٍ، وتُلَقَّطوا من كل
شوبٍ ممن ينبغي أن يفقه ويؤدب، ويعلم ويدرب، ويؤلي عليه، ويؤخذ
على يديه. ليسوا من المهاجرين والأنصار، ولا من الذين تبوأوا الدار
والإيمان.

ألا وإن القوم اختاروا لأنفسهم أقرب القوم مما يحبون، وإنكم
اخترتم لأنفسكم أقرب القوم مما تكرهون.

وإنما عهدكم بعبد الله بن قيس بالأمس يقول: «إنها فتنة، فقطعوا
أوتاركم، وشيموا سيوفكم». فإن كان صادقاً فقد أخطأ بمسيره غير
مستكره، وإن كان كاذباً فقد لزمته التهمة.

فادفعوا في صدر عمرو بن العاص بعبد الله بن العباس، وخذوا
مهلاً الأيام، وحوطوا قواصي الإسلام. ألا ترون إلى بلادكم تغزى؟!!

ص 37 والكامل في التاريخ ج 3 ص 319 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي
ج 2 ص 229 وبحار الأنوار ج 32 ص 540 و 541 ونهج السعادة ج 2
ص 263 و 264 وينايع المودة ج 2 ص 17 وموسوعة الإمام علي بن أبي
طالب ج 6 ص 206.

وإلى صفاتكم ترمى؟! (1).

ونقول:

إننا نعد القارئ بأن لا نطيل عليه في بيان بعض الأمور التي تضمنتها النصوص المتقدمة، لأننا سوف نعتمد الإختصار والإقتصار على ما هو ضروري. فلاحظ ما نذكره ضمن العناوين التالية:

إيضاحات:

الأبلىق: الذي فيه سواد وبياض.

ضرب أخماس لأسداس: السعي في المكر والخديعة (هو مثل يضرب لمن يظهر شيئاً، ويريد غيره).

صاحب المقاسم: الذي يتولى قسمة المغانم ونحوها.

الظنون: المتهم. كالظنين.

التخذيل: حمل الرجل على خذلان صاحبه.

الآسي: الطبيب المعالج.

رمي بججر الأرض: إذا رمي بالداهية من الرجال.

أنف الإسلام: أوله.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص231 الخطبة رقم 238 وبحار الأنوار ج33 ص323 و 324 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج13 ص309 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج6 ص202.

عجم الرجل: رازه وامتحنه.

حلب أشطره: استخرج ما في داخله.. والأشطر: جمع شطر.
وهو القسم، وللناقة شطران، قادمان وآران.

البرنس: قلنسوة طويلة، وكل ثوب رأسه ملتزق به.

عُرُض - بضم أوله وسكون ثانيه -: بلد بين تدمر والرصافة الشامية.

ألزني: ألزّه به: ألزمه إياه.

الطغام: أوغاد الناس وأراذلهم.

أوب: الجهة والطريق والناحية.

شوب من الناس: أي خليط من مختلف الفئات.

تبوأ المكان: اتخذه محلّةً وأقام به.

قطعوا أوتاركم: جمع وتر، وهو شرعة القوس. أي الحبل الذي يشد به طرفاه، فيعطفهما.

شام سيفه: وضعه في غمده، واستلّه، وأخرجه من الغمد، فهو من الأضداد.

المهل - بفتحيتين -: التؤدة والرفق.

الصفاة: الحجر الصلد الضخم لا ينبت. والصخرة الصلبة الملساء.

رضا الناس ليس معياراً:

إننا نقرأ في القرآن الكريم قوله تعالى: (رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ) (1)، وقوله تعالى: (وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (2)، وقوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَحْطُونَ) (3)، وقوله تعالى: (يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ) (4)..

وهذه المعاني قد تكررت كثيراً في القرآن الكريم.

وهي تدل على أن جعل الأمور رهن رضا الناس غير مأمون المسالك، وقد يجر إلى المهالك.. ولا سيما إذا كان الأمر مرتبطاً بأمر الجهاد والقتال، ويحمل معه أخطاراً ومتاعب، وبلاءات ومصائب، لأن الناس يميلون إلى الدعة والراحة، ونيل ما يحبون بلا تعب، ولا نصب، وعلى هذا جاء قوله تعالى: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونَ لَكُمْ) (5).

وقد ظهر لأصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام» من حرب

(1) الآية 87 و 93 من سورة التوبة.

(2) الآية 7 من سورة يونس.

(3) الآية 58 من سورة التوبة.

(4) الآية 62 من سورة التوبة.

(5) الآية 7 من سورة الأنفال.

الجمال: أن لا غنائم، ولا سبايا، ولا أراضي، ولا مناصب في مثل هذه الحروب، لا بل هناك سيوف ورماح، وقتال وكفاح، وقتل وجراح. والثواب على الله لخصوص من أخلص في جهاده. أما من قاتل حمية وعصبية، فسيكون محظوظاً جداً إن نجا منها، وهو صفر اليدين..

هذا.. مع أن أهل العراق قد اعتادوا على الغنائم والسبايا، والأقطاع والمزايا في حروبهم في بلاد فارس، التي كانت من الممالك العامرة، والأمبراطوريات الفاخرة، والقوية، والقاهرة، وبالأموال زاخرة..

وقد ركز معاوية وفريقه المتآمر معه على هذا الأمر بالذات، فكانوا يغرون أمثال الأشعث بالمناصب، والأموال، والإمتيازات، ويخوفون الضعفاء بالمصائب والبلايا، والنوائب والرزايا، وربما يطمعونهم ببعض الفتات الذي قد يلقيه لهم بعض رؤساء عشائريهم.

على أن تكريس اعتبار رضا الناس ذا مرجعية للقرار في الحرب والسلم مصادرة سمجة وغير مبررة لمهمات الإمام والحاكم. وجعله في موقع المحكوم، والمستضعف، والمهزوم بدل أن يكون الحاكم القوي والحازم، الذي يمارس مهماته بعزة وإباء، وشمم ومضاء..

علي × لم يرسل الأشعث!!:

وحول طلب الأشعث من أمير المؤمنين «عليه السلام» أن يرسله إلى معاوية، ليسأله عما يريدون، نقول:

1 - لماذا يريد الأشعث أن تكون المبادرة من طرف أمير

المؤمنين «عليه السلام» وأصحابه، فإن المفروض أن يكون القاسطون هم الذين يرسلون إلى علي من يفصح عما يريدون؟! فهذا التصرف من الأشعث فيه تكريس، ولو بصورة غير مباشرة لمرجعية معاوية. واعتباره كأنه هو صاحب القرار في الحرب والسلم، وعلى الآخرين أن يبادروا إلى الزحف إليه، والسؤال عن مقاصده..

2 - لماذا يخرج الأشعث أمير المؤمنين «عليه السلام» بعروضه هذه، ولماذا لا يترك الأمر له «عليه السلام»، فيكون هو الذي يقرر ما يشاء في الوقت المناسب؟!!

ولماذا يخرجه أيضاً باختيار نفسه رسولاً إلى معاوية، فلعله «عليه السلام» لو خُلي وطبعه لاختار غيره لهذه المهمة إن قرر أن يرسل أحداً؟!!

3 - ويلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» لم يظهر موافقته على اعتبار الأشعث رسولاً من قبله، بل أرجع الأمر إلى الأشعث نفسه، ليقرر ما يحلو له، على اعتبار أن الأمر لا يعني علياً «عليه السلام»، وبذلك يكون قد نأى بنفسه عن أن ينسب إليه شيء في هذا الأمر، حيث قال له: «انتبه إن شئت»، فكأنه قال له: الأمر إليك، فاذهب إن شئت، واقعد إن شئت، فإن ذلك لا يعنيني..

سؤالان لا بد لهما من جواب:

وهنا سؤالان:

الأول: تقدم: أن القراء من الفريقين اجتمعوا بين الصفيين، وتدارسوا القرآن، فرضوا بالحكمين، وجعلوا المدة إلى سنة كاملة.. والسؤال هو لماذا كل هذه المدة؟! ألم يكن من الممكن أن يصدروا حكمهم حول ما جاء في القرآن في نفس تلك الجلسة، أو خلال أيام يسيرة؟! أو أن يجعلوا المدة شهراً مثلاً.. ويحسموا الأمر؟!!

الثاني: لماذا حددوا القرآن دون سواه، فلم يذكروا السنة النبوية الشريفة أيضاً؟! ألم يقل علي «عليه السلام» لابن عباس حين أرسله إلى الخوارج: لا تخاصمهم بالقرآن فإن القرآن حمال ذو وجوه. ولكن خاصمهم بالسنة، فإنهم لن يجدوا عنها محيصاً، أو نحو ذلك؟! (1).

ونجيب:

أولاً: بالنسبة للسؤال الأول نقول:

إن كثيراً من الناس كانوا قد سئموا الحرب، ولم يعد لهم بها رغبة، لا سيما وأنها لم يكن فيها غنائم، ولا سبايا، ولا مناصب، ولا

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 136 قسم الوصايا والكتب، رقم 77 والنهاية لابن الأثير ج 1 ص 444 ومصادر نهج البلاغة ج 3 ص 478 عنه، وربيع الأبرار ج 1 ص 691 وبحار الأنوار (طقديم) ج 8 ص 560 و (ط دار الوفاء سنة 1403 هـ) ج 2 ص 245 وج 33 ص 376 ومستدرك سفينة البحار ج 8 ص 200 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 71 وميزان الحكمة ج 3 ص 2535 وراجع: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ج 1 ص 410 والدر المنثور ج 1 ص 15.

امتيازات حسبما تقدم، بل فيها عشرات ألوف القتلى، وأضعافهم جرحى، فكان تفرق الناس ورجوعهم إلى بلادهم، وإمامهم بنسائهم، واجتماعهم بعوائلهم بعد أشهر من البعد عنهم أمراً لا بد منه، ولا غنى عنه، إذ لم يعد لديهم صبر، أو طاقة على الإنتظار..

وبات معلوماً: أن معاوية بعد أن أنشب أظافره، لن يدع الفرصة تفوته، ولن يسمح للقراء، ولا للحكمين بحسم الأمر بسرعة، بل هو سوف يماطل، ويجادل بالباطل، ويتحايل على الطرف الآخر، ويدخل عليه من كل باب لكي ينهي الأمور لصالحه، أو ينهيها - على الأقل - بصورة تبقىها في دائرة الإبهام والإيهام إلى أن يجد الفرصة للإنقضاض على الأمر مرة أخرى.

فلا مجال لتوهم إمكان حسم الأمر بسرعة مهما كانت الظروف والأحوال.. وكان علي «عليه السلام» يتوقع النتيجة التي سيؤول إليها التحكيم، فكان إبعاد الناس عن الأجواء التي هم فيها هو الذي يحتاجون إليه، ليتمكن إعادة تأهيلهم لجولات جديدة يعلم «عليه السلام» أنها قادمة على كل حال.

ثانياً: بالنسبة للسؤال الثاني نقول:

ألف: لقد نصت الوثيقة على الرجوع إلى السنة النبوية، والقرآن معاً، وستأتي إن شاء الله.

ب: إن كتاب الله تعالى هو الوثيقة الوحيدة التي كانت مكتوبة ومضبوطة، ومتداولة ومحفوظة في الصدور، ويعرفها القريب

والبعيد، والعالم والجاهل، والمؤمن وغير المؤمن.. وله بداية، وله نهاية، وأول وآخر..

أما كلام رسول الله «صلى الله عليه وآله» فقد قضت سياسة الذين سبقوا أمير المؤمنين «عليه السلام» بالمنع من تدوينه ومن تداوله، وروايته، وحتى من العمل بمضامينه، كما أوضحناه في الجزء الأول من كتابنا: (الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»).. وكان معاوية من أحرص الناس على استبعاد كلامه «صلى الله عليه وآله» وسنته، وسيرته، وأقواله عن دائرة التداول، لأنها لم تكن في صالحه..

يضاف إلى ذلك: أنه قد كان للذين أسسوا لهذه السياسة تقديس، وعظمة في نفوس الناس، بما فيهم أهل العراق. حتى لقد بلغ الأمر حداً، طالب فيها الناس أمير المؤمنين «عليه السلام» بالتراجع عن سنة الرسول في العطاء، وقالوا له: «أعطنا سنة العمرين..».

فربما لو أراد «عليه السلام» أن يصر على تحكيم سنة الرسول «صلى الله عليه وآله»، لوجد من يعترض عليه بأنه يخالف في ذلك سنة العمرين.. أو من يصر عليه، ولا سيما معاوية لإدخال سنة الشيخين في التحكيم أيضاً..

وبعد هذا، فإن الله يعلم أين وكيف ستنتهي الأمور.

وتقدم استدلال ابن الكواء على علي «عليه السلام» لاختيارهم أبي موسى للتحكيم بأنه صاحب مقاسم أبي بكر، وعامل عمر بن

الخطاب.

والأهم من هذا أو ذاك: أنه «عليه السلام» قد يواجه محنة الكذب على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بأن ينسبوا إليه ما لم يقله، أو لم يفعله، لأجل إبطال حقه «عليه السلام» أو تضييعه. وهنا تكون المصيبة العظمى، حيث تتمكن الشبهة في النفوس والعقول، ويتوارثها الأجيال، ويتكسر الإنحراف والضلال.

استدلالاتهم لاختيار أبي موسى:

وقد استدل ابن الكواء والأشعث بن قيس، والقراء الذين صاروا فيما بعد خوارج على اختيارهم أبا موسى الأشعري للتحكيم بأمور ثلاثة، هي:

1 - إنه وافد رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى اليمن..

2 - إنه صاحب مقاسم أبي بكر.. أي كان يقسم الغنائم في عهده..

3 - إنه عامل عمر بن الخطاب..

وبطلان هذه الأدلة لا يحتاج إلى بيان:

فأولاً: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما أوفد أبا موسى إلى اليمن، فقد أوفد غيره إليها أيضاً، وإلى غيرها.. وكان من بركات وفادة علي «عليه السلام» إلى اليمن إسلام كثير من أهلها، حتى إن

همدان أسلمت في يوم واحد(1). فإن كانت الوفادة كوفادته «عليه السلام»، فما أبركها وأعظمها، وإن كانت الوفادة لم تترك أثراً ذا بال، كوفادة أبي موسى، فلا توجب فضلاً إلا بمقدار كون الوافد مجرد رسول أبلغ الرسالة التي حملها، وانتهى دوره..

ثانياً: بالنسبة لكونه صاحب مقاسم أبي بكر، وعامل عمر، فقد كان عمال عمر كثيرين.. وفيهم الصالح والطالح، وقد حاسب عمر نفسه الكثيرين منهم، واتهمهم فيما جمعه من مال، وقاسمهم على جميع أموالهم.

وأيضاً لماذا لا يهتم هؤلاء بعمال رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أو بعمال أبو بكر، فقد كان له العديد من العمال؟! فكيف ولماذا انحصر الأمر بأبي موسى؟!

(1) راجع: نشأة الدولة الإسلامية، تأليف عون شريف قاسم ص227 و 240. ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص393 وبحار الأنوار ج21 ص363 وج38 ص71 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج3 ص1121 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله للبري ص66 وتاريخ الأمم والملوك ج2 ص390 والتنبية والإشراف ص238 والكامل في التاريخ ج2 ص300 والعدد القوية ص251 وعيون الأثر ج2 ص340 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج1 ص288 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص225 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج21 ص625 وج23 ص330 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص55.

لماذا أبو موسى؟!:

واللافت هنا: أن الأشعث بن قيس، وزيد بن حصين، ومسعر بن فدكي، وابن الكواء، وعصابة من القراء ذكروا لأبي موسى فضيلة أخرى اعتبروها مبرراً للتمسك به، وعدم الرضا بسواه، وهي أنه قد حذرهم ما وقعوا فيه..

ونلاحظ:

1 - أن هذا يدل على أنهم يرون أن حربهم لمعاوية والقاسطين كانت خطأ، وقد أدرك أبو موسى هذا الخطأ، وحذرهم من الوقوع فيه..

2 - إذا كانت حربهم خطأ، فما معنى أن يصف رسول الله «صلى الله عليه وآله» معاوية وأصحابه بالقاسطين؟!!

لماذا يعهد لعلي «عليه السلام» بقتالهم، فهل يأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بما هو خطأ؟!!

3 - ما معنى أن يقول رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن أمير المؤمنين «عليه السلام» علي مع الحق والحق مع علي، يدور معه حيثما دار. أو يقول «صلى الله عليه وآله»: علي مع القرآن..(1). فهل يخطئ من يكون مع الحق والقرآن؟!!

(1) راجع: الجمل للمفيد ص417 و 418 وأشار في هامشه إلى المصادر التالية:

- 4 - إن هذا يدل على صحة قول أمير المؤمنين «عليه السلام» عن أبي موسى: إنه قد خذل الناس عنه.. فكيف يجعلون من يخذل الناس عن علي «عليه السلام» حكماً بين علي «عليه السلام» وبين عدوه؟! وهل يتحقق لدى علي «عليه السلام» شرط الرضا به؟! حيث قالوا: إن المطلوب هو أن يجعل علي رجلاً يرضاه هو حكماً.
- 5 - ادعى الأشعث ومن معه: أنهم يريدون أن يكون الحكم رجلاً

تفسير الحبري ص 153 و 154 والمستدرک للحاکم ج 3 ص 124 وأمالی الطوسی ج 2 ص 120 و (ط أخرى) ج 1 ص 474 الحديث رقم 37 من الجزء 16 ومناقب الخوارزمي ص 176 و 177 وكشف الغمة ج 1 ص 148 ومجمع الزوائد ج 9 ص 134 وفرائد السمطين ج 1 ص 177 وتاريخ الخلفاء ص 173 والصواعق المحرقة ص 124 وكنز العمال ج 11 ص 603 وبحار الأنوار ج 32 ص 206.

وراجع: دلائل الصدق ج 2 ص 303 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 72 وعبقات الأنوار ج 2 ص 324 عن السندي في دراسات اللبيب ص 233 وكشف الغمة ج 2 ص 35 وج 1 ص 141 - 146 والجمل لابن شدقم ص 11 والجمل للمفيد ص 36 و 231 وتاريخ بغداد ج 14 ص 321 والمستدرک للحاکم ج 3 ص 119 و 124 وربيع الأبرار ج 1 ص 828 و 829 ومجمع الزوائد ج 7 ص 234 ونزل الأبرار ص 56 وفي هامشه عنه، وعن: كنوز الحقائق ص 65 وعن كنز العمال ج 6 ص 157 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 5 ص 77 و 28 و 43 و 623 و 638 وج 16 ص 384 و 397 وج 4 ص 27 عن مصادر كثيرة جداً.

من علي «عليه السلام»، ومن معاوية سواء، وليس إلى واحد منهما بأدنى من الآخر.. وقد اعترف الأشعث نفسه ومن معه: بأن أبا موسى كان يخذلهم عن علي «عليه السلام»، ومعنى ذلك أنه ليس من معاوية ومن علي سواء، بل هو يدين علياً، ويعتبره مخطئاً، ويسكت عن معاوية.

6 - لم يطلب هؤلاء من معاوية أن يطبق الشروط التي فرضوها على علي «عليه السلام»، بل هم قد أعفوا معاوية منها، حيث قال لهم علي «عليه السلام»: لم ترضون لأهل الشام بابن العاص، وليس كذلك.. أي ليس من معاوية ومن علي «عليه السلام» على حد سواء؟!!

فقالوا: أولئك أعلم، وإنما علينا أنفسنا.

7 - لم ندر من أين استنبطوا هذا الشرط، وهو: أن يكون الحكم الذي يرسله علي «عليه السلام» ليس علي منه، ولا هو من علي؟! ولماذا لا يجب أن يكون منه ومن معاوية سواء؟! فإننا لم نجد هذا الشرط في آية، ولا في رواية. ولم يحكم به عقل، ولا شرع، ولا دين، ولا وجدان، ولا حتى شريعة القبائل المتخلفة حضارياً وعقلياً، وكذلك المتحضرة..

نعم، هناك شريعة واحدة فرضت هذا الشرط، وهي شريعة الحقد والعداء لعلي «عليه السلام»، وشريعة حب الدنيا، وشريعة إبليس، وجنوده من شياطين الإنس، الذين يمهدون الأمر لمعاوية وبني أمية

بصورة عامة..

8 - وقد أوضحوا لنا سبب اختيارهم لأبي موسى، حين ذكروا سبب رفضهم للأشتر، حيث قالوا: إن عيب الأشتر أنه سوف يحكم بأن يضرب الناس بعضهم بعضاً بالسيوف إلى أن يتحقق مراده ومراد علي «عليه السلام»..

أي أن الذي رغبهم بأبي موسى هو: أنه لا يحكم بما يريد علي «عليه السلام»، والأشتر.. مع أن ما يريد «عليه السلام» ويريد الأشتر ليس إلا العمل بالحكم الشرعي، ونيل رضا الله تعالى به، والمنع من حكومة الجبارين، ودرء الفتنة. والمنع من وهن قوة الإسلام وتضعفه على حد تعبير أمير المؤمنين «عليه السلام»..

وبذلك يتضح: أن تخذيل أبي موسى عن علي «عليه السلام» كان من أسباب رغبتهم به، لا من عيوبه، ولا من موجبات عزوفهم وصدودهم عنه..

كما أن من أسباب رغبتهم فيه: انه ليس لعلي «عليه السلام» برضا.

وأنه هرب منه حتى أمنه «عليه السلام» بعد أشهر.

وأنه ليس من علي «عليه السلام»، ولا علي منه.

علي × لم يحكم أبا موسى:

وتقدم: أنه «عليه السلام» قال للأشعث ومن معه من

المعترضين: فقد أبيتم إلا أن تجعلوا أبا موسى؟!!

قالوا: نعم.

قال: فاصنعوا ما أحببتم.

وقال «عليه السلام»: اللهم إني أبرأ إليك من صنيعهم..

وذلك كله يدلنا على أن كلمة: «أن تجعلوا أبا موسى» تعني: أن علياً «عليه السلام» لم ينصب أبا موسى، وإنما الذي جعله حكماً هو الأشعث ومن صاروا فيما بعد خوارج..

ثم أكد ذلك بقوله: «فاصنعوا ما أحببتم».

وأكد مرة ثالثة بقوله: «اللهم إني أبرأ إليك من صنيعهم».

فلا يصح أن يقال: إن علياً «عليه السلام» قد اتخذ قراراً خاطئاً
باختياره أبا موسى للحكومة.. ولا يجوز أن يحمل هو مسؤولية ما جرى من الأساس..

بل كان علي «عليه السلام» هو الحافظ للناس من الفتنة، والذي تصرف بمنتهى المسؤولية والوعي، والإيثار..

لا يحكم فيها مضرين:

ثم إن العصبية العشائرية قد أنغضت رأسها من جديد بقول الأشعث لا يحكم فيها مضرين، ثم زاد الطين بلة، والخرق اتساعاً بقوله: «لأن يحكما فينا ببعض ما نكره، وهما من أهل اليمن أحب إلينا من أن يكون بعض ما نحب في حكمهما، وهما مضرين..».

مع أن المفروض: هو أن يستخرج الحكماء حكمهما من كتاب الله، فالأشعث يرضى بترك بعض أحكام الله، لأن عصبية العشائرية فرضت عليه ذلك، أو ساقته إليه.. ولم يهتم، ولا أقام وزناً لقول رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن هذه العصبية، والدعوة الباطلة: «دعوها فإنها منتنة..» (1).

لو اقترح علي × يميناً آخر:

ويبقى هنا سؤال يقول: إذا كانت العصبية لليمانية هي الداء الدوي للأشعث، ومن معه، فلماذا لم يحرجه ويحرجهم علي «عليه السلام» باقتراح يمني آخر، يكون من الصلحاء الأبرار، والأتقياء العقلاء؟! لنرى كيف ستكون ردة فعلهم تجاه اقتراح كهذا!

ونجيب:

إن العصبية والقبلية إنما كانت بعض السبب في اختيارهم أبا موسى، وليست هي كل السبب، لأن معها عناصر أخرى، ككون هذا اليميني مناوئاً لعلي «عليه السلام»، ومن المخذلين عنه، والمخالفين

(1) راجع: السيرة الحلبية ج 2 ص 268 ومسند أحمد ج 3 ص 338 و 339 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 6 ص 65 و 66 و ج 8 ص 19 و 20 وسنن الترمذي ج 5 ص 90 والسنن الكبرى للبيهقي ج 9 ص 32 ومسند أبي داود ص 237 والمصنف للصنعاني ج 9 ص 468 ومسند الحميدي ج 2 ص 520 والسنن الكبرى للنسائي ج 5 ص 271 و ج 6 ص 243 و 492.

له، ولا يحقق مراد علي «عليه السلام»، ولا مراد الأشتر «رحمه الله».

والأهم من ذلك: أن لا يحكم عليهم بلزوم معاودة قتال معاوية العزيز على قلب الأشعث، الموعود منه بالأموال والمناصب. والموتور من علي بعزله عن رئاسة كندة..

وقد فهم ذلك كله من النصوص التي تقدمت.

صفات المفاوض للأعداء:

وقد تضمنت كلمات علي «عليه السلام» المتقدمة، التي علل بها أسباب اختياره ابن عباس سبعة أمور يجب توفرها في من ينبغي اختياره لمفاوضة العدو المعروف بمكره وبمكائده، هي التالية:

1 - أن يكون مسامياً للمفاوض الآخر في الموقع والمقام، بحيث يكون أكثر من نظير له، فلا يستطيع ذلك المفاوض أن يستطيل عليه بمقام، ولا بجاه، ولا بحسب، أو نسب، ولذلك قال: فإنه لا يصلح للقرشي إلا مثله.

2 - أن يكون علماً بأحوال المفاوض الآخر، وذا كفاءة عالية في فهم لمراميه ومكائده، ومصائده، قادراً على استنباط الحلول، ووضح المعالجات لها سواء في طرف السلب، أو في طرف الإيجاب، كما أشار إليه «عليه السلام» بقوله عن ابن عباس: «فإن عمرواً لا يعقد عقدة إلا حلها عبد الله، ولا يبرم أمراً إلا نقضه، ولا ينقض أمراً إلا أبرمه».

- 3 - أن لا يكون ساذجاً، أو مغفلاً، أو ممن يمكن أن يخدع، كما دل عليه قوله «عليه السلام»: «إني أخاف أن يخدع يمينكم».
- 4 - أن يكون موضع ثقة من مرسله، ومرضياً عنده، فقد قال «عليه السلام» عن أبي موسى: «ليس برضا».
- 5 - أن لا تكون له سوابق تدل على عدائه لمرسله، ككونه ممن يخذل عنه، وقد هرب منه، كما كان الحال بالنسبة لأبي موسى أيضاً.
- 6 - أن يكون ممن يوثق برأيه. فقد قال «عليه السلام»: «لست أثق برأي أبي موسى».
- 7 - أن يكون من يوثق بحزمه، فقد قال «عليه السلام»: «لست أثق برأي أبي موسى ولا بحزمه».
- وملاحظة ما قاله الأحنف تدل على أن هذا هو ما يتوافق عليه العقلاء من الناس أيضاً.

كلمات الأحنف:

وكلمات الأحنف المتقدمة تدل على أنه كان رجلاً بصيراً بالأمر، قد حنكته التجارب، ولعله لو تولى مفاوضة عمرو بن العاص، لكان عند حسن ظن علي «عليه السلام» أيضاً..

وقد تضمنت كلماته بعض المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في من يحسن اختياره للتحكيم مقابل عمرو بن العاص..

غير أنه ربما يتوهم من جواب أمير المؤمنين «عليه السلام» له:

إنهم أتوه بأبي موسى مبرنساً، ولم يرضوا إلا به - قد يتوهم منه - أنه كان غائباً عن صفين حين جاؤوه بأبي موسى، وأن كلامه مع علي «عليه السلام» قد جرى بعد الفراغ من هذا الأمر وإتمامه..

ويجاب:

بأنه لا مانع من الممكن أن يكون الأحنف قد غاب عن مجلس أمير المؤمنين «عليه السلام» حين قدم أبو موسى من العرض.. إذ يبدو: أن المناقشات بين أمير المؤمنين «عليه السلام» وبين أصحابه قد طالت عدة أيام.. ثم لما جاء أبو موسى، بذل الأحنف محاولته هذه، فعرضت على الأشعث وأصحابه الذين صاروا بعد ذلك خوارج، فأبوها.. فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام» ما قال.

أهل الشام في كلمات علي ×:

إن ما قاله «عليه السلام» عن أهل الشام أنهم طغام، وعبيد أقزام، وغير ذلك.. لا يعني به جميع الناس في الشام، وإنما قصد به الذين جمعهم معاوية لحربه، إذ لا ريب في أن من يملك شيئاً من العقل، أو الحكمة، أو الرأي، أو الفهم، أو الدين، أو العلم، أو الأدب، أو الشهامة، أو النبيل، أو الكرامة الإنسانية لا يمكن أن يقدم على سفك دماء الناس طمعاً في دنيا، أو عصبية لشخص، أو لعشيرة، أو لبلد، ولا يمكن أن يعتدي على الحق والدين والشرع، ويغضب ربه، ويحارب أولياء الأمر، وأوصياء الأنبياء، وخيار صحابة الرسول «صلى الله عليه وآله» تزلفاً لشخص، أو انسياقاً مع أهواء فئة..

فأمثال هؤلاء لا يفعلون ذلك، ولا يخرجون إلى هذه الحرب الظالمة الآثمة إلا مكرهين، والمتوقع أن يكون كل همهم هو العمل على إصلاح الخلل، والوقوف في وجه من يريد أن يفعل ذلك، وصدّه عن ارتكاب هذه القبائح لو أمكنهم ذلك.. وهو غير ممكن، لأن الذي يرتكب القبائح هو معاوية وأضرابه من الذين يتحكمون بقرابهم، ويقهرونهم على متابعتهم.

فتلخص: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» لا يقصد بكلامه أهل الكرامة والصلاح من أهل الشام، قلوأ، أو كثروأ، بل خصوص محاربي الحق، وأعداء الدين..
ولذلك قال: «تُلَقَّطُوا من كل شوب، ممن ينبغي أن يفقه ويؤدب إلخ..».

الأشعري فاقد الصلاحية:

وقد بين «عليه السلام» في النص الأخير المتقدم أمرين، يدلان على أن أبا موسى الأشعري لا يصلح حكماً على كل حال، فهو: إما ليس بذئ رأي صائب، أو ليس بذئ دين..

وقد استدل «عليه السلام» على ذلك بأمر واحد، وهو أنه كان قد قال للناس عن حرب صفين: «إنه فتنة، فقطعوا أوتاركم، وشيموا سيوفكم». أي لا تضربوا فيها بسيف، ولا ترموا بسهم.

فإن كان صادقاً في أنها فتنة، فمعنى ذلك أن وجه الحق لا يعرف فيها.. فكيف رضي بأن يكون حكماً فيما لا يعرف وجه الحق فيه،

ويريد أن يستخرج حكمها من القرآن.

وإن كان كاذباً في قوله هذا، وكان يعرف أن لها حكماً من القرآن، فهو لا يصلح للحاكمية، ولا يؤمن على أحكام الله أيضاً، لأن قوله للناس: إنها فتنة لا يعرف وجه الحق فيها، كذب صريح. ومن كذب في حكم الله أولاً، قد يكذب فيه ثانياً وثالثاً.. فكيف يجعل حكماً؟! ثم إنه «عليه السلام» قد رتب على ذلك لزوم استبعاده، وتفويض هذا الأمر إلى عبد الله بن عباس، لأن عبد الله هذا هو الجدير بمواجهة عمرو بن العاص، لرصد مصائده، وإبطال مكائده..

الفصل الثاني:

لك مثلها يا علي..

هكذا يرجعون إلى الحق:

قال المنقري:

عن عمر بن سعد، عن إسحاق بن يزيد، عن الشعبي: أن علياً قال يوم صفين حين أقر الناس بالصلح: إن هؤلاء القوم لم يكونوا ليفيئوا إلى الحق، ولا ليحيبوا إلى كلمة السوء، حتى يرموا بالمناسر تتبعها العساكر، وحتى يرموا بالكتائب تقفوها الجلائب، وحتى يجر بيلادهم الخميس يتلوه الخميس، وحتى يدعوا الخيل في نواحي أرضهم وبأحشاء مساربهم ومسارحهم، وحتى تشن عليهم الغارات من كل فج، وحتى يلقاهم قوم صدق صبر، لا يزيدهم هلاك من هلك من قتلاهم وموتاهم في سبيل الله إلا جداً في طاعة الله، وحرصاً على لقاء الله.

ولقد كنا مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» نقتل آباءنا، وأبناءنا، وإخواننا، وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلا إيماناً وتسليماً، ومضياً على أمض الألم، وجداً على جهاد العدو، والإستقلال بمبارزة

الأقران.

ولقد كان الرجل منا والآخر من عدونا يتصاولان تصاول
الفحلين، يتخالسان أنفسهما، أيهما يسقى صاحبه كأس المنون، فمرة
لنا من عدونا، ومرة لعدونا منا.
فلما رأنا الله صبراً صدقاً أنزل الله بعدونا الكبت، وأنزل علينا
النصر.

ولعمري لو كنا نأتى مثل الذي أتيتم ما قام الدين، ولا عز الإسلام.
وأيم الله، لتحلبنها دماً، فاحفظوا ما أقول لكم - يعنى الخوارج(1).

ونقول:

إيضاحات:

المناسر: جمع منسر - كمجلس - القطعة من الجيش تكون أمام
الجيش الأعظم.

الجلائب (الحلائب): جمع حلبة، الجماعة من الخيل تجلب من
كل صوب للنصرة.
الخميس: الجيش.

(1) صفين للمنقري ص 520 و 521 وراجع: بحار الأنوار ج 32 ص 547
ونهج السعادة ج 2 ص 259 والمعيار والموازنة ص 185 وشرح نهج
البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 240 وراجع: مصباح البلاغة (مستدرك نهج
البلاغة) ج 2 ص 267 والإرشاد للمفيد ج 1 ص 268.

متى قال × هذا الكلام!؟:

لقد ذكر الشريف الرضي «رحمه الله»: القسم الأول من هذا النص في نهج البلاغة ضمن الخطبة رقم 122 في حث أصحابه على القتال وهي الخطبة التي ورد فيها قوله: «فقدموا الدارع، وأخروا الحاسر، وعضوا على الأضراس، فإنه أنبى للسيوف الخ..».

وسياق الخطبة في نهج البلاغة يقتضي أنه «عليه السلام» قد خطب بها في التحريض على القتال، لا بعد رفع المصاحف والإقرار بالصلح.

لكن ما ذكره المنقري هنا يدل على أن هذه القطعة قد قيلت بعد رفع المصاحف، حيث يقول في آخرها: «ولعمري لو كنا نأتي مثل ما أتيتم ما قام الدين، ولا عز الإسلام. وأيم الله لتحتلبنها دماً عبيطاً، فاحفظوا ما أقول لكم - يعني الخوارج»⁽¹⁾.

ولا مانع من أن يكون «عليه السلام» قد قال ذلك في خطبته في

(1) صفيين للمنقري ص 520 و 521 وراجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 105 الخطبة رقم 56 أواخرها. ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 261 وبحار الأنوار ج 30 ص 323 وج 32 ص 547 ونهج السعادة ج 2 ص 259 والمعيار والموازنة ص 185 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 240 وكتاب سليم بن قيس (مجلد واحد) ص 247.

أول الحرب.. ثم أعاد بضعة فقرات من تلك الخطبة بعد رفع المصاحف، وظهور ميل الخوارج إلى الصلح، على سبيل التذكير لأصحابه بما كان قد قاله لهم.

معرفة القائد بعده:

وقد أظهرت كلماته «عليه السلام»: أنه كان يسعى لتعريف الناس بطبيعة العدو الذي يواجهونه، لكي يتدبروا أمرهم معه من موقع البصيرة والوعي.

ويمكن تلخيص ما تضمنته كلمات «عليه السلام» كما يلي:

إن العدو الطامع بالدنيا لا يمكن أن يتخلى عن مطامعه هذه إلا إذا وجد أن إصراره على موقفه ليس فقط سوف لا ينتهي إلى نتيجة، بل هو سيضيع من بين يديه ما هو حاصل عليه، فمثلاً:

1 - إذا شعر أنه سوف يفقد حالة الرخاء التي يعيشها، وسوف يفقد أمنه، وتصبح حياته مهددة باستمرار، فإنه سوف يتراجع إلى المواضع التي يحفظ فيها الأمن والرخاء لنفسه.

2 - إذا كان طالب دنيا، فإنه لا يتراجع إلا إذا وجد حياته في تعب وعناء بسبب تتابع هجوم الجيوش، أو طلائعها عليهم.

3 - إن من يرغب في اتساق الأمور له، ليكون هو المسيطر عليها ويصبح القرار بيده، لا يتراجع إلا إذا وجد أنه سيصير محكوماً لإرادات الآخرين، وعرضة لغاراتهم، وأسيراً لقراراتهم.

4 - وإذا كان يحارب طمعاً في الحصول على أموال الناس وأرزاقهم، فلا يتراجع إلا إذا وجد أملاكه، ومسارحه التي تسرح فيها مواشيه مهددة بغارات الجيوش..

5 - وإن كان يطمع بالإستيلاء على بلاد الغير، فلا يتراجع إلا إذا وجد خيول الآخرين تسرح وتمرح في أرضه وبلاده..

6 - وإذا كان يريد أن يأخذ المسالك والمسارب على غيره، فلا يتراجع إلا إذا أخذت عليه المسالك والمسارب، ولم يعد قادراً على التحرك.

7 - وإذا كان يطمع في إرعاب الآخرين، وتخويفهم وإسقاط مقاومتهم، فلا يتراجع إلا إذا وجد خصومه أهل صدق في مواقفهم، وأهل صبر في مجالدة أقرانهم.

8 - إذا كان يستعمل البطش والقتل لبث الرعب في صدور الآخرين فلا يتراجع إلا إذا وجد أن هلاك من يهلك من الآخرين يزيدهم جداً في طاعة الله، وحرصاً على لقاء، الله تعالى..

9 - وإذا كان يطمع في حسم الأمر مع الآخرين بتوجيه ضربات موجعة وحاسمة، فلا يتراجع إلا إذا وجد أن أفعاله سوف توجب حرصاً على مهاجمته في عقر داره، وأن تتوالى عليه العساكر ويواجه جماعات الخيول تنهافت عليه من كل حذب وصوب، ومن دون انقطاع، كلها تطلب تدميره والتخلص منه.

ثم قدم «عليه السلام» مثلاً حياً واقعياً جسده صحابة رسول الله

«صلى الله عليه وآله» في تضحياتهم التي كسرت أعداء الدين، وأجبرتهم على التراجع.. حين استحقوا من الله النصر، بسبب جدهم في جهادهم وصدقهم في تضحياتهم.

وعد رسول الله / لعلي في الحديبية:

ذكر المنقري:

أنهم لما اجتمعوا لكتابة كتاب الموادة، وقال علي «عليه السلام» للكاتب: اكتب «هذا ما تقاضى عليه علي أمير المؤمنين». قال معاوية: بنس الرجل أنا إن أقررت أنه أمير المؤمنين ثم قاتلته.

وقال عمرو: اكتب اسمه واسم أبيه، إنما هو أميركم، وأما أميرنا فلا.

فلما أعيد إليه الكتاب أمر بمحوه، فقال الأحنف: لا تمح اسم إمرة المؤمنين عنك، فإنى أتخوف إن محوتها ألا ترجع إليك أبداً. لا تمحها وإن قتل الناس بعضهم بعضاً.

فأبى ملياً من النهار أن يمحوها.

ثم إن الأشعث بن قيس جاء فقال: امح هذا الإسم [ترحه الله].

فقال علي: لا إله إلا الله والله أكبر، سنة بسنة [ومثل بمثل]، أما والله لعلي يدي دار هذا يوم الحديبية، حين كتبت الكتاب عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «هذا ما تصالح عليه محمد رسول الله

«صلى الله عليه وآله» وسهيل بن عمرو.»

فقال سهيل: لا أجيبك إلى كتاب تسمى [فيه] رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولو أعلم أنك رسول الله لم أقاتلك، إني إذا ظلمتك إن منعتك أن تطوف ببيت الله وأنت رسول الله، ولكن اكتب: «محمد بن عبد الله» أجبك.

[قال علي: فغضبت، فقلت: بلى والله، إنه لرسول الله، وإن رغم أنفك.]

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب ما يأمرك، إن لك مثلها، ستعطيها و أنت مضطهد.]

وحسب نص المنقري:

فقال محمد «صلى الله عليه وآله»:

«يا علي، إني لرسول الله، وإني لمحمد بن عبد الله، ولن يمحو عنى الرسالة كتابي إليهم من محمد بن عبد الله، فاكتب: محمد بن عبد الله.»

[امحه يا علي، وستدعى إلى مثلها، فتجيب، وأنت على مضض].

فراجعني المشركون في هذا إلى مدة.

فاليوم أكتبها إلى أبائهم كما كتبها رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى آبائهم سنة ومثلاً.

فقال عمرو بن العاص: سبحان الله، ومثل هذا [يشبهه بذلك؟!]

شبهتنا بالكفار ونحن مؤمنون؟!!

فقال له علي: يا ابن النابغة، ومتى لم تكن للكافرين [للفاسقين] ولياً وللمسلمين عدواً، وهل تشبه إلا أمك التي وضعت [دفعت] بك. فقام عمرو فقال: والله لا يجمع بيني وبينك مجلس أبداً بعد هذا اليوم.

فقال علي: والله إنى لأرجو أن يظهر الله عليك وعلى أصحابك. [وفي نص آخر: والله إنى لأرجو أن يظهر الله مجلسي منك ومن أشباهك، ثم كتب الكتاب، وانصرف الناس].

قال: وجاءت عصابة قد وضعوا سيوفهم على عواتقهم فقالوا: يا أمير المؤمنين مرنا بما شئت.

فقال لهم ابن حنيف: أيها الناس، اتهموا رأيكم فوالله لقد كنا مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوم الحديبية ولو نرى قتالاً لقاتلنا. وذلك في الصلح الذي صالح عليه النبي «صلى الله عليه وآله» (1).

(1) صفين للمنقري ص 508 و 509 وبحار الأنوار ج 32 ص 540 - 542 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 232 و 233 وينايع المودة ج 2 ص 18 و 19 وراجع: الأمالي للطوسي ص 187 و 188 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 52 و (ط دار الأضواء) ج 4 ص 37 والكامل في التاريخ ج 3 ص 319 و 320 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 306 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 175 وراجع: الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 114 و 115 و (تحقيق الشيرازي) ج 1

أما ابن أعثم، فيقول:

ثم وضع الناس السلاح والتقوا في المنصف بين العسكرين [وحضر عمرو بن العاص في رجال من أهل الشام، وعبد الله بن عباس في رجال من أهل العراق] ودعوا بالكاتب، فجاء عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهو كاتب علي، واجتمع الناس من أهل العراق وأهل الشام.

فقال علي «رضي الله عنه» لكاتبه: اكتب:

«بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما تقاضى عليه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان»، فقال معاوية: فإن كنت أمير المؤمنين كما زعمت فعلام أقاتلك؟!!

فقال علي «رضي الله عنه»: الله أكبر! كنت مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» في يوم الحديبية حين صده المشركون عن مكة، ثم اتفق أمره وأمرهم على الصلح بعد ذلك فدعاني لأكتب، فقلت: ما أكتب يا رسول الله؟!!

فقال: اكتب: «هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله وأهل مكة».

فقال أبو هذا أبو سفيان بن حرب: يا محمد! إنني لو أقررت أنك رسول الله لما قاتلتك، ولكن اكتب لنا صحيفتك باسمك واسم أبيك،

فكتبت ذلك بأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فقال: يا علي! إن لك يوماً مثل هذا، أنا أكتبها للآباء وتكتبها للأبناء، وإني الآن أكتبه لمعاوية كما كتب النبي «صلى الله عليه وآله» لأبي سفيان.

قال: فقال: عمرو بن العاص: يا سبحان الله! ونقاس نحن إلى الكفار ونحن مؤمنون!

فصاح به علي صيحة وقال: يا بن النابغة! لو لم تكن للمشركين ولياً وللمؤمنين عدواً لم تكن في الضلالة رأساً وفي الإسلام ذنباً، أولست ممن قاتل محمداً «عليه السلام»، وفتن أمته من بعده؟! أولست الأبتير ابن الأبتير، عدو الله وعدو رسوله؟!!

قم من ههنا يا عدو الله، فليس هذا بموضع يحضره مثلك.

قال: فوثب عمرو ساكناً لا ينطق بشيء حتى قعد ناحية.

قال: فقال (لعل الصحيح: فقام) عبد الله بن خباب - وكان من الفرسان الأبطال، وكان له فضل - فقال: يا أمير المؤمنين! إنك أمرتنا يوم الجمل بأمور مختلفة كانت عندنا أمراً واحداً، فقبلناها منك بالتسليم منا لأمرك، وهذه من تلك الأمور، ونحن اليوم أصحابك أمس، وأراك كارهاً لهذه القضية، وأيم الله ما المكثر المنكر بأعلم من المقتر المقل.

وقد كانت الحرب أخذت بأنفاس هؤلاء القوم، فلم يبق منهم إلا رجاء ضعيف وصبر مستكره، فاستغاثوا بالمصاحف، وفرعوا إليها

من حر أسنتنا وحد سيوفنا، فأجبتهم إلى ما دعوك إليه.
فأنت أولنا إيماناً وآخرنا عهداً بنبينا محمد «صلى الله عليه وآله».
وإلا فهذه سيوفنا في رقابنا، ورماحنا في أكفنا، وقلوبنا في
أجوافنا، وقد أعطيناك تبعتنا غير مستكرهين، والأمر إليك.. والسلام.
ثم وثب صعصعة بن صوحان العبدي، فقال: يا أمير المؤمنين!
إنه قد شرحت الطاعة لقلوبنا، ونفذت في جهاد عدونا بصائرنا، وأنت
الوالي المطاع، ونحن الرعية الأتباع، وأنت أعلمنا بربنا، وخيرنا في
ديننا، وأعظمنا حقاً فينا، وسيدنا بعد نبينا، وأقربنا منه قرابة، فصلى
الله عليه ورضي عنك.

فانفذ لرأيك نتبعه، وإن أبيت هذه القضية فلا ضيم عليك ولا
خذل، ولو عصاك الناس كلهم لأطعنك، فإن أجبت إلى ما دعيت إليه
فنحن لك على السمع والطاعة إلى ما أمرت.

فاستخر الله واعزم على ما عزم عليه رأيك.. والسلام.

قال: فسر علي بقوله، وأثنى عليه خيراً.

ثم تكلم المنذر بن الجارود العبدي، فقال: يا أمير المؤمنين! إننا قد
سمعنا مقال معاوية وعمرو بن العاص، غير أنه إذا جاء أمر لا يدفع
فامثل الأمر فيه الرضا، وقد كنا نرى أن ما زادنا من هؤلاء القوم
نفعهم، وما نفعنا ضرهم. وإن في ذلك أمرين: تعجيل هوى، أو تأخير
مساءة، إلى أن ترى غير ذلك، فإن رأيتنا من البقية ما تفل له
الحد، وترد به الكلب، وليس لنا معك إصدار ولا إيراد.. والسلام.

قال: ثم وثب الحارث بن مرة، فقال: يا أمير المؤمنين! إننا منا من يقول ما لا يفعل، ومنا من يهوى ما لا يستطيع، وليس ينفعل إلا من فعل واستطاع، وقد والله ذهب الفاعل، وضعف المستطيع، ولسنا نحرك من شيء إن كنت قاتلت معاوية لله، وقاتلك للدنيا، فقد والله بلغ أهل الدين من الدنيا حاجتهم، وإن كانوا بلغوا منا دون ما بلغنا منهم، فإن كنت كرهت هذه القضية وأردت قتالهم، فمن مضى بمن مضى، ومن بقي بمن بقي.. والسلام.

قال: فجعل كل إنسان يتكلم بما يحضره من الكلام، حتى قام شريك الأعور الهمداني، والأحنف بن قيس، وحارثة (لعل الصحيح: جارية) بن قدامة السعدي، فتكلموا وحرصوا، وخاف معاوية أن ينتقض عليه الأمر، غير أنه ينظر إلى وجوه القوم فيعرفهم بأعيانهم، وهو في ذلك حنق عليهم، حتى قام عبد الله بن سوار، وهو الذي قتل عبيد الله بن عمر، فسكن القوم وقال: اسكنوا حتى أتكلم مع أمير المؤمنين بما أريد.

ثم أقبل على علي، فقال: يا أمير المؤمنين! والله إننا لنعلم أنك ما أوردت ولا أصدرت إلا ومعك من الله عز وجل برهان وحجة، ونحن ممن يأمر ولا يؤمر عليه، فإن كنت عزمت لم تقل، وإن كنت لم تعزم فالمشورة لله رضا، وليس أول أمر كآخره، لأنه قد تكدر صفونا وقل جدنا، وذهب أهل البصيرة والصبر منا، وبقي أهل الشك والعلل، وفينا أئمة جور ورجال هدى، وهم قليل، والأمر إليك.

قال: فوثب الأشتري مغضباً، ثم قال: يا بن سوار! ما هذا الكلام الضعيف، والرأي السخيف؟! اسكن ودعني أكلم أمير المؤمنين.

إن معاوية لا خلف له من رجاله، ولك عند الله الخلف، ولو كان له مثل رجالك لم يكن له مثل صبرك ولا نظرك.

[وقد بلغ الحق مقطعه، وليس لنا معك رأي]، فإن أجبت إلى هذه القضية فأنت الإمام الرشيد، والبطل المجيد، وإن أبيت ذلك فافزع الحديد على الحديد، واستعن بالله العزيز الحميد.

قال: فقال له علي «رضي الله عنه»: اجلس! فقد قضيت ما عليك.

قال: وعجب القوم من كلام الأشتري ومن إيجازه.

قال: ومعاوية وعمرو بن العاص، ومن معهما من قريش وغيرهم من أهل الشام سكوت، ما فيهم أحد يتكلم عن معاوية ولا ينطق بشيء.

فقال علي «رضي الله عنه» لكاتبه: اكتب:

«هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان».

فقال أبو الأعور السلمي: نبدأ بمعاوية ثم علي.

فقال له الأشتري: لا ولا كرامة لك ولا لمعاوية، بل نبدأ بعلي قبل معاوية، ونقدمه عليه وعلى غيره، لأنه أسبق الناس إيماناً وهجرة، وأدنى إلى العلية.

فقال معاوية: يا أنشتر! قدم من ثنئت، وأخر من ثنئت.

قال: فكتب الكاتب(1).

ونقول:

علينا أن نشير إلى العديد من الأمور، فلاحظ ما يأتي..

لك مثلها يا علي:

تقدم: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال لعلي «عليه السلام» حين كتابة صلح الحديبية: لك مثلها يا علي، تعطيها، وأنت مضطهد مقهور، أو نحو ذلك.. وذلك حين اعترض سهيل بن عمرو، أو أبو سفیان على كلمة «رسول الله»، وعلى كلمة «بسم الله الرحمن الرحيم»، وطلب محوهما من الكتاب..

ويلاحظ:

1 - أن هذا الخبر النبوي الصادق الذي تحقق بحذافيره في صفين قد أخرج الأمويين وأتباعهم، فحاولوا استبعاد النصوص الدالة عليه من رواياتهم، ومن مصادرهم، فلم ينفع ذلك كثيراً، لأن الناس إنما يراعون الحكام حين تكون شوكتهم قوية، فإذا ضعفت أو تلاشت، فإن الناس يبوحون بما يعتلج في صدورهم. فإذا عادت الشوكة عادت حالة

(1) الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 201 - 204 وراجع: الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 105 - 108 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 140 - 143 وراجع تاريخ الطبري وغيره.

التجاهل والتجهيل إلى سابق عهدها..

وهذا ما حصل بالفعل بالنسبة لمعاوية وأضرابه. فإن السلطة كانت على مر الأزمان، وعلى اختلاف مذاهبها ومشاربها ترى أن خط علي بن أبي طالب لا يناسبها، لأنه خط له ضوابط دقيقة وحاسمة، لا تسمح للحكام بكثير مما يريدون أن يكونوا مطلقي السراح فيه، فكانوا يرون من مصلحتهم الإبتعاد عن علي «عليه السلام» وعن نهجه قدر الإمكان.

فاضطرتهم حاجتهم لتقديم البديل عنه، ولكن من مناوئي خطه «عليه السلام» ومعارضيه، فأعادوا الإعتبار إلى جميع الصحابة ليتمكنهم تسويق نهج معاوية ومروان، والمغيرة بن شعبة، والوليد بن عقبة، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وأضرابهم.. فواجهتهم المصائب والبلايا التي وجدها الناس في سلوك هؤلاء، وسيرتهم، وسياساتهم، وممارستهم. فاضطروا للتأويلات الباردة والسقيمة، والتوجيهات العقيمة.

ومن الأمور التي أخرجتهم: قضية الحديبية التي تحققت وتجلت تطبيقاتها في صفين، فحاولوا تجاهل رواياتها، واستبعادها. فلم يجدوا النتيجة التي ترضيهم، فركزوا حملاتهم على التشكيك بموقف أمير المؤمنين «عليه السلام» في الحديبية، والطعن في قداسته، والجرأة عليه. وقد عالجنا كلماتهم، وبعض تجليات كيدهم في الجزء الرابع من كتابنا هذا في فصل: «أحداث جرت في الحديبية». فراجع.

2 - إن اسم أمير المؤمنين لم يكتسبه «عليه السلام» من البيعة له، فقد لقبه به رسول الله «صلى الله عليه وآله» في حال حياته، وقد تحدثنا عن ذلك في هذا الكتاب حين الكلام عن حياة علي «عليه السلام» في عهد عمر بن الخطاب. وتسمى عمر بن الخطاب باسم «أمير المؤمنين» في قصة مصطنعة، هي أشبه بالتمثيلية منها بالحقيقة والواقع.. فراجع.

مخاوف الأحنف والتريث في محو الاسم:

1 - لقد كان «عليه السلام» يعرف من إخبار الرسول «صلى الله عليه وآله» بأنه سيضطر إلى محو كلمة أمير المؤمنين من وثيقة المواعدة. ولكنه قد تريث برهة من الوقت لكي يشيع أمر الاختلاف حول هذا الأمر، ويصل خبره إلى القاصي والداني، وليصل إلى الأسماع معه أيضاً ما قاله الرسول «صلى الله عليه وآله» حول هذا الموضوع قبل أكثر من ثلاثين سنة، لكي تقوم الحجة به على الجميع، ولا يبقى عذر لمعتذر.

2 - أما مخاوف الأحنف من أن لا ترجع الإمرة إليه «عليه السلام» لو محاها من الكتاب، فهي نوع من الغفلة والسذاجة من الأحنف.

وكأنه لم يسمع رد رسول الله «صلى الله عليه وآله» عليه قبل أكثر من ثلاثين سنة: بأن محو كلمة «رسول الله» من عهد الحديبية لا يذهب بنبوته.. بل هو نبي على كل حال..

وكذلك فإن محو كلمة «أمير المؤمنين» هنا لا يذهب بحقه «عليه السلام» بهذا الأمر، ولا يزيل هذا اللقب عنه حقيقة، بل هو يذهب من كتاب الموادة فقط.

كما أن ذكره في كتاب الموادة لا يمنحه إياه. فلماذا يحتاج إلى أن يقتل الناس بعضهم بعضاً؟!

سوء أدب الأشعث:

ولا نكاد نصدق أعيننا ونحن نقرأ سوء أدب الأشعث، وهو يقول لعلي «عليه السلام»: امح هذا الاسم ترحه الله، فلماذا يدعو الأشعث على هذا الاسم بالترح؟! ولماذا لا يحترم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، الذي سماه بهذا الاسم بأمر من الله تعالى؟!

ولماذا لا يكون الترح والسوء لمن يريد يبطل ما قرره الله ورسوله. وهم القاسطون وسواهم من أعدائه ومنائيه «عليه السلام»؟!

3 - لقد لفت نظرنا هنا: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» لم يذكر قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» في يوم الحديبية إلا بعد صدور هذه الإساءة من الأشعث، ربما ليدل «عليه السلام» على سوء طوية الأشعث الذي كان من كبار القادة عنده، وليظهر عذره، ويعرف الناس أنه «عليه السلام» كان مضطراً لهذا الأمر، ليس لأجل إصرار أعدائه عليه، بل لأجل سوء سريرة من يعدهم الناس من أعوانه أيضاً..

وليكون قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» إدانه لمنطق

الأشعث، وليعرفوا أن ما يدعو عليه الأشعث بالترح هو نفسه الذي كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» يهتم به، ويعطيه أهمية وقيمة، ويسعى للحفاظ عليه ولا يرضى بمحوه، بل يرى أن محوه يسيء للإسلام وأهله، كما يسيء إليه محو كلمة رسول الله، فما معنى أن يدعو الأشعث عليه بالترح والبوار؟!!

سهيل بن عمرو أم أبو سفيان؟! :

وتقدم في كلام أمير المؤمنين «عليه السلام» كما في رواية المنقري: أن سهيل بن عمرو هو الذي طلب في الحديبية محو الاسم.. ولكن في رواية ابن أعثم: أن علياً «عليه السلام» ذكر أن أبا سفيان هو الذي طلب ذلك.. فكيف نوفق بينهما؟!!

ويمكن أن يجاب:

بأننا أمام احتمالات:

أحدها: أن يكون «عليه السلام» قد ذكر اسم سهيل بن عمرو تارة، واسم أبي سفيان أخرى في ذلك المجلس الذي طال، فقد تقدم: أنه «عليه السلام» (أبى ملياً من النهار)، الأمر الذي يقوى معه احتمال أن يكون قد تكرر السؤال عن الموضوع، فكان «عليه السلام» يعيد عليهم ذكر ما جرى في الحديبية، لتكرر الحاجة إليه بحسب اختلاف السائلين.

ولا مانع من أن يكون كل من سهيل بن عمرو، وأبي سفيان قد

قال ذلك لرسول الله «صلى الله عليه وآله».. إن كانا حاضرين معاً في ذلك المجلس. والظاهر أن هذا الإحتمال هو الأقرب.

الثاني: أن يكون القائل هو أبو سفيان.. فإنه هو الذي يمثل الآباء على الحقيقة، وابنه معاوية يمثل الأبناء على الحقيقة أيضاً.. وهو ينسجم تماماً مع قول أمير المؤمنين «عليه السلام»: كتبها النبي «صلى الله عليه وآله» للآباء ووصيه يكتبها لأبنائهم..

وقد قلنا: إن من المحتمل أن يكون أبو سفيان أيضاً قد حضر كتابة ذلك الصلح، ولعل ذكر سهيل بن عمرو يهدف إلى إسداء خدمة لمعاوية بإبعاد أبيه عن دائرة التداول لتخف حدة النقد المتوجه إليه.

الثالث: أن يكون علي «عليه السلام» قد ذكر خصوص سهيل بن عمرو، ويكون ذكر أبي سفيان من تصرف الرواة، بهدف الإضرار على معاوية، وإخراج محبيه.

وهذا الإحتمال هو الأضعف، لأن الإضرار والإخراج لا يبرر الكذب والتزوير للحقيقة، ولو بهذا المقدار.

علي × يملئ وكاتبه يكتب:

والشيء الذي ينبغي الإهتمام به: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» لم ينسحب من الساحة، بل بقي يمارس عمله في إدارة الأمور، وكأنه هو الذي قرر قبول وقف القتال، ورضي بالتحكيم، وأيضاً كأنه هو الذي اختار أبا موسى، مع أن كل ذلك قد فرض عليه، وهو مضطهد، مقهور..

وهذا الحضور يدل دلالة صريحة على أنه «عليه السلام» لا يتعامل بروحية الفعل ورد الفعل، بل بروح المسؤولية الشرعية والأخلاقية، والإنسانية، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وصيانة ما يمكن صيانته..

وذلك لأن الإنسيق مع مشاعر القرف والغضب ليس له أثر إلا المزيد من الانفلات والتمزق، وتمكين أعداء الله والإنسان من اجتياح الناس في أمنهم، وفي دينهم، وفي قيمهم، وأخلاقهم، وأمور معاشهم، وسياساتهم. وكل شؤون حياتهم.

ولذلك بادر «عليه السلام» للإمساك بجميع الخيوط قبل أن يمسك بها أصحاب الأطماع وطلاب اللبانات. ويعبثوا بحياة الناس، وبمستقبلهم، وبدينهم.

والذي تعطيه النصوص: أنه «عليه السلام» هو الذي أملى كتاب المواعدة، وكان الكاتب هو الرجل الذي يعرف الناس أنه كاتب الرسول، وهذه دلالة أخرى لهم على أنهم إنما يحاربون وصيه ووارث علمه..

وكان هذا الكاتب هو المأمون عنده «عليه السلام»، وهو عبید الله بن أبي رافع.. وإذا كان الإمام «عليه السلام» هو الذي يملئ الكتاب، فلن يدع فيه أية ثغرة يمكن أن ينفذ منها معاوية وابن العاص وسواهما، من خلالها لإثارة الشبهة وخداع الناس بها.

وستجد الكتاب بلا ريب بالغ الإحكام، معالجاً لجميع

الإحتمالات، لا يعطي للماكرين أية فرصة لتمرير ألعابهم وخذعهم، لأنها ستكون أكذوبة أو العوبة مفضوحة تقول للناس: انظروا إلي، وابصقوا أو اضحكوا علي..

يا ابن النابغة:

وقد يدور بخلد البعض: أنه «عليه السلام» قد أظهر قسوة على عمرو بن العاص، ربما يصعب تبريرها، فإن ما قاله عمرو كان مجرد تساؤل عن مدى موضوعية تشبيههم بالكفار، مع أنهم باعتراف عمرو من المؤمنين.

ويجاب:

بأن من يبيع دينه لمعاوية، ولا يخجل من التجاهر بذلك، ويكون في كل حياته ولياً للكافرين، وعدواً للمسلمين، لا يمكن أن يطرح هذا السؤال إلا على سبيل التحذلق، والخداع، والمراوغة، ومحاولة تسويق أمر يعلم من نفسه أنه ليس منه في قليل ولا كثير.

فمواجهة هذا الإنسان بالصد القاطع، يقطع الطريق عليه، ويفوت عليه فرصة مواصلة خداع الناس بأمر يعرف سلفاً أنه لن يسكت عنه، وأنه مفضوح فيه..

ويلاحظ: أن «عليه السلام» قد استدل على تشبيه ابن العاص بالمشركين بقوله: «يا ابن النابغة، ومتى لم تكن للكافرين ولياً وللمسلمين عدواً؟! بأمرين:

أحدهما: أنه ابن النابغة التي كانت من صاحبات الرايات. أي التي تضع راية على منزلها ليقصدها من شاء لفعل القبيح معها مقابل أجر معين.. وقد حملت بعمره، فاختم فيه عدة أشخاص، حتى غلب عليه العاص بن وائل، وكان جزاراً في قصة ذكرناها فيما سبق من هذا الكتاب..

وقد أشار «عليه السلام» إلى ذلك بقوله: «وهل تشبه إلا أمك التي دفعت بك»، حيث نفى «عليه السلام» شبهه بأي من الذين اختصموا فيه..

ومن المعلوم: أن هناك كلام معروف مصدره رسول الله «صلى الله عليه وآله» حول أن ابن الزنا لا يكون مؤمناً (في غالب الأحيان)..

الثاني: أن سيرة حياة عمرو تشهد على أنه لم يكن من أهل الإيمان. لأنه كان ولياً للكافرين، عدواً للمسلمين..

وبعد هاتين المقدمتين تظهر النتيجة التي توخاها «عليه السلام»، ويصبح من الواضح: أنه «عليه السلام» لم يكن يريد شتم عمرو بن العاص، ولا كان يتكلم انسياقاً مع حدثه، والتهاب مشاعره، بل كل يقرر حقيقة راهنة، بما يناسبها من ألفاظ وتعابير.. فالقسوة هي للحقيقة نفسها، وليست قسوة حدة وغضب.

ومما يحسن التذكير به هنا: أنه «عليه السلام» لم يقل لعمرو: «وللمؤمنين عدواً». بل قال: «للمسلمين». لكي يبين: أن عداوة عمرو إنما هي لأهل الإسلام، وليست لخصوص المؤمنين

منهم، ولو قال: «للمؤمنين»، لتوهم متوهم: أن عمروا كان مسلماً، ولكنه لم يكن من أهل الإلتزام والتقوى، بل كان فاسقاً، فكان يبغض من كان تقياً، ولكنه «عليها السلام» حين صرح بأنه عدو كل مسلم.. يكون قد دل بذلك على كفره.

هذا كله على رواية المنقري.. أما على رواية ابن أعثم، التي بدلت كلمة المسلمين بالمؤمنين. فلعله تبديل متعمد من الرواة، ربما لأجل حفظ بعض ماء الوجه لعمره.. بدليل: أن تلك الرواية نفسها قد أشارت إلى كفره أيضاً، لأنها ذكرت أنه رأس في الضلالة، وقد فتن الأمة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومن يفتن الأمة بأسرها بعد نبيها هو إلى الكفر أقرب منه للإيمان.

ثم صرح «عليه السلام» بما دل، قاصداً لما يقول، فقال عنه: إنه عدو الله، وعدو رسوله، ومن كان كذلك لا يكون مسلماً بلا ريب.

الفصل الثالث:

كتاب المودة في نصوصه..

نص كتاب الموادة:

قال المنقري:

فلما رضي أهل الشام بعمر بن العاص، ورضى أهل العراق بأبي موسى، أخذوا في كتاب الموادة، ورضوا بالحكم، حكم القرآن. روى نصر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن زيد بن حسن قال عمرو: قال جابر: سمعت زيد بن حسن - وذكر كتاب الحكمين فزاد فيه شيئاً على ما ذكره محمد بن علي الشعبي، في كثرة الشهود وفي زيادة في الحروف ونقصان، أملاها على من كتاب عنده فقال :- هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وشيعتهما، فيما تراضيا به من الحكم بكتاب الله وسنة نبيه «صلى الله عليه وآله»، قضية علي بن أبي طالب، ومن كان من شيعته من شاهد أو غائب، [وقضية معاوية بن أبي طالب، ومن كان من شيعته من شاهد أو غائب].

إنا رضينا أن ننزل عند حكم القرآن فيما حكم، وأن نقف عند

أمره فيما أمر، وإنه لا يجمع بيننا إلا ذلك.

وإننا جعلنا كتاب الله فيما بيننا حكماً فيما اختلفنا فيه من فاتحته إلى خاتمته، نحى ما أحيا ونميت ما أمات.

على ذلك تقاضيا، وبه تراضيا.

وإن علياً وشيعته رضوا أن يبعثوا عبد الله بن قيس ناظراً ومحاكماً، ورضى معاوية وشيعته أن يبعثوا عمرو بن العاص ناظراً ومحاكماً.

على أنهما أخذوا عليهما عهد الله وميثاقه، وأعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه، ليتخذان الكتاب إماماً فيما بعثا له، لا يعدوانه إلى غيره في الحكم بما وجداه فيه مسطوراً.

وما لم يجدها مسمى في الكتاب رداه إلى سنة رسول الله «صلى الله عليه وآله» الجامعة، لا يتعمدان لهما خلافاً، ولا يتبعان في ذلك لهما هوى، ولا يدخلان في شبهة.

وأخذ عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص على علي ومعاوية عهد الله وميثاقه بالرضا بما حكما به من كتاب الله وسنة نبيه «صلى الله عليه وآله»، وليس لهما أن ينقضا ذلك، ولا يخالفاه إلى غيره، وأنهما أمانان في حكومتها على دمائهما وأموالهما، وأهلها، ما لم يعدوا الحق، رضي بذلك راض، أو أنكره منكر، وأن الأمة أنصار لهما على ما قضيا به من العدل.

فإن توفي أحد الحكمين قبل انقضاء الحكومة فأمر شيعته وأصحابه يختارون مكانه رجلاً، لا يألون عن أهل المعدلة والإقساط، على ما كان عليه صاحبه من العهد والميثاق، والحكم بكتاب الله وسنة رسوله «صلى الله عليه وآله».

وله مثل شرط صاحبه.

وإن مات أحد الأميرين قبل القضاء، فلشيعته أن يولوا مكانه رجلاً يرضون عدله.

وقد وقعت القضية ومعها الأمن، والتفاوض، ووضع السلاح، والسلام، والموادعة.

وعلى الحكمين عهد الله وميثاقه ألا يألوا اجتهاداً، ولا يتعمدا جوراً، ولا يدخلوا في شبهة، ولا يعدوا حكم الكتاب وسنة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإن لم يفعلوا برئت الأمة (سقط من كتاب ابن عقبة) من حكمهما، ولا عهد لهما ولا نمة.

وقد وجبت القضية على ما قد سمي في هذا الكتاب من مواقع الشروط على الأميرين، والحكمين، والفريقين. والله أقرب شهيداً، وأدنى حفيظاً.

والناس آمنون على أنفسهم، وأهليهم، وأموالهم إلى انقضاء مدة الأجل، والسلاح موضوع، والسبل مخلاة، والغائب والشاهد من الفريقين سواء في الأمن. وللحكمين أن ينزلا منزلاً عدلاً بين أهل العراق وأهل الشام، ولا يحضرهما فيه إلا من أحب، عن ملأ منهما

وتراض.

وإن المسلمين قد أجلوا القاضيين إلى انسلاخ رمضان، فإن رأى الحكمان تعجيل الحكومة فيما وجها له عجلها، وإن أرادا تأخيرها بعد رمضان إلى انقضاء الموسم فإن ذلك إليهما.

فإن هما لم يحكما بكتاب الله وسنة نبيه «صلى الله عليه وآله» إلى انقضاء الموسم فالمسلمون على أمرهم الأول في الحرب.

ولا شرط بين واحد من الفريقين.

وعلى الأمة عهد الله وميثاقه على التمام، والوفاء بما في هذا الكتاب.

وهم يد على من أراد فيه إلحادا وظلما، أو حاول له نقضاً.

وشهد بما في الكتاب من أصحاب علي: عبد الله بن عباس، والأشعث بن قيس، والأشتر مالك بن الحارث، وسعيد بن قيس الهمداني، والحسين والطفيل ابنا الحارث بن المطلب، وأبو أسيد مالك بن ربيعة الأنصاري، وخباب بن الأرت، وسهل بن حنيف، وأبو اليسر بن عمرو الأنصاري، ورفاعة بن رافع بن مالك الأنصاري، وعوف بن الحارث بن المطلب القرشي، وبريدة الأسلمي، وعقبة بن عامر الجهني، ورافع بن خديج الأنصاري، وعمرو بن الحمق الخزاعي، والحسن والحسين ابنا علي، وعبد الله بن جعفر الهاشمي، والنعمان بن عجلان الأنصاري، وحجر بن عدي الكندي، وورقاء بن مالك بن كعب الهمداني، وربيعه بن شرحبيل، وأبو صفرة ابن يزيد،

والحارث بن مالك الهمداني، وحجر بن يزيد، وعقبة بن حجية، (إلى هنا السقط).

ومن أصحاب معاوية: حبيب بن مسلمة الفهري، وأبو الأعور بن سفيان السلمى، وبسر بن أرطاة القرشى، ومعاوية بن خديج الكندى، والمخارق بن الحارث الحميرى، ورعبل بن عمرو السكسكى، وعبد الرحمن بن خالد المخزومى، وحمزة بن مالك الهمداني، وسبيع بن يزيد الهمداني، ويزيد بن الحر الثقفى، ومسروق بن حرملة العكى، ونمير بن يزيد الحميرى، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعلقمة بن يزيد الكلبى، وخالد بن المعرض السكسكى، وعلقمة بن يزيد الجرمى، وعبد الله بن عامر القرشى، ومروان بن الحكم، والوليد بن عقبة القرشى، وعتبة بن أبى سفيان، ومحمد بن أبى سفيان، ومحمد بن عمرو بن العاص، ويزيد بن عمر الجذامى، وعمار ابن الأحوص الكلبى، ومسعدة بن عمرو التجيبى، والحارث بن زياد القينى، وعاصم بن المنتشر الجذامى، وعبد الرحمن بن ذى الكلاع الحميرى، والقباح بن جلهمة الحميرى، وثمامة بن حوشب، وعلقمة بن حكيم، وحمزة بن مالك.

وإن بيننا على ما في هذه الصحيفة عهد الله وميثاقه.

وكتب عمر يوم الأربعاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من صفر سنة

سبع وثلاثين(1).

نص آخر لكتاب الموادة:

قال نصر، عن عمر بن سعد قال: حدثني أبو إسحاق الشيباني قال: قرأت كتاب الصلح عند سعيد بن أبي بردة، في صحيفة صفراء عليها خاتمان، خاتم من أسفلها، وخاتم من أعلاها. في خاتم علي: «محمد رسول الله». وفي خاتم معاوية: «محمد رسول الله».

ف قيل لعلي حين أراد أن يكتب الكتاب بينه وبين معاوية وأهل الشام: أتقر أنهم مؤمنون مسلمون؟! فقال علي: ما أقر لمعاوية ولا لأصحابه أنهم مؤمنون ولا مسلمون، ولكن يكتب معاوية ما شاء، ويقر بما شاء لنفسه وأصحابه، ويسمي نفسه وأصحابه ما شاء.

فكتبوا(2): «بسم الله الرحمن الرحيم».

هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان. قاضى علي بن أبي طالب على أهل العراق، ومن كان معه من شيعته

(1) صفين للمنقري ص 504 - 508.

(2) صفين للمنقري ص 509 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 233 وينايبع المودة ج 2 ص 19.

من المؤمنين والمسلمين، وقاضى معاوية بن أبى سفيان على أهل الشام، ومن كان معه من شيعته من المؤمنين والمسلمين: إنا ننزل عند حكم الله وكتابه، والا يجمع بيننا إلا إياه، وأن كتاب الله بيننا وبينكم من فاتحته إلى خاتمته: نحى ما أحيا القرآن، ونميت ما أمات القرآن.

فما وجد الحكمان في كتاب الله بيننا وبينكم فإنهما يتبعانه، وما لم يجدها في كتاب الله أخذوا بالسنة العادلة الجامعة غير المفرقة، والحكمان عبد الله بن قيس، وعمرو بن العاص.

وأخذنا عليهما عهد الله وميثاقه ليقضيا بما وجدا في كتاب الله، فإن لم يجدا في كتاب الله فالسنة الجامعة غير المفرقة.

وأخذ الحكمان من علي ومعاوية ومن الجندين - مما هما عليه من أمر الناس بما يرضيان به من العهد والميثاق، والثقة من الناس - أنهما آمنان على أموالهما وأهليهما.

والأمة لهما أنصار على الذى يقضيان به عليهما.

وعلى المؤمنين والمسلمين من الطائفتين كلتيها عهد الله أنا على ما في هذه الصحيفة، ولنقومن عليه، وإنا عليه لأنصار.

وإنها قد وجبت القضية بين المؤمنين بالأمن والإستقامة ووضع السلاح، أينما ساروا، على أنفسهم، وأموالهم، وأهليهم، وأرضيهم، وشاهدهم وغائبهم.

وعلى عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص عهد الله وميثاقه

ليحكما بين الأمة بالحق، ولا يردانها في فرقة ولا بحرب حتى يقضيا.

وأجل القضية إلى شهر رمضان، فإن أحبا أن يعجلا عجلا.

وإن توفى واحد من الحكمين فإن أمير شيعته يختار مكانه رجلاً لا يألو عن المعدلة والقسط.

وإن ميعاد قضائهما الذي يقضيان فيه مكان عدل بين أهل الشام وأهل الكوفة، فإن رضيا مكانا غيره فحيث رضيا، لا يحضرهما فيه إلا من أرادا.

وأن يأخذ الحكمان من شاء من الشهود، ثم يكتبوا شهادتهم على ما
ما في الصحيفة.
ونحن براء من حكم بغير ما أنزل الله.

اللهم إنا نستعينك على من ترك ما في هذه الصحيفة، وأراد فيها
إلحاداً وظلماً.

وشهد على ما في الصحيفة: عبد الله بن عباس، والأشعث بن قيس، وسعيد بن قيس، وورقاء بن سمي، وعبد الله بن الطفيل، وحجر بن يزيد، وعبد الله بن جمل، وعقبة بن جارية، ويزيد بن حجية، وأبو الأعرور السلمي، وحبيب بن مسلمة، والمخارق بن الحارث، وزمل بن عمرو، وحمزة بن مالك، وعبد الرحمن بن خالد، وسبيع بن يزيد، وعلقمة بن مرثد، وعتبة ابن أبي سفيان، ويزيد بن الحر.

وكتب عميرة يوم الأربعاء لثلاث عشرة بقية من صفر سنة سبع

وثلاثين.

واتعد الحكمان أذرح، وأن يجيء علي بأربعمائة من أصحابه،
ويجى معاوية بأربعمائة من أصحابه، فيشهدون الحكومة(1).

نسختان للكتاب:

وزاد ابن أعثم هنا قوله:

وكتب أهل العراق بهذا كتاباً لأهل الشام، بخط عبيد الله بن أبي
رافع كاتب علي.

وكتب أهل الشام بهذا كتاباً لأهل العراق بخط عمار بن عباد
الكلبي، كاتب معاوية، وشهد شهود أهل العراق على أهل الشام،
وشهود أهل الشام على أهل العراق(2).

-
- (1) صفين للمنقري ص 509 - 511 والأخبار الطوال ص 194 والإمامة
والسياسة ج 1 ص 152 وشرح الأخبار ج 2 ص 135 وبحار الأنوار ج 32
ص 543 وراجع: أنساب الأشراف ج 3 ص 1034 وشرح نهج البلاغة
للمعتزلي ج 2 ص 233 و 234 وراجع: مجموعة الوثائق السياسية
ص 542 و 543 عن الجاحظ وغيره، وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 53
وراجع: الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 204 و 205 والكامل
في التاريخ ج 3 ص 320 و 321.
- (2) راجع: الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 205 وراجع: الإمامة
والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 115 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 153.

الأشتر تابع لعلي ×:

روى نصر، عن عمر بن سعد، قال أبو جناب، عن عمارة بن ربيعة الجرمي، قال: لما كتبت الصحيفة دعي لها الأشتر، فقال: لا صحبتني يميني ولا نفعتنى بعدها الشمال إن كتب لي في هذه الصحيفة اسم على صلح ولا موادة.

أولست على بينة من ربي، ويقين من ضلالة عدوى؟! أولستم قد رأيتم الظفر إن لم تجمعوا على الخور؟!!

فقال له رجل من الناس: إنك والله ما رأيت ظفراً ولا خوراً، هلم فأشهد على نفسك، وأقرر بما كتب في هذه الصحيفة، فإنه لا رغبة بك عن الناس.

قال: بلى والله، إن بي لرغبة عنك في الدنيا للدنيا، وفي الآخرة للآخرة.

ولقد سفك الله بسيفي هذا دماء رجال ما أنت بخير منهم عندي ولا أحرم دماً.

فقال عمار بن ربيعة: فنظرت إلى ذلك الرجل وكأنما قصع على أنفه اللحم، وهو الأشعث بن قيس.

ثم قال: ولكن قد رضيت بما صنع على أمير المؤمنين، ودخلت فيما دخل فيه، وخرجت مما خرج منه، فإنه لا يدخل إلا في هدى

وصواب(1).

الحکم بالحق، أو الحرب!!:

قال ابن أعثم:

فلما فرغ من الكتابين وختما وثب الأشر النخعي، وعدي بن حاتم الطائي، وعمرو بن الحمق الخزاعي، وشريح بن هانئ المذحجي، وزحر بن قيس الجعفي، والأحنف بن قيس التميمي، ومن أشبههم من فرسان علي، فقالوا:

يا معاوية! إياك أن تظن بنا ميل الحق، فإننا اليوم على ما كنا بالأمس، غير أنكم استغنتم بالمصاحف، ودعوتمونا إلى كتاب الله عز وجل، فأجبناكم إلى ذلك، فإن حكم الحاكم بالحق. وإلا فنحن راجعون إلى حربنا، أو لا يبقى منا ومنكم واحد.
فقال معاوية: افعلوا ما أحببتكم.

قال: ونادى معاوية في أهل الشام أن يرجعوا إلى شامهم، ونادى علي في أهل العراق بالرحيل إلى العراق(2).

ونقول:

-
- (1) صفين للمنقري ص 511 - 512 وبحار الأنوار ج 32 ص 544 وشرح نهج البلاغة ج 2 ص 236 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 54 و (ط الأعلمي) ج 4 ص 39 والكامل في التاريخ ج 3 ص 321.
(2) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 207.

لا بأس بالنظر فيما يلي من أمور:

ليس للغائب أن يرد أو أن يختار:

ومن المفارقات هنا: أن كتاب المواعدة في النسخة الأولى المتقدمة ينص على أن ما يصدر عن الحكمين ماضٍ على علي «عليه السلام»، ومن كان من شيعته «عليه السلام» من شاهد أو غائب. وماضٍ على معاوية وأهل الشام ومن كان من شيعة معاوية من شاهد أو غائب..

مع أن معاوية كان يطعن على أمير المؤمنين «عليه السلام» بأن أهل الشام لم يحضروا بيعته، فهم غير ملزمين بها.. فأجابه «عليه السلام» بقوله: ليس للشاهد أن يرد، ولا للغائب أن يختار (1)، وفي بعض خطبه «عليه السلام»، ليس للشاهد أن يرجع، ولا للغائب أن يرد (2).

-
- (1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 86 الكتاب رقم 6 وج 3 ص 7 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج 1 ص 222 وبحار الأنوار ج 34 ص 249 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 328.
- (2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 7 الخطبة رقم 171 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 4 ص 23 وبحار الأنوار ج 33 ص 76 ونهج السعادة ج 4 ص 90 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 75 وج 14 ص 35 وتفسير كنز الدقائق ج 2 ص 621 والأخبار الطوال ص 157 وصفين للمنقري ص 29 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 84 و

فلماذا يرد معاوية وأهل الشام بيعة علي «عليه السلام» بحجة أنهم غابوا عنها. ويريد أن يمضي حكم الحكمين على جميع أهل العراق وجميع أهل الشام من حضر منهم ومن غاب؟! لا يجمع بيننا إلا القرآن.

وتقدم في كتاب المواعدة قوله: «إننا رضينا أن ننزل عند حكم القرآن فيما حكم، وأن نقف عند أمره فيما أمر. وأنه لا يجمع بيننا إلا ذلك».

ولهذه العبارة الأخيرة أهمية خاصة، فقد بينت: أن الفرقة والإختلاف بين الفريقين قد كرست التضاد بينهما، حتى لم يعد هناك ما يصلح أن يكون جامعاً أصلاً.. لأن الجامع بنظر الإسلام هو الدين فقط. أما العرق والقبيلة، والبلد واللغة، والمصالح، واللون. وما إلى ذلك مما يعده الناس من أسباب الجمع.. فلا يراها الإسلام جامعاً.

وهما الآن فريقان متحاربان، ولا جامع بينهما، والحكم القرآني وحده، هو الذي يمكن أن يجمع بينهما، إن انصاع معاوية ومن معه لحكمه، وإن لم ينصاعوا له، فقد تكرست الفرقة بصورة نهائية.. لأن أحد الفريقين يكون مع القرآن، فهو مؤمن به وبأحكامه وشرائعه..

(تحقيق الشيري) ج1 ص113 وكتاب الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء)
ج2 ص494 والمناقب للخوارزمي ص202 وجواهر المطالب لابن
الدمشقي ج1 ص367.

والآخر يكون يكون ضد القرآن مخالف له، ولا ينصاع له.

وهذا يفسر لنا قوله «عليه السلام» في أوائل النص الثاني المتقدم لكتاب الموادة: «ما أقر لمعاوية ولا لأصحابه أنهم مؤمنون ولا مسلمون، ولكن يكتب معاوية ما شاء، ويقر بما شاء لنفسه وأصحابه، ويسمي نفسه وأصحابه ما شاء..».

فإنه «عليه السلام» إنما يقر بذلك لو أظهروا أنهم يؤمنون بالقرآن. ويمتثلون أوامره. ويرضون به، ولا يردون حكمه.

هل رضي علي × بأبي موسى؟!:

وقد نص كتاب الموادة على: «أن علياً وشيعته رضوا أن يبعثوا عبد الله بن قيس ناظراً ومحاكماً». مع أنه قد تقدم: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» لم يرض به، فكيف نوفق بين الأمرين؟!:

ونجيب:

بأن الإختلاف وإن كان قد وقع، ولكن لا يمكن لأمير المؤمنين أن يعتزل أصحابه، ويستقيل من العمل، لأن ذلك معناه: إطماع معاوية في فريق أهل الحق، وإفساح المجال له ليبيعههم ويشترهم، ويلقي بينهم العداوة والبغضاء، ويغري بعضهم ببعض، ويلقي بأسهم بينهم.

ويكون أمير المؤمنين «عليه السلام» ذلك الحاكم الضعيف الذي يتجرأ عليه الكبير والصغير، والذي سيواجه بثلة من أصحابه المخلصين جماعة القاسطين، ومعهم الفئة التي تمردت وأظهرت

الخلاف عليه.. وستذهب هذه الثلة طعمة لسيوف هؤلاء وهؤلاء،
ويضيع العراق وأهله.. ويتناهيه الطامحون والطامعون..

من أجل ذلك: كان لا بد لأمير المؤمنين «عليه السلام» من أن يتغاضى عما جرى، ويبقى ممسكاً بزمام الأمور، ويواجه معاوية برأي واحد، وصوت واحد، ثم ينصرف لمعالجة الخلل، والإعداد لرحلة ما بعد التحكيم الذي يعرف «عليه السلام» نتائجه مسبقاً. كما أن عليه أن يبادر إلى حل العقد التي تواجهه بصبر وأناة، وحكمة وحزم، والحسم في موقع الحسم، وبرفق ورحمة حين يحتاج الأمر إلى ذلك.. وهذا ما حصل.

الحكمان آمان ما لم يعدوا الحق:

وقد نفت نظرنا: أنه «عليه السلام» قد صرح في كتاب المواعدة: بأن التفويض للحكمين يبلغ أقصى مداه في الإطلاق والإتساع ما داماً في دائرة الحق..

فاذا تعديا الحق.. فإنهما ليسا فقط يفقدان التفويض، بل هما يفقدان الحصانة أيضاً، ويواجهان العقوبة، ولا يبقى لهما أمان ولا ضمان.
فلاحظ قوله «عليه السلام» في الكتاب: «..وإنهما آمان في حكومتها على دمائهما، وأموالهما وأهلها ما لم يعدوا الحق..».
إلى أن قال: «وإن الأمة انصار لهما على ما قضيا به من العدل

«.

نظرة في مضمون الكتاب:

ونحن إذا ألقينا نظرة على كتاب الموادة، وعلى القيود والشروط التي وضعت فيه، فسنجد أنه في غاية الدقة والإتقان. ولنا أن نختار بعض ما ورد فيه، لمجرد التذكير ولفت النظر، ففيه ما يلي:

1 - جعل الحكم ملزماً لمن شهد ولمن غاب.. لكي لا يفسح المجال لمعاوية ليدس دسائسه، ويدفع هذا للإعتراض، وذلك للإخلال بحجة أنهم كانوا غائبين عن كتابة الكتاب.

2 - حصر ما يجمع بين الفريقين بالقرآن

3 - تصريح كل فريق برضاه بالحكم المجعول من قبله..

4 - جعل هذا الرضا مشروطاً بعمل الحكمين بكتاب الله، وعدم تخطيه.

5 - اشترط على الحكمين أن لا يدخرا جهداً باستخراج حكم الله. وأعطاهما فسحة كبيرة لذلك، فلا مجال للتعلل بالإستعجال، ولا بضيق الوقت.

6 - اشترط عليهما عدم تعمد الجور، والخلاف.

7 - اشترط عليهما عدم الدخول في شبهة.

8 - اشترط عليهما عدم اتباع الهوى في حكمهما.

9 - إن لم يلتزما بكل تلك الشروط، فلا عهد للحكمين، ولا ذمة

لهما..

10 - إذا حكم الحكمان بما في كتاب الله فحكمهما نافذ على أميريهما، وعلى الأمة معاً، وعلى نفس الحكمين أيضاً.

11 - قد جعل للحكمين مدة للحكم، وهو آخر شهر رمضان.. ويمكنهما تمديدتها إلى ما بعد موسم الحج، وليس لهما تخطي هذه المدة، فإن انقضت ولم يصدرا حكماً مأخوذاً من الكتاب والسنة سقط التفويض، وعادت الأمور إلى وضعها الأول.

12 - للحكمين أن يعجلا في الحكومة، أما التأجيل فليس لهما ذلك..

13 - في المدة المقررة يكون الناس آمنين على أنفسهم، وأهلهم وأموالهم.. والتفاوض جار، والسلاح موضوع، والسلام قائم، والموادعة سارية ونافذة. والسبل مخلاة، ويشمل الأمن الشاهد والغائب من الفريقين.

14 - إنه لا شرط بين واحد من الفريقين.

15 - من يحاول نقض العهد وجحوده وإنكاره والظلم فيه، فإن الأمة كلها تكون ضده..

16 - للحكمين أن ينزلا في منزل وسط بين أهل العراق والشام..

17 - للحكمين أن لا يرضيا بحضور التحكيم في ذلك المنزل إلا من أحبا. لكي لا يدعي أي منهما أنه قد مورست عليه ضغوط أثرت عليه في الحكم الذي أصدره.

18 - لم يجعل الحكمين بين خصوص علي «عليه السلام» ومعاوية، بل جعلاً حكمين بين علي وشيعته، ومعاوية وشيعته.. مما يعني: أن القضية ليست شخصية، بل هي تعني الجميع. وعليهم جميعاً أن يراقبوا الحكمين ويحاسبوهما.

19 - إن كتاب الموادة تعدى مجرد الحديث عن أن الحكمين يحكمان بين علي وشيعته، ومعاوية وشيعته، ليصرح بأن عبد الله بن قيس (أبا موسى) مبعوث من قبل علي «عليه السلام» وشيعته، وعمرو بن العاص مبعوث من قبل معاوية وشيعته.. فالناس شركاء في نصب الحكمين أيضاً، وليس النصب للحكمين من قبل أميرهما.

20 - صرح الكتاب: بأن مهمة الحكمين ليست هي الحكم وحسب، بل كل منهما مبعوث، ليكون ناظراً ومحاكماً أيضاً.

21 - صرح الكتاب: بأن القرآن ليس مجرد كتاب يبحث في طياته عن حكم قد كتب. بل على الحكمين أن يتخذوا الكتاب إماماً فيما بعث له.. ويراعوا خصوصية الإقتداء به، والإتباع له.

22 - على الحكمين أن يحكما بالحق، وأن لا يهتما برضا راض، أو إنكار منكر. فليس لهما أن يتعللا بشيء من ذلك.

23 - إن الأمة هي التي تنصر الحكمين على ما قضيا به من العدل. وليس الأمراء وحسب.

24 - إن مات أحد الحكمين، فالأمير الذي أرسله، وشيعته هم الذين يختارون من يخلفه.

25 - يشترط في من يختارونه بديلاً عن الحاكم المتوفى أن يكون من أهل العدل والقسط.

26 - على الحكم البديل أن يلتزم بنفس ما أخذ على الحكم الذي مات من العهود والمواثيق والشروط.

27 - وإن مات الأمير الذي كان الحاكم من قبله، قبل أن صدور حكم الحكّمين، فموت الأمير لا يعني إطلاق يد الحاكم الآخر في الإستيلاء على العباد والبلاد، ولا تبطل مهمة الحكّمين، لأن مهمتهما هي استخراج الحكم من كتاب الله، وهذا لا يتوقف على حياته، ولا يبطل بموته، ولذلك قال في كتاب المواعدة: فإن لشبيعة ذلك الأمير أن يولوا مكانه رجلاً يرضون عدله.

وأضاف في النص الثاني:

28 - أن الحكّمين هما اللذان يختاران الشهود على حكمهما الذي يصدرانه أيضاً.

29 - وقد كتب كتاب المواعدة في نسختين: إحداهما لأهل الشام. والأخرى لأهل العراق.

30 - ثم شهد شهود أهل العراق على أهل الشام. وشهد شهود أهل الشام على أهل العراق.

الخبر اليقين:

إن إخبار رسول الله «صلى الله عليه وآله» بأن أمير المؤمنين

«عليه السلام» سيواجه نفس ما واجهه رسول «صلى الله عليه وآله» يوم الحديبية، وسينصاع للأمر الواقع، وهو مضطر ومضطهد⁽¹⁾، كان يكفي أهل العراق والشام، وجميع الناس لتميز المحق من المبطل، والتسليم للمحق بحقه، والرضا به، والكف عن مناوئته

(1) الكامل في التاريخ ج 2 ص 220 و 204 والمعيان والموازنة ص 200 وخصائص أمير المؤمنين علي «عليه السلام» للنسائي ص 149 و 150 وإحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 419 والسيرة النبوية لدحلان ج 2 ص 43 والسيرة الحلبية ج 3 ص 20 ومجمع البيان ج 9 ص 118 و 119 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 214 وبحار الأنوار ج 20 ص 335 و 352 و 357 و 359 و 363 و 333 و ج 33 ص 314 و 316 و 317 وسبل الهدى والرشاد ج 5 ص 54 وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص 390 ودلائل النبوة للبيهقي ج 4 ص 147 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 179 و 180 وتاريخ الخميس ج 2 ص 21 وحبیب السیر ج 1 ص 372 وتفسير القمي ج 2 ص 313 والخرايج والجرايح ج 1 ص 116 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 190 و ج 2 ص 588 و 232 والمغني لعبد الجبار ج 16 ص 422 وينابيع المودة للقندوزي ص 159 وصبح الأعشى ج 14 ص 92 والأمالى للطوسي ج 1 ص 190 و 191 وصفين للمنقري ص 508 و 509 وكشف الغمة ج 1 ص 210 والإرشاد للمفيد ج 1 ص 120 وإعلام الوری ص 97 والبرهان (تفسير) ج 4 ص 193 ونور الثقلين ج 5 ص 52 والفتوح لابن أعمش ج 4 ص 8 والبدایة والنهاية ج 7 ص 277 والأخبار الطوال ص 194 عن تاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 52 وعن فتح الباري ج 5 ص 286.

ومحاربته من قبل معاوية وأهل الشام، وعن إيذائه بالمواقف المتخاذلة، من قبل أهل العراق..

ولكن ذلك لم يحصل، فلم يرتدع الباغون عليه، والمحاربون له في الجمل وصفين، ثم في النهروان عن بغيهم وحربهم، ولا أطاعه الذين عصوه ممن كانوا معه، ثم انقلبوا عليه..

فإذا كان الله تعالى قد تحدث عن أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بأنه إن مات «صلى الله عليه وآله» أو قتل انقلبوا على أعقابهم، فإن أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام» قد انقلبوا عليه في حياته، وهدفهم من ذلك قتل روحياته، وتضييع جهاده وتضحياته، ومكانته، وموقعه، ثم لما عجزوا عن ذلك قتلوه جسدياً على يد من هو أشقى من عاقر ناقة صالح، كما أخبر به رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

هل وقع الأشر صحيفة الموادة؟!:

وتقدم: أن الأشر «رحمه الله» لما كتبت الصحيفة ودعي ليشهد عليهما، قال: «لا صحبتني يميني، ولا نفعتني بعدها الشمال إن كتب لي في هذه الصحيفة اسم علي صلح، ولا موادة».

مع أننا حين راجعنا كتاب الموادة وجدنا اسم الأشر في جملة أسماء الشهود، فكيف نجمع بين هذا وذاك..

ونجيب:

بأن الأشر وإن قال ذلك، وهو يحاور الأشعث بن قيس، ولكنه

عاد فاستدرك أخيراً بقوله: «ولكن قد رضيت بما صنع علي أمير المؤمنين، ودخلت فيما دخل فيه، وخرجت مما خرج منه، فإنه لا يدخل إلا في هدى وصواب».

وهذا يعني: أن الأشر قد تخطى عن قراره الأول، ورضى بما رضي به علي «عليه السلام»، ربما لأنه لاحظ: أنه «عليه السلام»، وإن كان قد رضي عن إكراه واضطرار، لأنه لا يريد أن تتطور الأمور نحو الأسوأ، فلم يكن من الجائز للأشتر أن يصر على أمر لا يرى علي «عليه السلام» صلاحاً في الإصرار عليه. لأن ذلك قد يؤدي علياً، ويتسبب له بمشاكل لا يجوز التسبب بها، فخضع للأمر الواقع، ورضى بكتابة اسمه كشاهد على ذلك الكتاب.

الأشتر بنظر علي ×:

روى المنقري، عن عمر، عن فضيل بن خديج قال:

قيل لعلي «عليه السلام» لما كتبت الصحيفة: إن الأشتر لم يرض بما في هذه الصحيفة، ولا يرى إلا قتال القوم.

فقال علي «عليه السلام»: بلى إن الأشتر ليرضى إذا رضيت، وقد رضيت ورضيتم، ولا يصلح الرجوع بعد الرضا، ولا التبديل بعد الإقرار، إلا أن يعصى الله، ويتعدى ما في كتابه. [فقاتلوا من ترك أمر الله عز وجل].

وأما الذي ذكرتم من تركه أمري، وما أنا عليه، فليس من أولئك،

وليس أتخوفه على ذلك، وليت فيكم مثله اثنين، بل ليت فيكم مثله واحداً يرى في عدوه مثل رأيه. إذن، لخفت على مؤونتكم. ورجوت أن يستقيم لي بعض أودكم.

[وقد نهيتكم عما أتيتم، فعصيتموني. وكنت أنا وأنتم كما قال أخو

هوازن:

**وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية
أرشد]**

وأما القضية فقد استوثقنا لكم فيها، فقد طمعت ألا تضلوا إن شاء الله رب العالمين.

وكان الكتاب في صفر، والأجل في شهر رمضان لثمانية أشهر يلتقى الحكمان.

ثم إن الناس أقبلوا على قتلاهم يدفنونهم⁽¹⁾.

ونقول:

1 - إن من الأمور التي تريح الحاكم والقائد وتسعده، وتدخل السرور على قلبه ثقته بأعوانه، ومن يوليهم جلائل الأمور، ويعتمد

(1) صفين للمنقري ص 521 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 59 و (ط الأعلمي) ج 4 ص 42 و 43 والكامل في التاريخ ج 3 ص 322 والإرشاد للمفيد ج 1 ص 269 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 1 ص 60 وبحار الأنوار ج 32 ص 547 ونهج السعادة ج 2 ص 280 و 281.

عليهم في الظروف الصعبة، والأشتر «رحمه الله تعالى» من هؤلاء كما دلت عليه كلمات أمير المؤمنين «عليه السلام» هنا..

2 - إن ما سمعناه منه «عليه السلام» يدل على أنه لا يكفي أن يعرف القائد أعوانه، ومن هم تحت يده، من خلال الشهادات التي يملونها، ولا بمستويات تدريبهم القتالي، بل من الراجح جداً أن يكون القائد عارفاً بدخائلهم، مطلعاً على آرائهم، واقفاً على طبيعة تفكيرهم، ونوع توجهاتهم.

3 - يبدو: أن ما قاله أمير المؤمنين «عليه السلام» إنما أراد به مواجهة المساعي التي كانت تبذل لإقناعه «عليه السلام» بالتراجع عن الموادة التي تمت.. فإن بعض الناس كان يحاول استغلال ما كان يظهره الأشتر من تغيظ واستياء من تضييعهم نصراً مؤزراً كان في متناول أيديهم، - كان يحاول استغلال ذلك - للضغط على أمير المؤمنين «عليه السلام» ليتراجع عما تم الإتفاق عليه في الموادة.

4 - إنه «عليه السلام» يصرّح: بأن نقض الإتفاق معصية لله، وتعدّ على ما في كتابه، وهذا ما لا يمكن أن يقدم عليه صلوات الله وسلامه عليه.

بل إن قوله «عليه السلام»: «فقاتلوا من ترك أمر الله عز وجل» يدل على أنه على استعداد لقتال من يريد نقض هذا الإتفاق.

5 - إن قيمة الأشتر وأضرابه تظهر من عمق تأثيرهم في مسار الأمور، فإن وجود ولو شخص واحد مثله مع علي «عليه السلام»،

من شأنه أن يريح علياً «عليه السلام»، ويخفف من متاعبه، بل هو يسهم في تقويم أود جيشه كله.. كما قال «عليه السلام».

الفصل الرابع:

الخوارج في صفين..

بداية:

إن الذين أجبروا علياً «عليه السلام» على إيقاف الحرب في صفين، وفرضوا أبا موسى عليه ليكون حكماً من قبله، هم الذين عادوا فاعترضوا عليه لقبوله بما أكرهوه عليه، وحكموا عليه بالكفر، وألزموه بالتوبة، وبضرورة الرجوع عن التحكيم، فرفض «عليه السلام» ذلك كله منهم.. فاستحلوا قتاله، وقتل جميع من معه..

وفي هذا الفصل إشارة إلى النصوص التي تحدثت عن انقلابهم

هذا، وهي التالية..

أول من تشرى!!:

قال ابن أعثم:

فلما كتب الكتابان جميعاً، وختموا وثب رجل من أصحاب علي

«رضي الله عنه» من ربيعة من بني يشكر، واستوى على فرسه ثم

قال: اسقوني ماء! فسقي، فلما شرب وروي جعل يرتجز ويقول:

أشرب من مائكم علي قد كان رأيي نصره الوصي

والفارس الشهم مع النبي حتى رضي بأمره
الذني

في ذاك منه فرقة الولي

ثم حمل على أصحاب علي فقاتلهم ساعة ووقف وقال: اسقوني
ماء! فسقي، فلما روي جعل يرتجز ويقول:

أشرب من مائكم معاوية وكلكم مأواه نار حامية
وأمكم تهوي بكم في الهاوية أرجو من الله جناتا عالية
فيها ظلال وقطوف دانية

ثم حمل، فكان مرة يحمل على أصحاب معاوية، ومرة يحمل
على أصحاب علي، وهو ينادي بأعلى صوته: ألا! إني قد خلعت عليا
ومعاوية، وبرئت من حكمهما، ولا حكم إلا لله ولو كره المشركون.

ثم حمل على أصحاب علي فقاتل حتى قتل.

قال: وكان هذا اليشكري أول من يتسرى⁽¹⁾، فأنشأ النجاشي

شاعر علي يقول في ذلك:

ما كان أغنى اليشكري عن التي أقاد بها جمرأ من النار حاميا
غداة ينادي والفوارس جمة خلعت عليا مرة ومعاويا
ويطعن في أهل العراق برمحه وتلك التي جرت عليه الدواهيا

(1) الصحيح: يتسرى. وتسمى الخوارج بالشرارة، لأنهم ادعوا أنهم شروا
أنفسهم، أي باعوها لله تعالى.

ويثني على أهل الشام حتى كأنهم
إذا شد نادى الحكم لله وحده
بنات طيور الماء أبصرن بازيا
وفي الحكم أن تجني عليه
العوالي

فما زال هذا دأبه في نهاره
رأى شبهة فيها لقوم ضلالة
إلى أن رأيت الليل أسود داجيا
ودلاه أصحاب الغرور الأمانيا
فضل ضلالا لم ير الناس مثله
وأصبح يهوي في جهنم
ثاويا(1)

عرض الكتاب.. وتحكيم الخوارج:

وقال المنقري:

عن عمر، عن أبي جناب، عن إسماعيل بن سميع، عن شقيق بن
سلمة وغيره، أن الأشعث خرج في الناس بذلك الكتاب يقرؤه على
الناس، ويعرضه عليهم، ويمر به على صفوف أهل الشام وراياتهم،
فرضوا بذلك.

ثم مر به على صفوف أهل العراق وراياتهم، يعرضه عليهم،
حتى مر برايات عنزة. وكان مع علي من عنزة بصفين أربعة آلاف
مجفف - فلما مربهم الأشعث فقرأه عليهم قال فتيان منهم: لا حكم إلا
لله.

ثم حملا على أهل الشام بسيوفهما [فقاتلا] حتى قتلا على باب

(1) الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 205 - 207.

رواق معاوية.

وهما أول من حكم، واسماهما: معدان وجعد، أخوان.

ثم مر بها على مراد، فقال صالح بن شقيق، وكان من رؤسائهم:

**ما لعلني في الدماء قد حكم لوقاتل الأحزاب يوماً ما
ظلم**

لا حكم إلا الله ولو كره المشركون.

ثم مر على رايات بني راسب، فقرأها عليهم، فقالوا: لا حكم إلا
الله، لا نرضى ولا نحكم الرجال في دين الله.

ثم مر على رايات بنى تميم فقرأها عليهم، فقال رجل منهم: لا
حكم إلا الله، يقضى بالحق وهو خير الفاصلين.

فقال رجل منهم لآخر: أما هذا فقد طعن طعنة نافذة(1).

وخرج عروة بن أديه أخو مرداس بن أديه التميمي فقال:

أتحكمون الرجال في أمر الله، لا حكم إلا الله، فأين قتلنا يا أشعث؟!

ثم شد بسيفه ليضرب به الأشعث، فأخطأه وضرب به عجز دابته

ضربة خفيفة، فاندفع به الدابة، وصاح به الناس أن أمسك يدك.

[فنفرت اليمانية، وكانوا جل أصحاب على «عليه السلام»].

(1) صفين للمنقري ص 512 و 513 وبحار الأنوار ج 32 ص 544 وشرح نهج

البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 237.

فكف، ورجع الأشعث إلى قومه، فأتاه ناس كثير من أهل اليمن، فمشى إليه الأحنف بن قيس، ومعقل بن قيس، ومسعر بن فدكي، [وجارية بن قدامة، وشبث بن ربعي] ورجال من بنى تميم، فتنصلوا إليه واعتذروا، فقبل منهم الأشعث، فتركهم(1).

وانطلق إلى علي، فقال: يا أمير المؤمنين، قد عرضت الحكومة على صفوف أهل الشام وأهل العراق، فقالوا جميعاً: قد رضينا. حتى مررت برايات بني راسب، ونبذ من الناس سواهم، فقالوا: لا نرضى، لا حكم إلا لله.

فلنحمل بأهل العراق وأهل الشام عليهم فنقتلهم.

فقال علي: هل هي غير راية أو رايتين ونبذ من الناس؟! قال: بلى.

قال: دعهم.

قال: فظن علي «عليه السلام» أنهم قليلون لا يعبأ بهم.

فما راعه إلا نداء الناس من كل جهة وفي كل ناحية: لا حكم إلا لله، الحكم لله يا علي لا لك، لا نرضى بأن يحكم الرجال في دين الله.

(1) صفين للمنقري ص 513 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 237 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 55 و (ط الأعلمي) ج 4 ص 39 والأخبار الطوال ص 197 والكامل للمبرد ج 3 ص 1098 والبداية والنهاية ج 7 ص 278 وأنساب الأشراف ص 336.

إن الله قد أمضى حكمه في معاوية وأصحابه، أن يقتلوا أو يدخلوا في حكمنا عليهم.

وقد كانت منّا زلة حين رضيينا بالحكمين، فرجعنا وتبنا، فارجع أنت يا علي كما رجعنا، وتب إلى الله كما تبنا، وإلا برئنا منك.

فقال علي: ويحكم، أبعده الرضا [والميثاق] العهد نرجع؟!!

أوليس الله تعالى قال: (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)⁽¹⁾، وقال: (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ)؟!⁽²⁾.

فأبى علي أن يرجع، وأبت الخوارج إلا تضليل التحكيم والطعن فيه، وبرئت من علي «عليه السلام»، وبرئ منهم⁽³⁾.

وقام خطيب أهل الشام حمل بن مالك بين الصفين، فقال: أنشدكم الله يا أهل العراق إلا أخبرتمونا لم فارقتمونا؟!!

قالوا: فارقناكم لأن الله عز وجل أحل البراءة ممن حكم بغير ما أنزل الله، فتوليتهم الحاكم بغير ما أنزل الله، وقد أحل عداوته، وأحل

(1) الآية 1 من سورة المائدة.

(2) الآية 91 من سورة النحل.

(3) صفين للمنقري ص 513 و 514 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 237 و 238 وبحار الأنوار ج 32 ص 544 و 545 وراجع: ينابيع المودة ج 2 ص 20 و 21.

دمه إن لم يرجع إلى التوبة ويبوء بالدين.

وزعمتم أنتم خلاف حكم الله، فتوليتهم الحاكم بغير ما أنزل الله، وقد أمر الله بعبادته، وحرمت دمهم وقد أمر الله بسفكهم، فعاديناكم لأنكم حرمت ما أحل الله، وحللت ما حرم الله، وعطلت أحكام الله، واتبعتم هواكم بغير هدى من الله.

قال الشامي حمل بن مالك: قتلتم أخانا وخليفتنا ونحن غيب عنه، بعد أن استتبتموه فتاب، فعجلتم عليه فقتلتموه، فنذكركم الله لما أنصفتهم الغائب المتهم لكم، فإن قتله لو كان عن ملأ من الناس ومشورة كما كانت إمرته، لم يحل لنا الطلب بدمه، وإن أطيبت التوبة والخير في العاقبة أن يعرف من لا حجة له الحجة عليه وذلك أقطع للبغي، وأقرب للمناصحة.

وقد رضينا أن تعرضوا ذنوبه على كتاب الله، أولها وآخرها، فإن أحل الكتاب دمهم برئنا منه، وممن تولاه، ومن يطلب دمهم، وكنتم قد أجرتم في أول يوم وآخره.

وإن كان كتاب الله يمنع دمهم ويحرمه تبتم إلى الله ربكم، وأعطيتم الحق من أنفسكم في سفك دم بغير حله بعقل أو قود، أو براءة ممن فعل ذلك وهو ظالم.

ونحن قوم نقرأ القرآن وليس يخفى علينا منه شيء، فأفهمونا الأمر الذي استحللتم عليه دماءنا.

قالوا: نعم، قد بعثنا منا رجلاً ومنكم رجلاً يقرأ القرآن كله،

ويتدارسان ما فيه، وينزلان عند حكمه علينا وعليكم.

وإنا قد بعثنا منا من هو عندنا مثل أنفسنا، وجعلنا لهما أن ينتهيا إليه، وأن يكون أمرهما على تودة، ونسأل عما يجتمعان عليه وما يتفرقان عنه، فإنما فارقناكم في تفسيره، ولم نفارقكم في تنزيله.

ونحن وأنتم نشهد أنه من عند الله، فإنما نريد أن نسأل عنه مما تفسرون، مما جهلنا نحن تفسيره، فنسأل عنه أهل العلم منا ومنكم، فأعطيناكم على هذا الأمر ما سألتم من شأن الحكمين.

وإنما بعثنا ليحكمنا بكتاب الله، يحييان ما أحيا الكتاب، ويميتان ما أمات الكتاب، فأما ما لم يجدا في الكتاب، فالسنة العادلة الجامعة غير المفرقة.

ولم يبعثنا ليحكمنا بغير الكتاب.

ولو أراد اللبس على أمة محمد لبرئت منهما الذمة، وليس لهما على أمة محمد حكم (1).

لا حكم إلا لله:

قال: فنادت الخوارج أيضاً في كل ناحية: لا حكم إلا لله، لا نرضى بأن تحكم الرجال في دين الله، قد أمضى الله حكمه في معاوية وأصحابه: أن يقتلوا أو يدخلوا معنا في حكمنا عليهم.

(1) صفين للمنقري ص 514 و 515.

وقد كانت منا خطيئة وزلة حين رضينا بالحكمين، وقد تبنا إلى ربنا ورجعنا عن ذلك، فارجع كما رجعنا، وإلا فنحن منك براء.

فقال علي: ويحكم، بعد الرضا والعهد والميثاق أرجع؟! أوليس الله يقول: (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ)؟! (1). فبرئوا من علي، وشهدوا عليه بالشرك، وبرئ علي منهم (2).

ضرب ابن سرد بالسيف:

وروى المنقري، عن عمر بن سعد، عن الصقعب بن زهير، عن عون بن أبي جحيفة قال: أتى سليمان بن سرد علياً أمير المؤمنين بعد الصحيفة، ووجهه مضروب بالسيف، فلما نظر إليه علي قال: (فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا) (3). فأنت ممن ينتظر وممن لم يبدل.

فقال: يا أمير المؤمنين، أما لو وجدت أعواناً ما كتبت هذه الصحيفة أبداً.

أما والله لقد مشيت في الناس ليعودوا إلي أمرهم الأول فما وجدت

(1) الآية 91 من سورة النحل.

(2) صفين للمنقري ص 517 و 518 ونهج السعادة ج 2 ص 276 وينايع المودة ج 2 ص 21.

(3) الآية 23 من سورة الأحزاب.

أحدا عنده خير إلا قليلاً.

وقام إلى علي محرز بن جريش بن ضليع فقال: يا أمير المؤمنين، ما إلى الرجوع عن هذا الكتاب سبيل؟! فو الله إنى لأخاف أن يورث ذلاً!

فقال علي: أبعء أن كتبناه ننقضه، إن هذا لا يحل (1).

ونقول:

لاحظ الأمور التالية:

أول بذرة ظهرت للخوارج:

تقدم: أن أول بذرة ظهرت للخوارج، وأول من نادى بشعارهم، واستعمل السلاح، هو رجل من ربيعة، من بني يشكر، وثب لحظة كتب الكتابين، والخاتم عليهما، واستوى على فرسه وارتجز بالرجز المتقدم:

أشرب من مائكم علي ————— إلى خ..

ثم حمل على أصحاب علي «عليه السلام»، فقاتلهم، ثم قاتل أصحاب معاوية، ثم كان يحمل مرة هنا، ومرة هناك، إلى أن قتل عند أصحاب علي «عليه السلام»..

لكن رواية المنقري تقول: إن أول من حكم فتيان من عنزة

(1) صفين للمنقري ص 519 وبحار الأنوار ج 32 ص 545 ونهج السعادة ج 2

أسماهما: معدان وجعدة. أخوان. وقد قتلا على باب رواق معاوية، ولكنه ذكر أنهما هجما على أهل الشام فقط..

والأمر الذي لا بد من الوقوف عنده هو أن فعل وقول هذا اليشكري هو الصورة الحقيقية للخوارج التي تري ناظرها جوانب كثيرة في شخصية، وطبيعة هؤلاء الناس..

فلاحظ على سبيل المثال:

1 - أن هذا الرجل قد تصرف برعونة وطيش، لأنه أطلق شعاراً، ثم بادر إلى القتال، من دون أن يناقش مضمون شعاره مع من يقاتلهم، فلعله يقنعهم بوجهة نظره، او لعله يجد لهم عذراً، أو يجد عندهم ما يقتنع به..

أما أن يبادر إلى قتال هؤلاء وهؤلاء بدون أي مقدمات، فهذا لا يمكن إلا أن يسمى رعونة وطيشاً، وقلة عقل..

2 - ألم يخطر على بال هذا الرجل أن عمله هذا سينتهي بسفك دمه على أقل تقدير، من دون أية فائدة، أو عائدة؟! فضلاً عن أنه قد تزهق بسيفه أرواح كثيرة دون أن يقدم، أو يؤخر ذلك شيئاً فيما قصد إليه؟!!

3 - إن هذا الرجل قد حكم على نفسه بأحد أمرين: إما أنه لا يفهم أبسط المسائل، وأوضحها، أو أنه يفهمها، ويتعمد الخلاف..

فإنه إذا كان يعتقد أن علياً «عليه السلام» هو وصي الرسول، فلماذا لم يسأل نفسه السؤال التالي:

أليس الرسول مسدداً بالوحي، مرعياً بعين الله، ولا يورد ولا يصدر من عند نفسه؟!!

ألا يعني هذا: أن اتخذه «صلى الله عليه وآله» علياً «عليه السلام» وصياً لم يكن تشهياً، ولا محاباة، بل هو بأمر من الله تعالى؟! فهل يمكن أن يختار الله ورسوله لهذا الأمر الخطير من يعلم أنه سوف يكفر، أو يرضى بالأمر الدني على حد تعبير هذا الأحمق؟!!

4 - ألم ينظر هذا الرجل إلى قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوم الحديبية، ولك مثلها يا علي، تعطيها، وأنت مضطهد مقهور؟!..

وكيف لم يقارن بين قوله هذا: «حتى رضي بأمره الديني».. وبين قول بعض الصحابة يوم الحديبية: «لا نعطي الدنيا في ديننا». لياخذ العبرة؟!!

5 - والأكثر صراحة في إدانة هذا الرجل لنفسه قوله: «في ذلك منه فرقة الولي»، فإنه يعترف بأن علياً «عليه السلام» هو الولي.. حيث إن هذه الولاية قد تقررت على لسان رسول الله «صلى الله عليه وآله» في يوم الغدير بقوله «صلى الله عليه وآله»: اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله..

6 - ما معنى أن يخلع هذا الإشكري علياً «عليه السلام»، أو غير علي «عليه السلام»؟! وهل هو الذي عقد الولاية لعلي، لكي يكون هو الذي يخلعه؟!!

7 - إن هذا الرجل يدعي أنه قد برىء من حكم علي «عليه السلام» ومعاوية، مع أنهما لم يحكما بشيء، ولن يحكما، بل هما طلبا من الحكمين أن يستخرجا حكم الله تعالى من كتاب الله لكي يعملوا به، ويطبقاته كما هو..

8 - لقد كان الفتيان الأخوان من عنزة، وهما معدان وجعد، أقل حمقاً من اليشكري، لأنهما لم يهاجما أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام»، بل هاجما أصحاب معاوية فقط، فقتلا علي باب رواق معاوية.

رأي الأشعث هو الأعجب:

وأغرب ما مر معنا في أمر الخوارج رأي الأشعث بن قيس الذي عرض على أمير المؤمنين «عليه السلام» أن يحمل عليهم بأهل العراق فيقتلهم. فزعموا أن علياً «عليه السلام» ظن أنهم قليلون لا يعبأ بهم، فقال له: دعهم..

ونقول:

إن هذا الكلام غير دقيق، ولا مقبول لما يلي:

1 - إن علياً «عليه السلام» كان يعرف أن الرافضيين كثيرون، لأن الذين جاؤوا مع الأشعث وهددوه بالقتل إن لم يرض بالتحكيم كانوا عشرين ألفاً.. فلو أنه «عليه السلام» أراد أن يبطش بالذين حكموا حين عرض الأشعث كتاب الموادة عليهم، فإن قبائلهم، أو أكثرها سوف تتحاز إليهم، وتحامي عنهم.

وسيروا أن مجرد إطلاق كلمة التحكيم لا يوجب قتل من أطلقها، بل هو يحتاج إلى تعليم وتوعية، وإرشاد بالحكمة والموعظة الحسنة..

2 - بل إن معظم عسكر علي «عليه السلام» سوف يرى علياً «عليه السلام» ظالماً، قاتلاً للأبرياء والعياذ بالله.

3 - على أن أمير المؤمنين «عليه السلام» نفسه حين قاموا - بحضوره - في نواحي المسجد يحكمون، أشار إليهم بيده، وقال: «كلمة حق يراد بها باطل، حكم الله أنتظر فيكم، أحكم فيكم بكتاب الله وسنة رسوله، وأقسم بينكم بالسوية، ولا نمنعكم من هذا المسجد أن تصلوا فيه، ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تقاتلونا»(1).

وفي نص آخر: «لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم الفياء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نبدؤكم بقتال»(2).

-
- (1) مجمع الزوائد ج 6 ص 242 و 243 وراجع: الإلمام ج 1 ص 36 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي - ط سنة 1394 هـ ق. و 1397 هـ ق) ج 2 ص 325 ومجمع الزوائد ج 6 ص 242 والمعجم الأوسط ج 7 ص 376 وراجع: تاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج 4 ص 54.
- (2) المبسوط للطوسي ج 7 ص 269 ومنتهى المطلب (ط.ق) للعلامة ج 2 ص 985 ومختصر المزني ص 257 والمغني لابن قدامة ج 10 ص 59 وراجع: الأباضية: عقيدة ومذهباً ص 39 عن فتح الباري ج 12 ص 301 و (الطبعة الثانية - دار المعرفة) ج 12 ص 251 والبداية والنهاية ج 7 ص 282 و 285 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 312 و 315 -

ويستوقفنا هنا:

ألف: قوله «عليه السلام»: حكم الله أنتظر فيكم، فلعله إشارة إلى أنه «عليه السلام» يتوقع أن يخرجوا عليه وعلى الناس بالسلاح، فيفسدون في الأرض، فيستحقون القتل.

ب: قوله «عليه السلام»: لا نمنعكم من هذا المسجد، لعله يشير إلى أنهم إذا أرادوا أن يقيموا مساجد خاصة بهم، لتكون أوكاراً لتأمرهم على الناس، فإنه سيمنعهم من ذلك، وسيهدم تلك المساجد، أو يحرقها، كما فعل رسول الله «صلى الله عليه وآله» بمسجد الضرار الذي ذكره الله تعالى في كتابه.

وهكذا يقال بالنسبة لقوله «عليه السلام»: لانمنعكم مساجد الله. فإنه قد تحدث عن منعهم من دخولها بما هي موجودة. ولم يشر إلى أن

316 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 53 والكامل في التاريخ ج 3 ص 335 وراجع: المبسوط للسرخسي ج 10 ص 125 والإيضاح لابن شاذان ص 474 ومناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج 2 ص 341 وشرح الأخبار ج 2 ص 9 وتفسير البغوي ج 4 ص 214 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 73 و (ط الأعلمي) ج 4 ص 53 ودعائم الإسلام ج 1 ص 393 ومستدرک الوسائل ج 11 ص 65 ونهج السعادة ج 2 ص 342 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 184 ومعرفة السنن والآثار ج 6 ص 286 والتمهيد لابن عبد البر ج 23 ص 338 والعبير وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 178.

لهم أن يقيموا مساجد لأنفسهم، أو ليس لهم ذلك..

ج: إنه «عليه السلام» قال لهم: لا نمنعكم أن تذكروا فيها اسم الله، ولم يقل: أن تذكروا الله، ربما ليتوافق ذلك مع كونهم يقرأون القرآن ولا يتجاوز تراقيهم، فذكرهم الله تعالى ليس ذكراً حقيقياً وإنما هو مجرد ذكر لساني لاسمه سبحانه، لا أكثر..

د: إنه «عليه السلام» قد شرط لإعطاءهم من الفياء أن تكون أيديهم مع أيدي سائر المسلمين.

وهذا يتوافق مع موقفه من سعد بن أبي وقاص، وحسان بن ثابت، وابن عمر، فإنه منعهم من الفياء ولم يعطهم، لأنهم امتنعوا من الخروج معه في حروبه ضد الناكثين والقاسطين والمارقين.

فدل ذلك على أن من لا ينصر المسلمين، ولا يعينهم على عدوهم، لا يستحق من فيئهم شيئاً..

هـ: إنه «عليه السلام» قال لهم: ولا نبدؤكم بقتال، ولم يقل لهم: ولا نقاتلكم. لكي لا يغتنموها فرصة، ويظنوا أنه يتخرج من قتالهم على كل حال..

كما أنه لم يقل لهم: إن قاتلتمونا دفعناكم عن أنفسنا، لأنه يريد أن يفهمهم إن ابتداءهم أهل الحق بالقتال يحل قتالهم على كل حال، ولا يقتصر الأمر على مجرد الدفاع، ويصبح من الجائز للمسلمين أن يهاجموهم، في الليل والنهار، وفي كل حال إلى أن يطهروا الأرض منهم.

4 - لعل أمير المؤمنين «عليه السلام» قد عرف أن الأشعث أراد أن يأخذ منه «عليه السلام» كلمة رضا تخوله الانتقام لنفسه من بني تميم، الذين منهم عروة بن أديّة الذي هجم عليه بسيفه. وأن يقتل معهم غيرهم ممن أصبح يتوجس منهم خيفةً.

وأراد أن يقتلهم بقرار من رأس الهرم، ويستعين عليهم بأهل الشام وبأهل العراق على حد سواء، لكي تضيع دماؤهم، ولا يتحمل هو تبعه ما يجري لهم، ويسد عليهم باب الثأر والانتقام منه..

ومن الواضح: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» لم يكن يستحل البطش بالناس على النحو الذي يريده الأشعث، خصوصاً وأن الذي استعمل سلاحه منهم هو شخص واحد، وهو عروة بن أديّة، ولكنه «عليه السلام» عمل على أن يصرف الأشعث عما يريد بطريقة ذكية، فاستل منه اعترافاً بأنهم شرذمة قليلون، لكي يهون أمرهم له، ويصرفه - من ثم - عن الإصرار عليه بأخذ قرار قتلهم، فإذا ظهر له أنهم ثلة كبيرة لا يمكن القضاء عليها بهذه الطريقة، فسيعرف الأشعث من ثم: أن الأمر لم يكن بهذه السهولة التي ظنها، ويذوق شيئاً من عاقبة ما جنته يدها على علي «عليه السلام»، وعلى الأمة بأسرها..

مناظرة الخوارج، وأهل الشام:

ولا يهمنا كثيراً الدخول في النقاش الذي جرى بين الصفيين، بين الخوارج وأهل الشام في صفيين، فإن كلاً من الطرفين قد جانب الحق ودلس على الناس، وادعى الباطل..

وللتدليل على ما نقول نذكر مثلاً واحداً من الباطل الذي ادعاه الخوارج في مقابل أهل الشام، ومثلاً آخر واحداً من الباطل الذي ادعاه أهل الشام في قبيل الخوارج، وهما:

المثال الأول: ادعى الخوارج: أن المطلوب من الحكمين هو أن يحكما في دين الله، وذلك غير جائز.

وزعموا: أن الحكم في دين الله قد صدر.. مع أن كتاب الموادة يقول: إن الحكم لم يصدر.

ويقول: إن المطلوب من الحكمين ليس هو الحكم في دين الله، مع أن المطلوب منهما هو استخراج الحكم من كتاب الله، والحكم الذي تحدثوا عنه لم يحصل بعد، بل هو سوف يحصل في المستقبل.. وقد صرح كتاب الموادة: بأن الحكمين إذا حكما بالهوى عوقبا.

المثال الثاني: ادعى الشامي أن أهل العراق استتابوا عثمان، فتاب، ثم قتلوه..

مع أنه قد تقدم: أن الحديث عن التوبة غير دقيق، وأن قتله بعد توبته غير صحيح.

قصيدة النجاشي حول صفين:

روى نصر عن عمرو بن شمر، عن إسماعيل السدي قال: حدثني نويرة بن خالد الحارثي، أن ابن عمه النجاشي قال في وقعة صفين:

ونجى ابن حرب سابح ذو علالة أجش هزيم والرماح دوانى

أقب الحشا مستطلع الرديان
مرته به الساقان والقدمان
وهمدان أكل الزبد بالصرقان
وعيلان إلا يوم حرب عوان
بصفين حتى حكم الحكمان
يمانية كالسيل سيل عران
عليها كتاب الله خير قران
أما تتقى أن يهلك الثقلان
ومن للحريم أيها الفتيان
غداة الوغى يوم التقى الجبلان
إذا ما أنى أن يذكر القمران
محمد قد ذلت له الصدقان
وبشركم من نصره بجنان
سمان وأخرى غير جد سمان
على غير نصف والأنوف

إلى جبل الزيتون والقطران
من الروع، والخيلان يطردان
فأدهن من شحم العبيد سناني
إلى الصلتان الخور والعجلان

سليم الشظاعيل الشوى شنج النسا
إذا قلت أطراف العوالي ينلنه
حسبتم طعان الأشعرين ومذحج
فما قتلت عك ولخم وحمير
وما دفنت قتلى قريش وعامر
غشيناهم يوم الهرير بعصبة
فأصبح أهل الشام قد رفعوا القنا
ونادوا: علياً، يا ابن عم محمد
فمن للذراري بعدها ونساننا
أبكي عبئاً إذ ينوء بصدرة
وبتنا نبكي ذا الكلاع وحوشبا
ومالك واللجلاج والصخر والفتى
فلا تبعثوا لقاكم الله حبرة
وما زال من همدان خيل تدوسهم
فقاموا ثلاثاً يأكل الطير منهم
دوان

إلى أن قال:

وفرت ثقيف فرق الله جمعها
كأنى أراهم يطرحون ثيابهم
فيا حزناً ألا أكون شهدتهم
وأما بنو نصر ففر شريدهم

وفرت تميم سعدها وربابها إلى حيث يصفو الحمض
والشبهان(1)

إلى آخر القصيدة.

إيضاحات:

سابح: الفرس السريع.

ذو علالة: أي ذو بقية.

أجش: الغليظ الصوت.

الهزيم: صوت الرعد.

الشظا: عظم صغير مستدق بالركبة، أو بالذراع.

عبل: ضخم.

الشوى: اليدان، والرجلان، والأطراف.

شنج النساء: صفة محمودة في الفرس، فإنه إذا شنج نساها لم

تسترخ رجلاه.

الأقب من الخيل: الدقيق الخصر الضامر البطن.

المستطلع: الذي يطلب الطلوع.

الرديان: ردت الفرس ردياناً: رجمت الأرض بحوافرها.

يمرى الفرس: إذا استخرج ما عنده من الجري بواسطة الضرب

(1) صفين للمنقري ص 524 - 527.

بالسوط، ونحوه.

الصرقان: ضرب من التمر أحمر، مثل البرني، إلا أنه صلب

المضغة، علك.

حرب عوان: هي أشد الحروب.

سيل عران: عران: موضع قرب اليمامة.

أنى: حان وقته.

الصدفان: بضمّتين، ناحيتا الشعب ، أو الوادي.

حَبْرَة: سرور.

الفصل الخامس:

الأسرى والغنائم..
في الجمل وصفين..

الأسير المحتال:

روى المنقري، عن عمر بن سعد، قال: حدثني أبو عبد الله يزيد الأودي: أن رجلاً منهم كان يقال له: عمرو بن أوس، قاتل مع علي «عليه السلام» يوم صفين، وأسرته معاوية في أسرى كثيرة.

فقال له عمرو بن العاص: اقتلهم.

قال عمرو بن أوس لمعاوية: إنك خالي، فلا تقتلني.

فقامت إليه بنو أود فقالوا: هب لنا أخانا.

فقال: دعوه، فلعمري لئن كان صادقاً ليستغنين عن شفاعتكم، وإن كان كاذباً فإن شفاعتكم لمن وراءه.

فقال له معاوية: من أين أنا خالك؟! فما بيننا وبين أود من مصاهرة.

فقال: فإذا أخبرتك، فعرفت، فهو أمانى عندك؟!!

قال: نعم.

قال: أأست تعلم أن أم حبيبة ابنة أبي سفيان زوجة النبي «صلى

الله عليه وآله» هي أم المؤمنين؟!!

قال: بلى.

قال: فأنا ابنها وأنت أخوها، فأنت خالي.

فقال معاوية: ما له الله أبوه، ما كان في هؤلاء الأسرى أحد يفتن

لها غيره!!

وقال: خلوا سبيله(1).

علي × يخرج معاوية في الأسرى:

روى المنقري، عن عمر بن سعد، عن نمير بن وعلة، عن

الشعبي قال: أسر على أسرى يوم صفين، فخلى سبيلهم فأتوا معاوية،

وقد كان عمرو بن العاص يقول لأسرى أسرهم معاوية: اقتلهم.

فما شعروا إلا بأسراهم قد خلى سبيلهم علي، فقال معاوية: يا

عمرو، لو أطعناك في هؤلاء الأسرى لوقعنا في قبيح من الأمر. ألا

تراه قد خلى سبيل أسرانا.

فأمر بتخليفة من في يديه من أسرى علي «عليه السلام»(2).

(1) صفين للمنقري ص 518 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 241

وتاريخ الأمم والملوك (ط دار الأضواء) ج 4 ص 40 والكامل في التاريخ

ج 3 ص 312.

(2) صفين للمنقري ص 518 و 519 وبحار الأنوار ج 97 ص 39 ومستدرك

الوسائل ج 11 ص 50 وتاريخ الأمم والملوك (ط دار الأضواء) ج 4

طريقة علي × :

وكان علي إذا أخذ أسيراً من أهل الشام خلى سبيله، إلا أن يكون قد قتل أحداً من أصحابه فيقتله به، فإذا خلى سبيله، فإن عاد الثانية قتله ولم يخل سبيله.

وكان علي «عليه السلام» لا يجهز على الجرحى، ولا على من أدبر بصفين، لمكان معاوية(1).

ونقول:

ابن أوس ومعاوية:

1 - إن عمرو بن أوس وإن كان قد تخلص من القتل بسبب الحيلة التي أطلقها.. ولكنه فتح لمعاوية باباً لخداع الناس السذج، بادعائه له أنه خال المؤمنين، لأنه أخو أم حبيبة بنت أبي سفيان، زوجة رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وقد قال تعالى عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ..)(2).

مع أن هذا النص القرآني لا يجعل معاوية خالاً للمؤمنين، لأنه

ص40 والكامل في التاريخ ج3 ص312.

(1) صفين للمنقري ص518 و 519 وبحار الأنوار ج97 ص39 وراجع:

مستدرك الوسائل ج11 ص55.

(2) الآية 6 من سورة الأحزاب.

تعالى لا يريد أن يثبت أمومة حقيقية ونسبية بين المؤمنين وبين نساء رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بل يريد أن يقول: إن نساء النبي «صلى الله عليه وآله» بمثابة الأمهات، فكما لا يجوز للإنسان أن يتزوج بأمه، فكذلك لا يجوز للتزوج بنساء النبي «صلى الله عليه وآله» اللواتي يفارقهن النبي في حياته، واللواتي يبقين على قيد الحياة بعد وفاته «صلى الله عليه وآله»، وذلك رداً على قول طلحة الذي آذى الله ورسوله حين قال: إنه سوف يتزوج ببعض نساء النبي بعد وفاته «صلى الله عليه وآله»..

ويشهد لذلك: أنه لا يجوز التعامل مع نساء النبي «صلى الله عليه وآله» كما يتعامل مع الأم في كثير من الأحوال، فلا يجوز مصافحتها، ولا النظر إلى شعرها، أو ذراعها، ولا يرثهن أحد، ولا يرثن من أحد، أو نحو ذلك مما يجوز للولد مع أمه..

2 - وقد أراد معاوية أن يكرس هذه المقولة، ويعطيها قدرة على الإنتشار والشياع، بإطلاق سراح عمرو بن أوس، ليكون هو الذي ينشر مقولته من جهة، ولكي يصبح إطلاقه له حدثاً يتناقله الناس في مجالسهم، ويستوقفهم سبب إطلاقه، ليصبح جزءاً من وجدانهم وثقافتهم، وموضع اهتمامهم.

لو أطعناك لوقعنا في القبيح:

وقد أخرج علي «عليه السلام» معاوية، وفوت عليه فرصة الإنتقام من الأسرى الذين كانوا في يده.. لأنه أفهمه عملياً: أن

الموادعة التي حصلت تقضي بحقن الدماء منذ اللحظة الأولى التي تقرررت.

وكان معاوية يريد استعجال الأمر، والتخلص من الأسرى قبل أن تثار قضيتهم، وتتم المطالبة بهم، ويضع بذلك علياً «عليه السلام» أمام أمر واقع لا مجال لتلافيه..

فلما رأى أن علياً «عليه السلام» قد أطلق سراح الأسرى، عرف أن الأمر قد خرج من يده، وأن علياً «عليه السلام» يرى أن حياة الأسرى جزء من اتفاق الموادعة، فقتل الأسرى أصبح يحمل معه احتمالات التفريط بالموادعة، والعودة إلى الحرب، ولم يكن معاوية على استعداد لذلك في هذه الفترة بالذات.. لأن من معه عاجزون عن الحرب.

وأما الحديث عن قبح قتل الأسرى، فنقول فيه: قد عودنا معاوية وعمرو بن العاص: أنهما لا يريان شيئاً قبيحاً إذا كان يخدم أغراضهما، وينسجم مع أهوائهما..

فقوله لعمر: «لو أطعناك لوقعنا في قبيح من الأمر» لم يكن تعبيراً عن واقع، ولا كان منسجماً مع اعتقاد معاوية.

ويشهد لما نقول: أنه لما استشار عمرو بن العاص في الأسرى، وسمع قول عمرو له: اقتلهم، لم يعترض عليه معاوية، ولا رفض مشورته هذه، ولو كان يرى أنه أشار عليه بالقبيح، أو بما لا يرى فيه مصلحة له لكان قد أخذ ذلك على عمرو، فإنه كان يتحين الفرص

لتسجيل أدنى مؤاخذة على عمرو فيما يشير به عليه.

لا يجهز على الجرحى لمكان معاوية:

أما ما تقدم، من أنه «عليه السلام» كان لا يجهز على الجرحى، ولا على من أدبر في صفين لمكان معاوية.. فهو غير دقيق، لأن علياً «عليه السلام» إنما كان يهتم بمراعاة الحكم الشرعي، ولا سيما إذا كان الأمر يرتبط بحقوق الناس، وبدمائهم، ولم يكن يهتم برضا معاوية، أو غيره.. لا سيما وأنه كان يعلم أن معاوية لا يهتم بحياة من يأسرهم علي «عليه السلام» من أصحابه، ولا ينتظر أن يبادل بهم من في يده.

والدليل على ذلك: أنه لم يمانع في قتل الأسرى عنده، ولم يخطر على باله أن يعرض على علي «عليه السلام» مبادلتهم بمن كان عنده من أسرى أهل الشام..

سيرة علي × في أهل الجمل:

هناك نصوص كثيرة ترتبط بالأسرى والغنائم، والتوجيهات التي سجلها أمير المؤمنين «عليه السلام» في حربي الجمل وصفين.. وقد ذكرنا طائفة منها في الجزء الثالث والثلاثون فصل: «الغانم.. والأموال.. والسبايا»..

ونحن نذكر هنا طائفة من النصوص لغرض بيان الفرق بين حرب الجمل وحرب صفين.. وربما كررنا بعض النصوص لأجل

استيفاء الغرض الذي نتوخى الوصول إليه، فنقول:

بالنسبة لما كان في حرب الجمل، نذكر ما يلي:

1 - عن الإمام السجاد «عليه السلام» عن مروان بن الحكم: نادى منادي علي «عليه السلام» يوم الجمل: لا يقتل مدبر، ولا يذفف على جريح(1).

2 - وعن الإمام الصادق «عليه السلام»: لا يتبع مدبر، ولا يذفف على جريح، ولا يقتل أسير. ومن أغلق بابه فهو آمن. ولم يأخذ من متاعهم شيئاً.

زاد في نص آخر: ولا يكشف عورة، ولا يهتك ستر، ولا يدخل دار إلا بإذن، وأمنت الناس.

و زاد في بعض النصوص قوله: وما كان بالعسكر فهو لكم مغنم، وما كان في الدور فهو ميراث(2).

(1) السنن الكبرى للبيهقي ج8 ص181 والمصنف لابن أبي شيبة ج15 ص197 وراجع: كنز العمال ج11 ص326 وسنن سعيد بن منصور ج2 ص337 والمبسوط ج7 ص264 وأنساب الأشراف ج2 ص262 وكتاب الأم ج4 ص229 والمجموع للنووي ج19 ص203 وفتح الباري ج13 ص48 ومعرفة السنن والآثار ج6 ص282 وأنساب الأشراف للبلاذري ص262.

(2) السنن الكبرى للبيهقي ج8 ص181 وراجع: المصنف لابن أبي شيبة ج12 ص424 و 423 وراجع ج15 ص282 و 263 و 280 و 266

3 - أضاف في بعض النصوص أيضاً: ولا تهيجوا النساء بأذى (وإياكم والنساء)، وإن شتمن أعراضكم، وسببن أمراءكم(1).

وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص97 و 98 و 99 و 102 و 102 و 18 و 83 وعن تفسير فرات، والمطلى ج11 ص101 وكنز العمال ج11 ص30 و 327 و 330 والمصنف للصنعاني ج10 ص123 ونصب الراية ج3 ص463 و 464 وغريب الحديث ج4 ص34 و 35 و 33 وعن الكافئة للمفيد «رحمه الله»، وعن الغيبة للنعماني، وعن الأمالي للمفيد، وعن شرح الأخبار للقاضي النعمان، والعياشي، وراجع: الجمل ص217 و 201 و 203 و 195 والمنتهى للعلامة ج2 ص988 وبحار الأنوار ج32 ص210 و 187 و 214 و 269 و 273 و 253 و 333 و334 وعن الكافي، ووسائل الشيعة ج11 ص55 والكافي ج5 ص10 وتهذيب الأحكام ج4 ص115 وج6 ص14 وتيسير المطالب ص55.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج3 ص15 وميزان الحكمة ج4 ص2871 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج15 ص104 وراجع ج4 ص26 وج6 ص228 ومستدرك سفينة البحار ج10 ص348 وراجع ج11 ص86 وبحار الأنوار ج33 ص458 وراجع ج32 ص213 و 563 وراجع: الكافي ج5 ص39 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص95 و (الإسلامية) ج11 ص72 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج5 ص276 وج7 ص10 ونهج السعادة ج8 ص347 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج2 ص277 وراجع: السنن الكبرى للبيهقي ج8 ص182 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص708 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة)

- 4 - وروي: أنه «عليه السلام» قال يوم الجمل: نمُّ عليهم بشهادة أن لا إله إلا الله، ونورث الآباء من الأبناء(1).
- 5 - وعلل علي «عليه السلام» ذلك بقوله: «فإن القوم قد ولوا وليس لهم فئة يلجأون إليها، جرت السنة بذلك في قتال أهل البغي»(2).
- 6 - ونهى «عليه السلام» قنبر عن سلب القتلى، وقال له: «يا قنبر لا تعر فرائسي»(3).
- ولعل هذا النهي كان تنزيهياً، أو لأن سلب القتل هو لقاتله، فلماذا يستأثر به قنبر أو غيره لأنفسهم، ويحرم صاحبه الحقيقي منه؟!

- ج 11 ص 339 وتاريخ واسط ص 165 ونصب الراية ج 4 ص 361 وتمهيد الأوائل للباقلاني ص 556 وتاريخ الأمم والملوك (ط الأعلمي) ج 3 ص 544 وج 4 ص 7 والكامل في التاريخ ج 3 ص 257 والفتنة ووقعة الجمل للضبي ص 180 ووقعة صفين للمنقري ص 204.
- (1) السنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 182 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 339 والمصنف لابن أبي شيبة ج 15 ص 258 و (ط دار الفكر سنة 1409 هـ) ج 8 ص 708.
- (2) مستدرك الوسائل ج 11 ص 56 وشرح الأخبار ج 1 ص 388 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 99 عنه.
- (3) ربيع الأبرار ج 3 ص 327 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج 1 ص 384 وبحار الأنوار ج 41 ص 73 ومستدرك سفينة البحار ج 5 ص 94.

7 - وقد علل «عليه السلام» قسمة أموال أصحاب الجمل دون نسائهم بقوله: «إن دار الهجرة حرمت ما فيها، وإن دار الشرك أكلت ما فيها»(1).

8 - وعن علي «عليه السلام»: «ما أجنب به أهل البغي من مال، وسلاح، وكراع، ومتاع، وحيوان، وعبد وأمة، وقليل وكثير، فهو فيء يخمس، ويقسم، كما تقسم غنائم المشركين»(2).

9 - وهكذا فعل في حرب الجمل، فلما طلبوا منه أن يقسم ذراريهم وأموالهم في داخل البصرة قال لهم: فأما ما أجنبوا عليكم به، واستعانوا به على حربكم، وضمه عسكريهم، وحواه، فهو لكم. وما كان في دورهم فهو ميراث الخ..(3).

-
- (1) مستدرك الوسائل ج 11 ص 61 ومختلف الشيعة ج 4 ص 451 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 105 عنه، وراجع بحار الأنوار ج 4 ص 33 وجواهر الكلام ج 21 ص 340 ورياض المسائل ج 7 ص 465.
- (2) مستدرك الوسائل ج 11 ص 56 ودعائم الإسلام ج 1 ص 396 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 106 عنه.
- (3) دعائم الإسلام ج 1 ص 395 ومستدرك الوسائل ج 11 ص 56 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 103 ونهج السعادة ج 1 ص 328 وراجع: مسند زيد ص 360 وتيسير المطالب ص 71 وجامع بيان العلم ج 2 ص 128 والمحلى لابن حزم ص 103 والمصنف لابن أبي شيبة ج 15 ص 263 و (ط دار الفكر سنة 1409 هـ) ج 8 ص 710 ونصب الراية

- 10 - وعن عوانة قال: قال علي «عليه السلام»: سرت في أهل البصرة مسيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله» في أهل مكة(1).
- 11 - وحين طلبوا من أمير المؤمنين «عليه السلام» أن يقسم غنائم أهل الجمل، قال: أيكم يأخذ عائشة في سهمه؟! (2).
- 12 - روي: أن علياً «عليه السلام» قد قتل ابن اليثربي، حين أتى

-
- ج3 ص464 وراجع: أنساب الأشراف ج2 ص262 والإحتجاج ج1 ص247 وبحار الأنوار ج32 ص222 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج16 ص185 .
- (1) أنساب الأشراف ج2 ص373 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص236.
- (2) راجع: تاريخ مدينة دمشق ج30 ص286 و 287 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص72 و (تحقيق الشيري) ج1 ص97 و 98 وغوالي اللآلي ج3 ص184 والصراط المستقيم ج1 ص147 وتنزيه الأنبياء ص206 وراجع: مستدرك الوسائل ج11 ص58 و 56 وشرح الأخبار ج1 ص395 والإحتجاج للطبرسي ج1 ص278 وبحار الأنوار ج33 ص379 والصراط المستقيم ج1 ص147 وراجع: دعائم الإسلام ج1 ص395 وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص103 ونهج السعادة ج1 ص329 وعلل الشرايع ص154 ووسائل الشيعة ج11 ص59 وتاريخ مدينة دمشق ج30 ص286 و 287 ومختلف الشيعة ج4 ص449.

به أسيراً في الجمل(1).

13 - روي: أنه «عليه السلام» أتى بصبيغ بن شريك يوم الجمل، فمَنَّ عليه، فلحق بمعاوية(2).

14 - لما هزم أصحاب الجمل ردَّ «عليه السلام» على الناس أموالهم، من أقام بيعة أعطاه، ومن لم يقم بيعة أحلفه(3).

15 - عن عبد الله بن سليمان قال: قلت لأبي عبد الله «عليه السلام»: إن الناس يروون: أن علياً «عليه السلام» قتل أهل البصرة. فقال: إن دار الشرك يحل ما فيها، وأن دار الإسلام لا يحل ما فيها.

فقال: إن علياً «عليه السلام» إنما منَّ عليهم كما من رسول الله «صلى الله عليه وآله» على أهل مكة، وإنما ترك علي «عليه السلام»

(1) المحلى لابن حزم ج 11 ص 100 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 22.

(2) الإشتقاق ج 1 ص 228.

(3) قرب الإسناد ص 132 وعلل الشرائع ج 2 ص 603 وتهذيب الأحكام ج 6 ص 155 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 15 ص 78 و (الإسلامية) ج 11 ص 58 وبحار الأنوار ج 33 ص 441 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 102 والسرائر ص 175 و (ط جماعة المدرسين) ج 2 ص 17 ومختلف الشيعة ج 4 ص 453 ومنتهى المطلب (ط) ج 2 ص 988 وجواهر الكلام ج 21 ص 336.

لأنه كان يعلم أنه سيكون له شيعة، وأن دولة الباطل ستظهر عليهم، فأراد أن يقتدى به في شيعته.

وقد رأيت آثار ذلك، هو ذا سائر في الناس سيرة علي «عليه السلام»، ولو قتل علي «عليه السلام» أهل البصرة جميعاً وأخذ أموالهم لكان ذلك حلالاً، لكنه منّ عليهم ليمنّ على شيعته من بعده (1).

16 - عن زرارة، عن أبي جعفر «عليه السلام» قال: لولا أن علياً «عليه السلام» سار في أهل حربه بالكف عن السبي والغنيمة للقيت شيعته من الناس بلاء عظيماً الخ.. (2).

17 - عن عبد الخير: أن علياً لم يسب يوم الجمل، ولم يخمس (3).

(1) علل الشرائع ج 1 ص 154 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 15 ص 79 و (الإسلامية) ج 11 ص 58 و 59 وبحار الأنوار ج 33 ص 442 و 443 و (ط كمياني) ج 8 ص 573 وجواهر الكلام ج 21 ص 335 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 100 و 101 وتيسير المطالب ص 62.

(2) علل الشرائع ج 1 ص 150 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 15 ص 79 و (الإسلامية) ج 11 ص 59 وحلية الأبرار ج 2 ص 345 وبحار الأنوار ج 33 ص 442 و (ط كمياني) ج 8 ص 573 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 101 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 656.

(3) المصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 707 وراجع: أنساب الأشراف ج 2 ص 261 وأحكام القرآن للجصاص ج 3 ص 534 ومعرفة السنن والآثار ج 6 ص 283 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 182 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 339.

18 - روي: أنه «عليه السلام» قد رد ما كان في العسكر وغيره إلى أهله⁽¹⁾.

19 - روي: أنه «عليه السلام» طلب عمران بن طلحة «وأعطاه أمواله، وقال: لا نقبض أموالكم إلا لنحفظها عليكم»⁽²⁾.

20 - عنه «عليه السلام» أنه قال: لا يطلبن عبد خارج العسكر، وما كان من دابة وسلاح فهو لكم، وليس لكم أم ولد، والمواريث على فرائض الله⁽³⁾.

21 - روى الوليد بن عبد الله (أو عبيد الله)، عن أبيه، قال: بلغ علياً أن الأشرار قال: ما بال ما في العسكر يقسم ولا يقسم ما في

(1) راجع: سنن سعيد بن منصور ج 2 ص 367 ومنتهى المطلب (ط. ق) ج 2 ص 988 والمصنف لابن أبي شيبة ج 15 ص 276 و 287 و (ط دار الفكر سنة 1409 هـ) ج 8 ص 721 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 181 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 339 والمناقب للخوارزمي ص 180 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 106 و ج 18 ص 13 وحلية الأبرار ج 2 ص 352 وعلل الشرائع ج 2 ص 603 وقرب الإسناد ص 132 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 15 ص 78 و (الإسلامية) ج 11 ص 58 وبحار الأنوار ج 33 ص 441.

(2) نسب قريش ج 11 ص 281 وتاريخ مدينة دمشق ج 43 ص 507 و 508.

(3) راجع: نصب الراية ج 3 ص 463 والمصنف لابن أبي شيبة ج 15 ص 263 و (ط دار الفكر سنة 1409 هـ) ج 8 ص 710 وراجع: أنساب الأشراف ج 2 ص 262 وسنن سعيد بن منصور ج 2 ص 338.

البيوت؟!!

فأرسل [أمير المؤمنين «عليه السلام»] إليه يزيد بن قيس، فأتاه به، فقال له: أنت القائل في أصحابك كذا؟!!

قال: نعم.

فقال: أما والله ما قسمت عليكم إلا سلاحاً من مال الله. كان في خزانة المسلمين أجلبوا به عليكم، فنفلتكموه، ولو كان لهم ما أعطيتكموه، ولرددته على من أعطاه الله إياه في كتابه، إن الحلال حلال أبداً، وإن الحرام حرام أبداً.

والله لئن بثتم لي الوشاة، وبايعتموني (لعل الصحيح: لئن ثنيت لي الوسادة، وتابعتموني)، لأسيرن فيكم سيرة تشهد لي التوراة والإنجيل والزبور أني قضيت بما في القرآن. وأحسن أدبه بالدرّة(1).

ولنا تحفظ ظاهر على الكلمة الأخيرة، فإن الأشتتر لم يفعل ما يستحق به الأدب بالدرّة، لأنه كان مستقهماً عن الحكم الشرعي كما هو ظاهر، فلماذا يؤدب؟!!

والظاهر: أن الأمر لم يقتصر على انتهاب السلاح من قبل الناكثين، بل تعداه إلى انتهاب الأموال أيضاً.

(1) كنز العمال ج4 ص346 الحديث رقم 2500 و (ط مؤسسة الرسالة) ج4 ص541 الحديث رقم 11593 وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج56 ص383 ونهج السعادة ج1 ص391.

22 - وقد ورد في بعض النصوص قوله «عليه السلام» للخوارج: «إنما أبحث لكم أموالهم بدلاً عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة، قبل قدومي عليهم، والنساء والذرية لم يقاتلونا. وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام الخ..»(1).

خلاصات ونتائج:

ونستخلص مما تقدم الأمور التالية:

1 - إن حكمه «عليه السلام» بأن لا يقتل أسير، ولا يجهز على جريح، ولا يتبع مدبر، وبعدم أخذ غير ما حواه العسكر مما أجلبوا به عليه كان حكماً إرفاقياً إمتنائياً.. وليس حكماً أولياً ثابتاً لعنوان البغاة من حيث هم بغاة. بل حكمهم الأولي هو القتل، واغتنام أموالهم، كما هو حكم المشركين.

ولكنه «عليه السلام» قد منّ عليهم كما منّ رسول الله «صلى الله عليه وآله» على المشركين في فتح مكة، فرد عليهم أموالهم التي أخذت منهم تكراً منه لمصلحة رآها.

2 - يلاحظ: أنه «عليه السلام» قد علل ما فعله في أهل الجمل بتعليلات عديدة، فلعله كان يكلم الناس على قدر عقولهم، وكان «عليه السلام» محقاً في جميع تعليلاته، فإنها غير متناقضة، ولا تمنع

(1) الفرق بين الفرق ص 78 وراجع: الفتوح لابن أعمش (ط دار الأضواء) ج 4 ص 269 ومطالب السؤل ص 228 وكشف الغمة ج 1 ص 269.

اجتماعها. لأنها من قبيل الحكم والفوائد، والحيثيات. وليست كل واحدة منها علة مستقلة وتامة للحكم.

3 - إن الحديث المتقدم برقم [20]: يدل على أن العبد إذا كان في داخل العسكر، فهو من الغنيمة، لأنه مما أجلب به على الإمام. أما العبد الذي يؤخذ خارج المعسكر فيرد على أهله، أو يكون لورثتهم، لأن الإجلاب به غير ظاهر.

4 - الحديث المتقدم برقم [21] والذي بعده يدلان على أن الناكثين كانوا قد انتهبوا خزائن السلاح، وأموال بيت المال في البصرة قبل الحرب، واستفادوا من بعض ما انتهبوه في حربهم، فقسم «عليه السلام» ما أجلبوا به عليه مما حواه عسكرهم. وبعضه كان من تلك الأسلحة والأموال المنتهبة.. ولعل بعضها الآخر كان في بيوتهم، فأخذ «عليه السلام» أيضاً وقسمه على أصحابه.

أما السلاح الذي لم يجلبوا به عليه، ولم يكن منتهباً فرده عليهم، أو جعله في ميراثهم. وكذلك الحال بالنسبة للأموال التي كانت في بيوتهم، ولم تكن منتهبة، فإنها باقية على ملكيتهم، وهي لورثتهم.

5 - بالنسبة لسبي النساء والذراري، فإن الحكم فيهم يختلف عن حكم أهل الشرك، لأن أهل الجمل مسلمون، وفي دار إسلام وهجرة، ويعاملون على هذا الأساس. وما يفعله الأزواج والآباء لا ربط له بالولد ولا بالزوجة.

6 - إن ما أجلب به أهل البغي يخمس ثم يقسم، كما دلت عليه

النصوص.

- 7 - يبدو أن المراد بالرواية رقم [17] والرواية رقم [21]: أن المال الذي لم يخمس، والسلاح الذي نفلّه «عليه السلام» للمقاتلين ولم يخمسه هو السلاح والمال المنتهب من بيت المال قبل الحرب، ثم استعمل في الحرب كما صرح به في الرواية رقم [21] وغيرها.
- وبهذا يجمع بين هذه الروايات وبين الروايات التي صرحت بأنه «عليه السلام» قد خمس الغنائم، ثم قسمها بين أصحابه.
- 8 - إن المقصود بالمال الذي حكمه حكم أموال المشركين هو الأموال التي للمقاتلين أنفسهم. ولكن علياً «عليه السلام» قد منّ عليهم، وارجعه إليهم، ليرثه أبنائهم لأجل مراعاة مصلحة شيعته من بعده، لكي لا ينتقم الطغاة منهم.
- 9 - إن الحديث الذي يقول: أيكم يأخذ عائشة في سهمه، قد جاء للرد على من أراد سبي النساء، لا على من أراد أخذ الغنائم المالية - كما ربما تُوهمه بعض الروايات المتقدمة.
- 10 - بالنسبة للأسرى نلاحظ: أن علياً «عليه السلام» إنما قتل في حرب الجمل ابن اليثربي، لأنه قد ثبت أنه قتل بعض المسلمين.
- 11 - إنه «عليه السلام» قد أطلق في حرب الجمل صبيغ بن شريك، وهو الأسير الذي لم يقتل مسلماً، بل أخذ من غير قتال، وكان كافاً عن القتال.

12 - إنه «عليه السلام» قد رد المال والسلاح الذي أخذ من بيوت المقاتلين، مما لم يستعملوه في الحرب. وهذا هو المراد من الروايات المتقدمة برقم [18] و [19] و [20].

سيرة علي × في أهل صفين:

أما بالنسبة للأسرى والغنائم في حرب صفين، فنذكر ما يلي:

1 - عن حفص بن غياث قال: سألت أبا عبد الله «عليه السلام» عن الطائفتين من المؤمنين، إحداهما باغية، والأخرى عادلة، فهزمت العادلة الباغية، فقال: ليس لأهل العدل أن يتبعوا مدبراً، ولا يقتلوا أسيراً، ولا يجهزوا على جريح.

وهذا إذا لم يبق من أهل البغي أحد، ولم يكن لهم فئة يرجعون إليها، فإذا كان لهم فئة يرجعون إليها فإن أسيرهم يقتل، ومدبرهم يتبع، وجريحهم يجهز (يجاز) عليه(1).

2 - عن أبي أمامة قال: شهدت صفين، فكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون مولياً، ولا يسلبون قتيلاً(2).

(1) الكافي ج 5 ص 32 و 33 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 15 ص 73 و 74 و (الإسلامية) ج 11 ص 54 و 55 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 94 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 7 ص 112 وتهذيب الأحكام ج 6 ص 144.

(2) المستدرک للحاکم ج 2 ص 155 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 182

3 - عن أبي فاختة: أن علياً «عليه السلام» أتى بأسير يوم صفين، فقال: لا تقتلني صبراً.

فقال علي «عليه السلام»: لا أقتلك صبراً، إنى أخاف الله رب العالمين. فخلى سبيله.

ثم قال: أفيك خير؟! تباع!!(1).

وفي نص آخر: أنه كان يأخذ سلاح الأسير، ويحلّفه أن لا يقاتله، ويعطيه أربعة دراهم(2).

والطبقات الكبرى لابن سعد ج7 ص411 و 412 ومعرفة السنن والآثار ج6 ص283 و 284 وكتاب المحبر للبغدادي ص291 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص675 ونيل الأوطار ج7 ص353 و 354 والمجموع للنووي ج19 ص200 وسبل السلام ج3 ص260 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج31 ص354.

(1) السنن الكبرى للبيهقي ج8 ص182 والمصنف للصنعاني ج10 ص124 وسنن سعيد بن منصور ج2 ص339 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص674 والحد الفاصل للرامهرمزي ص580 و 581 ومعرفة السنن والآثار ج6 ص284 وكنز العمال ج11 ص340 و (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص348 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص662.

(2) راجع: المصنف لابن أبي شيبة ج15 ص295 و (ط دار الفكر سنة 1409هـ) ج8 ص725 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص345 وميزان الحكمة ج3 ص2501 عنه، ومناقب آل أبي طالب ج1 ص381 وراجع: بحار الأنوار ج41 ص50 والخراج لأبي يوسف ص233

وفي نص آخر: فخلى سبيله، وأعطى سلبه للذي جاء به(1).

4 - عنه «عليه السلام»: أنه قال في صفين لعبدالله بن بديل: يا با علقمة لا تبيّت القوم، ولا تدفّف على جريحهم، ولا تطلب هاربهم(2).

5 - عن أبي جعفر محمد بن علي «عليه السلام» أنه قال: سار علي «صلوات الله عليه» باليمن والعفو في عدوه، من أجل شيعته، كان يعلم أنه سيظهر عليهم عدوهم من بعده، فأحب أن يقتدي من جاء من بعده به، فيسير في شيعته بسيرته، ولا يجاوز فعله. فيرى الناس، أنه قد تعدى وظلم.

وإذا انهزم أهل البغي وكانت لهم فئة يلجؤون إليها. اتبعوا وطلبوا، وأجهز على جرحاهم، وقتلوا بما أمكن قتلهم. وكذلك سار علي «صلوات الله عليه» في أصحاب صفين، لأن معاوية كان وراءهم.

وإذا لم يكن لهم فئة لم يتبعوا بالقتل، ولم يجهز على جرحاهم،

وموسوعة فقه علي بن أبي طالب ص90 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص662 عن الكنى والأسماء للدولابي (ط حيدر آباد الدكن) ج2 ص42 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج4 ص312.

(1) راجع: دعائم الإسلام ج1 ص393 وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص176 عنه، ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص73 و (الإسلامية) ج11 ص54 وتهذيب الأحكام ج6 ص153.

(2) راجع: أنساب الأشراف ج2 ص331 ونهج السعادة ج2 ص155 و 156.

لأنهم إذا ولوا تفرقوا.

وكذلك روينا عن علي «عليه السلام» أنه سار في أهل الجمل. لما قتل طلحة والزبير، وأخذ عائشة، وهزم أصحاب الجمل نادى مناديه: لا تجهزوا على جريح، ولا تتبعوا مدبراً، ومن ألقى سلاحه فهو آمن. ثم دعى ببغلة رسول الله «صلى الله عليه وآله» الشهباء فركبها(1).

6 - عن عبد الله بن شريك، عن أبيه قال: لما هزم الناس يوم الجمل قال أمير المؤمنين «عليه السلام»: لا تتبعوا مولياً، ولا تجهزوا على جريح، ومن أغلق بابه فهو آمن. فلما كان يوم صفين قتل المدبر وأجاز على الجريح.

فقال أبان بن تغلب لعبد الله بن شريك: هذه سيرتان مختلفتان.

فقال: إن أهل الجمل قتلوا طلحة والزبير، وإن معاوية كان قائماً بعينه وهو قائدهم(2).

-
- (1) راجع: دعائم الإسلام ج 1 ص 394 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 95 عنه، وعلل الشرائع ج 1 ص 210 ومستدرک الوسائل ج 11 ص 51 وبحار الأنوار ج 33 ص 443 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 656.
- (2) راجع: مناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج 1 ص 235 وبحار الأنوار ج 33 ص 446 وج 97 ص 27 و (ط كمياني) ج 8 ص 574 وإختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ج 2 ص 482 والكافي ج 5 ص 33 وتهذيب الأحكام ج 6 ص 156 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 15 ص 74 و

7 - وروي نحو ذلك عن الإمام أبي الحسن علي بن محمد «عليهما السلام» في أجوبته ليحيى بن أكثم، وفيه: وأهل صفين كانوا يرجعون إلى فئة مستعدة، وإمام يجمع لهم السلاح، والدروع، والرماح، والسيوف(1).

8 - وأخذ الأشر الأصبغ بن ضرار أسيراً من غير قتال.. وكان علي «عليه السلام» ينهى عن قتل الأسير الكاف. فقال له الأشر: ..إن كان فيه القتل فاقتله وإن غضبنا فيه!! وإن كنت فيه بالخيار فهبه لنا. قال «عليه السلام»: هو لك يا مالك، فإذا أصبت أسيراً فلا تقتله، فإن أسير أهل القبلة لا يفادى ولا يقتل(2).

75 و (الإسلامية) ج11 ص55 وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص94 و 95.

(1) راجع: تحف العقول ص481 و 482 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص75 و (الإسلامية) ج11 ص56 وبحار الأنوار ج10 ص390 وج33 ص444 وج50 ص170 و (طكمباني) ج8 ص573 والإختصاص للمفيد ص95 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج3 ص509 وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص96.

(2) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص101 و 102 والفتوح لابن أعثم ج3 ص191 و (ط دار الأضواء) ج3 ص116 وبحار الأنوار ج32 ص522 وج97 ص38 ومستدرک الوسائل ج11 ص55 وصفين للمنقري

9 - وعن الشعبي: أن علياً «عليه السلام» أسر يوم صفين أسرى، فخلى سبيلهم، فأتوا معاوية، وقد كان عمرو بن العاص يطلب من معاوية قتل أسرى كانوا عنده، فما شعروا إلا بأسراهم قد خلى سبيلهم علي «عليه السلام».

وقد كان علي «عليه السلام» إذا أخذ أسيراً من أهل الشام خلى سبيله، إلا أن يكون قد قتل من أصحابه أحداً، فيقتله به. فإذا خلى سبيله، فإن عاد الثانية قتله ولم يخل سبيله.

وكان علي «عليه السلام» لا يجهز على الجرحى، ولا على من أدبر بصفين، لمكان معاوية(1).

10 - واعترض الخوارج على أمير المؤمنين «عليه السلام» بأن سيرته في صفين خالفت سيرته في الجمل، فقد قال لهم في صفين: «اقتلوهم مولين ومدبرين، ونياماً وأيقاظاً، وأجهزوا على كل جريح. ومن ألقى سلاحه فاقتلوه، ومن أغلق بابه فاقتلوه، وأحلت لكم سبي الكراع والسلاح، وسبي الذراري، وذاك حكم الله عز وجل، لأن لهم دار حرب قائمة، وإماماً منتصباً، يداوى جريحهم، ويعالج مريضهم، ويهب لهم الكراع والسلاح، ويعيدهم إلى قتالكم، كرة بعد كرة، ولم

ص 467 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 100 عنه.

(1) مستدرك الوسائل ج 11 ص 50 وبحار الأنوار ج 97 ص 39 وجامع

أحاديث الشيعة ج 13 ص 99 و 176 و صفين للمنقري ص 518.

يكونوا بايعوا فيدخلوا في ذمة البيعة والإسلام»(1).

وما ذكرته هذه الرواية، من أنه «عليه السلام» أباح لهم سبي ذراري القاسطين، غير ظاهر الوجه، فإن ذراريهم لا يسبون، لأنها دار إسلام.

خلاصات ونتائج:

ونستخلص من هذه النصوص ما يلي:

1 - يبدو لنا: أن ما ذكرته رواية حفص بن غياث هو الحكم الإرفاعي الثابت في زمن الغيبة، مراعاة لحال الشيعة مع حكومة المبطلين.. وإلا فإن حكم البغاة على الإمام هو حكم المشركين.. ولكن المصلحة اقتضت المن على المشركين في فتح مكة، فاقتدى أمير المؤمنين «عليه السلام» برسول الله «صلى الله عليه وآله»، فمن علي «عليه السلام» على البغاة في حرب الجمل وعاملهم بالحنو الذي تقدم.

2 - إن هذا المن والإرفاق رخصة، استفاد منها «عليه السلام»، وليس هو الحكم الثابت بالعنوان الأولي، وقد أصبح هذا الحكم الإرفاعي هو الحكم اللازم الإجراء إلى حين ظهور الإمام «عليه

(1) مستدرک الوسائل ج11 ص60 و 61 وجامع أحاديث الشيعة ج13 ص104 و 105 والهداية الكبرى للخصيبي ص139 وعن شرح الأخبار للقاضي النعمان.

السلام».

3 - إن الإجهاز على الجريح، وقتل الأسير واتباع المدبر في البغاة الذين لهم فئة ليس إلزامياً أيضاً، فلإمام أن يعفو عن الأسير، ولا يتبع المدبر، ولا يجهز على الجريح.

وهذا ما فعله «عليه السلام» في صفين كما رواه أبو أمامة، وغيره، حسبما تقدم، ولكن مع فرق يسير كما سنرى.

4 - إن قوله «عليه السلام» للأسير الذي جيء به إليه في صفين: لا أقتلك صبراً، إني أخاف الله رب العالمين.. قد يكون المقصود به: أن خوفه هذا قد كان بسبب حرصه على دماء شيعته من بعده. لا لأجل حرمة فعل ذلك بالأسير الذي يرجع إلى فئة، فقد علم أنه بمثابة أسير أهل الشرك الذين يجوز قتلهم أولاً وبالذات.

5 - قد يكون الفرق بين حربي صفين والجمل من جهتين:

أولاهما: أن حرب صفين لم تنته إلى نصر حاسم كما كان الحال في حرب الجمل..

الثاني: أنه «عليه السلام» إنما كان يأمر بقتل الأسرى حين كانت الحرب دائرة، حيث كان معاوية يعيدهم إلى ساحة القتال.. أما الذين أطلقهم، فلعله أطلقهم بعد رفع المصاحف مع استحراقهم للقتل.. حرصاً منه «عليه السلام» على شيعته..

6 - وهناك وجه آخر، وهو أنه «عليه السلام» ربما كان يقتل الأسير إن كان قد قتل مسلماً.

فإن كان لم يكن قد قتل مسلماً أطلقه.
فإن عاد إلى الحرب وأسر مرة أخرى قتله أيضاً. حتى لو لم يقتل
أحداً.

وأما الجرحى، فكان «عليه السلام» لا يجهز عليهم، كما أنه لم
يكن يقتل المدبر.

وكل ذلك ورد في رواية الشعبي المتقدمة برقم [9].

7 - وأخيراً.. فقد ظهر من النصوص: أنه «عليه السلام» وإن
كان يبين للناس حكم المحاربين لإمامهم وكانوا من أهل القبلة، وكانت
لهم فئة، فإنه يقتل أسيرهم، ويجهز على جريحهم، ويتبع مدبرهم.
ولكنه كان في مقام العمل يمارس سياسة إرفاقية حفظاً للشريعة من
بعده، لعلمه بأنه ستكون لأهل الباطل دولة كما ذكرنا.

الباب الثاني عشر:

من صفين إلى التحكيم..

الفصل الأول: العودة من صفين..

الفصل الثاني: من صفين.. إلى قلب الكوفة..

الفصل الثالث: أبو موسى إلى دومة الجندل

الفصل الرابع: خديعة التحكيم..

الفصل الخامس: خيانة.. وخيبة..

الفصل السادس: وهل فريت إلا جلدك!؟

الفصل الأول:

العودة من صفين..

بداية:

وحيث لا بد من العودة من صفين إلى الكوفة.. فإن عودته «عليه السلام» كانت حافلة أيضاً بالأحداث, وقد سجل لنا التاريخ بعضاً منها.

فلاحظ ما يلي:**خطبة.. ورسالة:**

وهنا خطبة وكتاب تحسن الإشارة إليهما.

فالخطبة ذكرها الشريف الرضي «رحمه الله» في نهج البلاغة، وكذلك غيره، وقد خطبها «عليه السلام» بحاضرين وهي مكان بالقرب من صفين، في الطريق المؤدي إلى الكوفة.. (1).
أما الكتاب، فقد ذكر الشريف الرضي «رحمه الله» أيضاً: أنه

(1) نهج البلاغة الخطبة رقم 2 وبحار الأنوار ج 18 ص 217 وراجع: مطالب

السؤال ص 58.

«عليه السلام» لما أقبل من صفين كتب إلى ولده الإمام الحسن «عليه السلام» كتاباً مطولاً⁽¹⁾.

والناظر في هذا الكتاب وفي تلك الخطبة سيرى أنه «عليه السلام» بصدد معالجة السلبيات والعاهات، والأمراض النفسية والدينية والسلوكية والأخلاقية، والعقائدية والثقافة وغير ذلك مما واجهه «عليه السلام» في الناس..

وحيث إن استعراض هذه المعالجات والتدقيق فيها، واستخراج دقائقها وحقائقها، وظرائفها وطرائفها، ولطائفها يستغرق وقتاً، ويحتاج إلى جهد كبير، واستعداد تام، وهو غير متوفر لنا في الوقت الحاضر، فلا بد من الاقتصار على بعض اللمحات، والإكتفاء بأقل القليل، فنقول:

الخطبة المباركة:

قال الشريف الرضي «رحمه الله»:

ومن خطبة له بعد انصرافه من صفين، قال «عليه السلام»:
أحمدته استتماماً لنعمته، واستسلاماً لعزته، واستعصاماً من

(1) نهج البلاغة ج3 ص37 الكتاب رقم31 وكشف المحجة ص220 وتحف العقول ص68 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج1 ص212 وجامع أحاديث الشيعة ج20 ص273 وبحار الأنوار ج74 ص217 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص9 وكشف المحجة لثمره المهجة ص159.

معصيته، وأستعينه فاقه إلى كفايته، إنه لا يضل من هداه، ولا يئل (1) من عاداه، ولا يفتقر من كفاه، فإنه أرجح ما وزن، وأفضل ما خزن. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة ممتحناً لإخلاصها، معتقداً مصاصها (2)، نتمسك بها أبداً ما أبقانا، وندخرها لأهاويل ما يلقانا، فإنها عزيمة الإيمان، وفاتحة الإحسان، ومرضاة الرحمن، ومدحرة الشيطان.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالدين المشهور، والعلم المأثور، والكتاب المسطور، والنور الساطع، والضياء اللامع، والأمر الصادع، إزاحة للشبهات، واحتجاجاً بالبينات، وتحذيراً بالآيات، وتخويفاً بالمثلات (3).

والناس في فتن انجذم فيها حبل الدين، وتزعزعت سوارى اليقين، واختلف النجر (4)، وتشتت الأمر، وضاق المخرج، وعمى المصدر، فالهدى خامل، والعمى شامل، عصي الرحمن، ونصر الشيطان، وخذل الإيمان، فانهارت دعائمه، وتنكرت معالمه، ودرست سبله، وعَفَتْ شُرُكُهُ (5).

(1) لا يئل: لا ينجو.

(2) مصاصها: خالصها.

(3) المثلات: العقوبات.

(4) النجر: الأصل.

(5) الشُّرُكُ: جمع شرك، وهي الطريق.

أطاعوا الشيطان فسلكوا مسالكه، ووردوا مناهله، بهم سارت أعلامه، وقام لواؤه في فتن داستهم بأخفافها، ووطأتهم بأظلافها، وقامت على سناكبها، فهم فيها تائهون حائرون، جاهلون مفتونون، في خير دار، وشر جيران، نومهم سهود، وكحلهم دموع، بأرض عالمها ملجم، وجاهلها مكرم.

[ومنها يعني آل النبي عليه الصلاة والسلام]: موضع سره، ولجأ أمره، [وعيبة علمه، وموئل حكمه، وكهوف كتبه، وجبال دينه، بهم أقام انحناء ظهره، وأذهب ارتعاد فرائصه.

[ومنها يعني قوما آخرين] زرعوا الفجور، وسقوه الغرور، وحصدوا الثبور.

لا يقاس بآل محمد «صلى الله عليه وآله» من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً.

هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفئ الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة.

الآن إذ رجع الحق إلى أهله، ونقل إلى منتقله.

ونقول:

في هذه الخطبة المباركة إشارات إلى أمور كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال:

1 - الحاجة إلى إخلاص التوحيد، والإلتزام العملي بكل لوازمه ومقضياته، ومواجهة مشاكل الحياة به، مع الوعي التام لدوره في قوة

الإيمان، وفي حسن الأداء، وفي اعتباره الوسيلة التي بها ينال رضا تعالى، ويأمن به الإنسان من كيد الشيطان.

2 - الحاجة إلى الوعي التام لحقائق الدين، وإزالة الشبهات، بالبراهين اللائحة، وبالحجج الواضحة.. وتنمية حالة الخوف من الله تعالى، من خلال الإطلاع على ما جرى للأمم السالفة.

3 - إثارة الوعي لدى الناس لرصد الفتن التي تقطع ارتباط الناس بالدين، وتوجب زعزعة الأركان التي يقوم عليها يقينهم.

4 - لفت نظر الناس إلى أن تأثير هذه الفتن على طبائع الناس، وعبثها بالأصول التي تعتمد عليها، وتنتهي إليها في تصرفاتها، ومواقفها.

5 - ثم هي توجب تشتت الأمور، وانتشارها إلى حد تصعب معه السيطرة عليها، ولملمتها، وجمع أطرافها.

6 - إن هذه الفتن توجب وقوع الناس في أزمات ومضائق يصعب عليهم الخروج منها.

7 - ثم هي تؤدي إلى العجز عن معرفة المخارج والحلول..

8 - إن أجواء الفتنة تبعث على الخمول الإعلامي، وفي التوعية والهداية. وبذلك يسيطر العمى على الناس، فلا يرون الحق، ولا يهتدون إليه، ولا يميزونه من الباطل.

ثم هو «عليه السلام» يصف الواقع القائم، فيقول:

9 - لقد عصي الرحمن.

10 - نصر الشيطان.

11 - خذل «عليه السلام» وانهارت دعائمه في نفوس الناس وعقولهم، وقلوبهم..

12 - لم يعد هناك معالم ظاهرة للإيمان الذي خذل..

13 - لم تعد طرق الوصول إلى الإيمان واضحة المعالم أيضاً، لأن الناس أطاعوا الشيطان، فسلكوا مسالكه، ووردوا مناهله.. وأصبح الشيطان هو القائد لهم، فأعلامه تسير، وهم يسيرون خلفها.

14 - إن الفتن داست الناس بأخفافها، فهم فيها:

ألف: حائرون.

ب: تائهون.

ج: جاهلون.

د: مفتونون.

فهم في خير دار، وشر جيران، نومهم سهود إلخ..

طريق الخلاص:

وبعد أن وصف «عليه السلام» الداء الذي كان يفتك بالأمة، كان من الطبيعي أن يرشد الأمة إلى طريق الخلاص..

وحيث إن خطبته المشار إليها لم تصل إلينا بتمامها، بل وصلنا منها هذا القدر اليسير، كان لا بد لنا من التأمل في هذا اليسير الذي بين أيدينا، الذي هو قطع ثلاث، ذكرنا باختصار شديد بعض النقاط التي

تضمنتها القطعة الأولى. أما القطعتان الأخريان فلا تزيدان على خمسة أسطر. تحدثنا عن أن أهل البيت «عليهم السلام» هم المرجعية والملاذ للناس. وعن قيمتهم، وعظمتهم، وبعض مواصفاتهم، وقارن بينهم وبين فريق آخر من الناس له صفات وممارسات، وحالات تناقض ما ذكره «عليه السلام» عن أهل البيت «عليهم السلام»، فذكر «عليه السلام» ما يلي:

1 - إن أهل بيت النبوة «عليهم السلام» هم موضع سر الله سبحانه، ومن يكون كذلك يكون هو المؤهل لقيادة الأمة قيادة صالحة نحو تحقيق الأهداف الإلهية، لأن معرفة سر الله تجعلهم قادرين على معرفة جميع أحوال البشر، وما يصلحهم في كل زمان ومكان، وفي جميع مستوياتهم، واختلاف الطبقات والطبائع، والثقافات والعقليات، وما إلى ذلك..

2 - إنهم «عليهم السلام» ملجأ أمر الله.. أي أنهم ملاذ ومآله، ومنتهاه، وموضع حفظه، وصيانته من التحريف والتزييف، ومن يكون كذلك يكون هو المرجع للناس أيضاً.

3 - إنهم «عليهم السلام» هم عيبة وخزانة علم الله، في مختلف الأمور التي تفيد الناس في معاشهم، ومعادهم..

4 - إنهم «عليهم السلام» موئل «حكم» الله سبحانه، فإن كان المقصود بالحكم القضاء، فهم المرجع للفصل في كل اختلاف يقع في الأمة، وإن كان المقصود بالحكم جمع الحكمة، فالأمر فيه واضح، فإن

من يعرف الحِكمَ والفلسفات للأشياء يكون هو القادر على وضع الأمور في مواضعها من دون أن يحصل أي اختلال..

5 - إنهم «عليهم السلام» هم كهوف كتبه تعالى، وفيهم تحفظ، وهم العارفون بجميع ما تنطوي عليه تلك الكتب السماوية، فهم الجديرون إذن بهداية البشرية وقيادتها.

6 - إنهم «عليهم السلام» جبال دين الله، والجبال هي التي تحفظ الأرض من أن تميد بالناس، فقد قال تعالى: (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) (1).

7 - وقد أقام الله تعالى بهم انحناء ظهر الدين، فإن أهل الباطل ما زالوا يجهدون لتحريف هذا الدين، ويمارسون كل أنواع الضغط عليه لينوء بثقل ما يواجهه من شبهات ومشكلات، لا يستطيع تحملها، سواء في مجال العمل على تحريفه، أو في مجال مواجهته بالفتن الهائلة، والحروب الطاحنة الموجبة لليأس من قدرته على تجاوزها..

8 - كما أنهم «عليهم السلام» هم الذين يذهبون الرعدة عن فرائص الدين، والفرائص: جمع فرصة، وهي اللحمية التي تغطي القلب، بين الجنب والكتف، فإنها ترتعد عند الخوف، فإذا أوجبت المشكلات الكبرى التي يواجهها الدين اختلاله، وفقدانه للتماسك، واضطرابه أمام الشبهات، والغزو الفكري المرهب والانحراف

(1) الآية 15 من سورة النحل.

المرعب، فإن أئمة الهدى هم الذين يعيدون السكينة والإستقرار،
والتماسك والتوازن لهذا الدين..

وحياة الأئمة «عليهم السلام» ودورهم وأثرهم، وتضحياتهم
وجهادهم ومواقفهم منذ استشهاد رسول الله «صلى الله عليه وآله»،
وعبر العصور والدهور خير شاهد على صحة ما قاله «عليه السلام»
في حقهم صلوات الله وسلامه عليه وعليهم..

أهل البيت ^ ومناوئوهم:

ثم ذكر «عليه السلام» حال ومآل مناوئي أهل البيت «عليه
السلام»، وهم الناكثون، وخصوصاً القاسطون، وعلى رأسهم معاوية،
وعمر بن العاص، فذكر أموراً ثلاثة هي:

1 - إنهم زرعوا الفجور، وأدخلوه إلى نفوس كل فرد فرد من
الناس، وأصلوه وجذروه فيها، لكي ينمو هذا الفجور ويكبر، ويتكاثر
ثمره، ويشيع ويذيع..

2 - وغذوه وسقوه بالغرور الذي من شأنه أن يجعل لدى الإنسان
مناعة من التأثير في مواجهة كل معالجة، أو محاولة إصلاحية، لأن
الغرور هو نتيجة الشعور بالإكتفاء ورفض الغير، والإستغناء إلى حد
القدرة على التصرف بالغير، والتأثير فيه.

3 - وهذا هو الداء الذي لا دواء له، والزرع الذي لا حصاد له إلا
المصائب والبلايا، والكوارث والرزايا.. فلا مجال للمقارنة بين هؤلاء
وبين أهل البيت، فإن أهل البيت «عليهم السلام» لا يقاس بهم أحد من

هذه الأمة..

وبذلك يتضح: أن الوضع المزري الذي انحدرت إليه الأمة على النحو الذي بينه «عليه السلام» في القسم الأول من خطبته هو الذي أدى بالكثيرين إلى ترجيح الناكثين والقاسطين على أهل البيت «عليهم السلام».. بل إن طائفة ممن كانوا يزعمون أنهم مع سيد الوصيين تتحول لتصبح أداة لتنفيذ أغراض معاوية والقاسطين.. وتهدد سيدها وإمامها بالفشل، أو بتسليمه إلى أعدائه يداً بيد.

ويكفي دلالة على هذا الخطل والزلل المشين، الذي وصلت إليه الأمة: أن الناس إنما عاشوا وانتعشوا وسعدوا بنعمة أهل البيت «عليهم السلام»، فسيف علي «عليه السلام»، وعلمه وصبره، وجهاده وتضحياته في سبيل هذا الدين، وفي حفظ، أو نصره سيد المرسلين، وقمع المشركين والكافرين والمنافقين. نعم.. إن هذا كله هو الذي وهب الناس الحياة والخير، والبركة والأمن، والعلم، والسعادة و.. و.. إلخ..

وقد اختصر «عليه السلام» حال أهل البيت «عليهم السلام»، كما يلي:

1 - إنهم أساس الدين، لأنهم سر الله ولجأ أمره، وعبية علمه، وموئل حكمه، وكهوف كتبه، وجبال دينه..

2 - هم «عليهم السلام» عماد اليقين لما ذكرناه آنفاً.

3 - إنهم النمط الأوسط، إليهم يفىء الغالي، وبهم يلحق التالي.

فالقافلة التي تسير في الصحراء قد يتقدمها أناس يضربون في الأرض على غير هدى، فإذا وجدوا أنفسهم في متاهة، يرجعون أدراجهم باحثين عن القافلة التي انفصلوا عنها، لعلمهم بأنها تسير على الطريق الصحيح، الذي تُرى معالمه، وتعرف إلى أين ينتهي بها..

وفي المقابل، قد يكون هناك أناس قد تباطأوا في سيرهم حتى سبقتهم القافلة، ثم يجدون أنفسهم في مواجهة أخطار الصحراء، فيحاولون اللحاق بالقافلة، ويتلمسون ما يجدونه من علامات ودلالات، وإشارات تدلهم على الطريق إليها.

4 - إن خصائص الولاية والحاكمية متمحضة في أهل البيت «عليهم السلام» دون سواهم، ويمكن لكل أحد أن يتعرف عليها فيهم، ويستدل بها عليهم، ويكون فقدان الغير لهذه الخصائص دليلاً على ادعائه الباطل، وتعنده العدوان والظلم، ومجانبة الحق والحقيقة.

5 - من خلال هذه الخصائص والمزايا الظاهرة يعرف أن النبي «صلى الله عليه وآله» لا يمكن أن يوصي لغيرهم بالخلافة، ولا أن يورث علومه الخاصة، أو يسلم مواريث الأنبياء لسواهم، فهم وحدهم الذين يحق لهم أن يتبوأوا مقام الخلافة له، والإمامة من بعده.

عتبه × على الناس:

أما قوله «عليه السلام» في آخر الخطبة: «الآن إذ رجع الحق إلى أهله، ونقل إلى منتقله»، فيريد به «عليه السلام»: أنه إن رجع الحق إلى

أهله بعد خمس وعشرين سنة من الصبر على الأذى، وانتقل إلى أصحابه الحقيقيين الذين يجب أن ينتقل إليهم، تفعلون أيها الناس مع أهل هذا الحق هذا الذي رأيناه منكم؟! وتضيعون الفرصة بسبب جهلكم، وسوء سريرة الكثيرين منكم؟!!

وبهذه المقارنات يفتح «عليه السلام» أعين الناس على أخطائهم، ويدعوهم إلى التراجع عنها.

تأويلات سقيمة للمعتزلي:

هذا.. وقد قال المعتزلي تعليقاً على هذه العبارة الأخيرة: «لقد ذكر الإمام أن الحق رجع الآن إلى أهله، وهذا يقتضي أن يكون فيما قبل في غير أهله. ونحن نتأول ذلك على غير ما تذكره الإمامية، ونقول:

إنه كان أولى بالأمر وأحق لا على وجه النص، بل على وجه الأفضلية، فإنه أفضل البشر بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأحق بالخلافة من جميع المسلمين، لكنه ترك حقه لما علمه من المصلحة، وما تفرس فيه هو والمسلمون من اضطراب الإسلام وانتشار الكلمة، لحسد العرب له، وضعنهم عليه.

وجائز لمن كان أولى بشيء فتركه، ثم استرجعه أن يقول: قد رجع الأمر إلى أهله»(1).

(1) شرح نهج البلاغة ج 1 ص 140.

ونقول:

أولاً: لقد كانت قريش تحسد تعادي رسول الله «صلى الله عليه وآله» وتحاربه، ولكن ذلك لم يوجب سلب النبوة عنه، أو تخليه عنها إرضاء لقريش. وهكذا يقال بالنسبة لنوح، ولوط، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ويونس، وسائر الأنبياء والمرسلين «عليهم السلام»، فإن حسد أممهم لهم لم يوجب سلب النبوة منهم.

ثانياً: إن الذين كانوا يحسدون علياً «عليه السلام» هم قريش، وهم الذين كانوا يحركون غيرهم، ويجمعونهم حولهم.. ولم يكن ذلك إلا امتداداً لما كان من عداو قريش للرسول «صلى الله عليه وآله»، وحر بها له.

فلماذا يريد المعتزلي تضخيم الأمور ونسبة الحسد والعداوة إلى العرب كلهم؟!

ثالثاً: ورد في الحديث الشريف: أنه «صلى الله عليه وآله» قال لعلي «عليه السلام»: لا يبغضك إلا منافق(1). إلا أن يقول المعتزلي: إن أكثر العرب كانوا منافقين؟! وهذا ما لا يرضاه العرب على أنفسهم بلا ريب.

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 10 وج 4 ص 63 و 83 وج 9 ص 172 وج 18 ص 173 و 275 والأذكار النووية ص 279 وبحار الأنوار ج 29 ص 645 وج 34 ص 331 و 358 وج 39 ص 249 و 251 و 252 و 255 و 256 و 262 و 266 و 280 و 283 و 284

و 286 و 293 و 294 و 297 و 301 و 303 و ج 41 ص 13 و 14
و ج 44 ص 149 و ج 64 ص 247 و ج 65 ص 10 و ج 78 ص 104 و ج 19
ص 67 و ج 27 ص 82 و 230 و ج 28 ص 51 و ج 31 ص 322 و 441
و ج 35 ص 46 و مستدرك سفينة البحار ج 7 ص 255 و كنز العمال (ط
مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 622 و شواهد التنزيل ج 1 ص 427 و سنن
الترمذي ج 5 ص 306 و مسند أحمد ج 1 ص 95 و 128 و ج 6 ص 292
و سنن النسائي ج 8 ص 116 و فضائل الصحابة للنسائي ص 17 و مجمع
الزوائد ج 9 ص 133 و فتح الباري ج 1 ص 60 و الديباج على مسلم ج 1
ص 93 و تحفة الأحوذى ج 10 ص 150 و 151 و 164 و 274 و مسند
الحميدي ج 1 ص 31 و كتاب الإيمان لابن يحيى العدني ص 80 و كتاب
السنة لابن أبي عاصم ص 584 و السنن الكبرى للنسائي ج 5 ص 47 و
137 و ج 6 ص 534 و 535 و خصائص أمير المؤمنين للنسائي
ص 104 و 105 و مسند أبي يعلى ج 1 ص 251 و مسند أبي يعلى ج 1
ص 347 و صحيح ابن حبان ج 15 ص 367 و المعجم الأوسط ج 2
ص 337 و ج 5 ص 87 و المعجم الكبير ج 23 ص 375 و معرفة علوم
الحديث ص 180 و الفوائد المنتقاة لابن علي الصوري ص 38
و الإستيعاب (ط دار الجيل) ج 3 ص 1100 و نظم درر السمطين
ص 102 و معاني الأخبار ص 60 و الإرشاد للمفيد ج 1 ص 40 و نهج
الإيمان ص 453 و 454 و 456 و علل الشرائع ج 1 ص 145 و الخصال
ص 577 و الأمالي للمفيد ص 308 و كنز الفوائد ص 225 و 265
و الأمالي للطوسي ج 2 ص 83 - 86 و (ط دار الثقافة) ص 78 و 258 و
472 و الثاقب في المناقب ص 123 و الأربعون حديثاً لابن بابويه ص 43

رابعاً: إن الناس قد قتلوا عثمان، وأجمعوا على مبايعة أمير

و 88 و مناقب آل أبي طالب ج 1 ص 183 و 184 و (ط المكتبة
الحيدرية) ج 1 ص 160 و 371 و ج 3 ص 9 والعمدة لابن البطريق
ص 215 والطرائف لابن طاووس ص 69 والصراط المستقيم ج 1
ص 247 و ج 2 ص 50 وغوالي اللآلي ج 2 ص 102 و ج 4 ص 85
ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 2 ص 319 و (الإسلامية) ج 2 ص 569
ومستدرك الوسائل ج 1 ص 19 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج
البلاغة) ج 1 ص 133 و ج 3 ص 177 والغارات للثقفى ج 2 ص 520 و
946 ومناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج 2 ص 469 و 479 و 481
و 482 وتاريخ مدينة دمشق ج 38 ص 349 و ج 42 ص 271 و 274 و
275 و 276 و 277 و ج 51 ص 119 و 189 وسير أعلام النبلاء ج 17
ص 169 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 634 والبداية والنهاية (ط دار
إحياء التراث العربي) ج 7 ص 391 وفضائل أمير المؤمنين لابن عقدة
الكوفي ص 31 وبشارة المصطفى ص 111 و 127 و 241 وينايع
المودة ج 1 ص 149 و 151 وشرح الأخبار ج 1 ص 152 و 436 و
444 و 351 والمسترشد للطبري ص 457 وكتاب الأربعين للشيرازي
ص 459 و و 460 و 465 و 466 و حلية الأبرار ج 1 ص 153 و ج 2
ص 187 و 191 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 7 ص 196 و 197
و 207 ج 14 ص 547 و ج 17 ص 200 و 201 و 202 و ج 22 ص 465
و 467 و 468 و 469 و ج 23 ص 311 و ج 30 ص 268 و 273 و
274 و 278 وراجع: الأمالي للصدوق ص 525 و 586 و عيون أخبار
الرضا ج 1 ص 65 وروضة الواعظين ص 124.

المؤمنين «عليه السلام» وبقوا أياماً كثيرة يصرون عليه، ويلاحقونه من مكان إلى مكان حتى أقتعوه بقبول ذلك منهم.

فلماذا لا يقال: إن المشكلة كانت مشكلة قريش التي كانت طامعة في الحكم، فلما لم تقدر على فرض رأيها تراجعت، حتى حاول معاوية الوصول إلى هذا الأمر من جديد من خلال البغي، والإصرار على مخالفة القرآن، وسائر نصوص الدين؟!

خامساً: إن استدلالات أمير المؤمنين «عليه السلام»، وأصحابه وشيعته بالنص لا يكاد يخفى على ذي مسكة، ومع ذلك.. ألا يكفي ابن أبي الحديد ما جرى في يوم الغدير من البيعة له «عليه السلام»..

سادساً: كيف ترك «عليه السلام» حقه بسبب ما علمه من المصلحة. والحال أن تركه له قد ترافق بالهجوم على بيته، وبوشر بإحراقه، وضربت زوجته «عليها السلام»، وأسقط جنينها، وماتت وهي واجدة على القوم، وأوصت بأن تدفن ليلاً، وأن يعفى موضع قبرها.. ولا يحضر أولئك القوم جنازتها.. وهذا ما حصل بالفعل..

الكتاب إلى الامام الحسن ×:

أما الكتاب الذي كتبه علي «عليه السلام» إلى ولده الإمام الحسن من حاضرين، لما أقبل من صفين، كما روي عن الإمام الباقر. فقد تقدم أنه مروى في نهج البلاغة، وفي كشف المحجة، وتحف العقول ..

وأولاه: «من الوالد الفنان، المقر للزمان، المدير العمر، المستسلم للدهر، الذام للدنيا، الساكن مساكن الموتى، والظاعن عنها غداً.. إلى المولود المؤمل ما لا يدرك، السالك سبيل من قد هلك، غرض الأسقام، ورهينة الأيام، ورمية المصائب إلخ..» التي ندعو القارئ الكريم إلى مراجعتها بتمامها في المصادر التي ذكرناها في الهامش، إذ لا مجال لشرح هذه الوصية في كتابنا هذا، لأنها تحتاج إلى تأليف خاص بها، وما نستطيع أن نقدمه للقارئ الكريم في هذه العجالة هو الإشارة إلى أنه ليس لقارئ هذه الرسالة أن يشك في أن يكون «عليه السلام» قد أرسلها لولده الإمام الحسن «عليه السلام»، حتى ولو حاول بعضهم إثارة الشكوك حول ذلك، بالإستناد إلى ما يلي:

أولاً: إن واحداً من طرق هذه الرسالة يقول: إنها أرسلت إلى محمد ابن الحنفية، لا إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، وخمس طرق أخرى تقول: إنه «عليه السلام» أرسلها إلى ولده الإمام الحسن «عليه السلام» (1).

(1) راجع: بهج الصباغة ج 8 ص 310 وعن الشيخ في الفهرست ص 37 و 38 والنجاشي في رجاله ص 6 والصدوق في من لا يحضره الفقيه ج 4 ص 275 وراجع: كشف المحجة ص 157 و 158. وراجع: الكافي ج 5 ص 510 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 20 ص 168 و (الإسلامية) ج 14 ص 120 وغوالي اللآلي ج 3 ص 311 ونهج السعادة ج 5 ص 6 - 12 و ج 7 ص 403 وعن العقد الفريد ج 3 ص 91 وفي (ط 2) ج 2 ص 103.

ثانياً: إنه «عليه السلام» يقول فيها: «إلى المولود المؤمن ما لا يدرك، السالك سبيل من قد هلك». إلى أن قال: «وعبد الدنيا، وتاجر الغرور» إلى أن قال: «وصريع الشهوات».. ونحو ذلك، فإن هذه الأوصاف يجلب عنها الإمام المعصوم، ولا يصح أن يخاطب بها..

ثالثاً: إن الإمام المعصوم لا يحتاج إلى نصيحة. والرسالة قد تضمنت طائفة من النصائح.

رابعاً: إن عمر الإمام الحسن «عليه السلام» كان حين كتابة هذه الرسالة حوالي أربع وثلاثين سنة، وهذا لا يتناسب مع قوله «عليه السلام» له: «وأما قلب الشاب فيقبل التعاليم والإرشادات»..

ويجاب عن الأول: بأن الطرق الخمسة تجعل الأخذ بالطريق السادس غير سائغ، ولا منطقي، ولعل ذكر ابن الحنفية في الطريق السادس كان اجتهاداً من الراوي، لأجل ملاحظته بعض هذه الأمور التي ذكرناها آنفاً أو كلها..

ويجاب عن الثاني: بأنه حين كتبها «عليه السلام» كان ولداه الإمام الحسن «عليه السلام» ومحمد ابن الحنفية موجودين معه، مما يعني أنه لا يقصدهما بها، بل يقصد بها الناس عامة، وإن كانت باسم واحد من أولاده، فالهدف هو تداولها والاستفادة منها لكل من يقرؤها، وليس بالضرورة أن يكون من كتبت إليه مشمولاً لجميع الفقرات الواردة فيها. وقد خاطب الله تعالى نبيه في القرآن بخطابات كثيرة كان المقصود بها غيره..

ويجاب عن الثالث: بما قدمناه جواباً عن الثاني، يضاف إلى ذلك: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أوصى علياً «عليه السلام» في حديث الأربع مئة بأمور كثيرة لم يكن هو المعني بها.

كما أن الإمام علياً «عليه السلام» قد وعظ أبناءه حين موته ونصحهم بما يشبه ما ورد في هذه الرسالة.

وهذا يدل على أن النصيحة والموعظة مطلوبة للتذكير، ولا تتضمن اتهاماً بالتقصير، وقد يكون المقصود هو دلالة الآخرين على عظيم أهميتها وخطرها..

ويجاب عن الرابع: بأن ابن الثلاثين والخمس والثلاثين شاب أيضاً. وقلب الشاب يتقبل الإرشادات.

وقد وصف أبو عبيدة الجراح علياً «عليه السلام» بقوله: «يا ابن عم، إنك حديث السن، وهؤلاء مشيخة قومك»، مع أن عمر الإمام «عليه السلام» كان حينئذٍ في حد عمر الإمام الحسن «عليه السلام» حين كتابة هذه الرسالة..

وخلاصة الأمر: إن هذه الرسالة إنما هي على قاعدة: إياك أعني واسمعي يا جارة، كما قلنا.

الفصل الثاني:

من صفين..
إلى قلب الكوفة..

يغادر صفين، وينشد شعراً:

قال المنقري:

وفي حديث عمرو بن شمر قال: لما صدر علي «عليه السلام»
من صفين. أنشأ يقول:

وكم قد تركنا في دمشق وأرضها من اشمط موتور وشمطاء
ثا_____ل

وغانية صاد الرماح حليلها فأضحت تعد اليوم إحدى الأرامل
تبكي على بعل لها راح غاديا فليس إلى يوم الحساب بقافل
وإننا أناس ما تصيب رماحنا إذا ما طعنا القوم غير
المقاتل

قال: وفي حديث يوسف قال: وقال أبو محمد نافع بن الأسود
التميمي:

ألا أبلغا عنى عالياً تحية فقد قبل الصماء لما استقلت
بنى قبة الإسلام بعد انهدامها فقامت عليه قصرة فاستقرت

كأن نبيا جاءنا بعد هدمها بما سن فيها بعد ما قد
أبرت

قال: لِمَا بعث علي «عليه السلام» أبا موسى لدى يوم
الحكمين؟! (1).

ونقول:

قصرة: أي دون الناس.

أبرت: غلبت.

قافل: راجع.

وقد تكلمنا عن أبيات نافع بن أسود التميمي في فصل سابق حين
الكلام حول ما جرى بين الأشر والذين عرضوا على أمير المؤمنين
«عليه السلام» الرضا بوقف القتال، واضطروه إلى إحضار الأشر بعد
أن أشرف على الفتح.

وأما الأبيات التي قالها علي «عليه السلام» لما صدر من صفين،
فإنما قالها «عليه السلام» على سبيل الأسف والتوجع على أن ينتهي
كل هذا الذي جرى، وكل ما قدمه المؤمنون من تضحيات إلى هذه
النتيجة المزرية حيث إن جميع هؤلاء الناس قد قتلوا بلا فائدة، ولا
عائدة. لأن الأمور قد عادت إلى نقطة البداية، أو إلى ما هو أبعد من
ذلك..

(1) صفين للمنقري ص 532 و 533 و ص 492 و 493.

من صفين.. إلى الكوفة:

روى المنقري عن عمر، عن عبد الرحمن بن جندب، قال: لما أقبل علي «عليه السلام» من صفين أقبلنا معه، فأخذ طريقاً غير طريقنا الذي أقبلنا فيه، فقال علي «عليه السلام»: آثبون عائدون، لربنا حامدون.

اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر، وكآبة المنقلب، وسوء المنظر في المال والأهل.

قال: ثم أخذ بنا طريق البر على شاطئ الفرات، حتى انتهينا إلى هيت، وأخذنا على صندوقنا، فخرج الأنماريون بنو سعيد بن حزيم، واستقبلوا علينا «عليه السلام»، فعرضوا عليه النزل، فلم يقبل، فبات بها، ثم غدا وأقبلنا معه حتى جزنا النخيلة، ورأينا بيوت الكوفة، فإذا نحن بشيخ جالس في ظل بيت على وجهه أثر المرض، فأقبل إليه على «عليه السلام»، ونحن معه حتى سلم عليه وسلمنا عليه.

قال: فرد رداً حسناً ظننا أن قد عرفه.

فقال له علي «عليه السلام»: مالي أرى وجهك منكفتاً، أمن

مرض؟!

قال: نعم.

قال «عليه السلام»: فلعلك كرهته.

فقال: ما أحب أنه بغيري.

قال «عليه السلام»: أليس احتساباً للخير فيما أصابك منه؟!
قال: بلى.

قال «عليه السلام»: أبشر برحمة ربك، وغفران ذنبك، من أنت
يا عبد الله؟!!

قال: أنا صالح بن سليم.

قال «عليه السلام»: ممن أنت؟!!

قال: أما الأصل فمن سلامان بن طي، وأما الجوار والدعوة فمن
بنى سليم بن منصور.

قال «عليه السلام»: سبحان الله، ما أحسن اسمك، واسم أبيك،
واسم أديائك، واسم من اعتزيت إليه، هل شهدت معنا غزاتنا هذه؟!!

قال: لا والله ما شهدتها، ولقد أردتها، ولكن ما ترى بي من لحب
الحمى (1) خذني عنها.

قال علي «عليه السلام»: (لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى
وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا
عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ) (2).

أخبرني ما يقول الناس فيما كان بيننا وبين أهل الشام؟!!

(1) لحب الحمى: إنحالها للجسم.

(2) الآية 15 من سورة النحل.

قال: منهم المسرور فيما كان بينك وبينهم، وأولئك أغشاء الناس، ومنهم المكبوت الأسف لما كان من ذلك، وأولئك نصحاء الناس لك. فذهب لينصرف.

فقال «عليه السلام»: صدقت، جعل الله ما كان من شكواك خطأً لسببائك، فإن المرض لا أجر فيه، ولكن لا يدع للعبد ذنباً إلا حطّه. إنما الأجر في القول باللسان، والعمل باليد والرجل، وإن الله عزوجل يدخل بصدق النية، والسريرة الصالحة [عالمًا جمًا] من عباده الجنة(1).

ثم مضى غير بعيد، فلقيه عبد الله بن وديعة الأنصاري، فدنا منه [وسايره]، وسأله، فقال: ما سمعت الناس يقولون في أمرنا هذا؟!!

قال: منهم المعجب به، ومنهم الكاره له. والناس كما قال الله تعالى: (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)(2).

فقال له: فما يقول ذوو الرأي؟!!

قال: يقولون: إن علياً «عليه السلام» كان له جمع عظيم، ففرقه، وحصن حصين، فهدمه، فحتى متى يبني مثل ما قد هدم، وحتى متى

(1) صفين للمنقري ص 528 و 529 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 61 و 62 والكامل في التاريخ ج 3 ص 322 و 323.

(2) الآية 118 من سورة هود.

يجمع مثل ما قد فرق.

فلو أنه كان مضى بمن أطاعه إذا عصاه من عصاه، فقاتل حتى يظهره الله، أو يهلك، إذن كان ذلك هو الحزم.

فقال علي «عليه السلام»: أنا هدمت؟! أم هم هدموا؟! أم أنا فرقت؟! أم هم فرقوا؟!!

وأما قولهم: لو أنه مضى بمن أطاعه إذ عصاه من عصاه، فقاتل حتى يظفر، أو يهلك، إذن كان ذلك هو الحزم، فوالله ما غبي عنى ذلك الرأي، وإن كنت لسخياً بنفسى عن الدنيا، طيب النفس بالموت.

ولقد هممت بالإقدام [على القوم]، فنظرت إلى هذين [قد ابتدراني - يعنى الحسن والحسين - ونظرت إلى هذين] قد استقدماني - [يعنى عبد الله بن جعفر، ومحمد بن علي] - فعلمت أن هذين إن هلكا انقطع نسل محمد من هذه الأمة، فكرهت ذلك.

وأشفقت على هذين أن يهلكا، وقد علمت أن لولا مكاني لم يستقدا - يعنى محمد بن علي، وعبد الله بن جعفر - وأيم الله، لئن لقيتهم بعد يومى، لألقينهم وليس هما معى في عسكر، ولا دار (1).

(1) صفين للمنقري ص 529 و 530 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 61 والكامل في التاريخ ج 3 ص 323 و 324.

السؤال عن كل جديد:

قال: ثم مضى حتى جزنا دور بنى عوف، فإذا نحن عن أيماننا
بقبور سبعة، أو ثمانية.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: ما هذه القبور؟!!

فقال له قدامة بن عجلان الأزدي: يا أمير المؤمنين، إن خباب بن
الأرت توفى بعد مخرجك، فأوصى أن يدفن في الظهر (1)، وكان
الناس [إنما] يدفنون في دورهم وأفنيتهم، فدفن الناس إلى جنبه.

فقال علي «عليه السلام»: رحم الله خباباً، قد أسلم راجباً، وهاجر
طائعاً، وعاش مجاهداً، وابتلي في جسده أحوالاً، ولن يضيع الله أجر
من أحسن عملاً.

فجاء حتى وقف عليهم، ثم قال: عليكم السلام يا أهل الديار
الموحشة، والمحال المقفرة، من المؤمنين والمؤمنات، والمسلمين
والمسلمات، وأنتم لنا سلف وفرط، ونحن لكم تبع، وبكم عما قليل
لاحقون.

اللهم اغفر لنا ولهم، وتجاوز عنا وعنهم.

ثم قال «عليه السلام»: الحمد لله الذى جعل الأرض كفاتاً، أحياء
وأمواتاً، الحمد لله الذى جعل منها خلقنا، وفيها يعيدنا، وعليها يحشرنا.
طوبى لمن ذكر المعاد، وعمل للحساب، وقنع بالكفاف، ورضي

(1) أي في ظهر الكوفة. أي خارجها.

عن الله بذلك.

ثم أقبل حتى دخل سكة الثوريين، فقال: خشوا(1) بين هذه الأبيات(2).

البكاء على القتلى:

روى المنقري عن عمر قال: حدثني عبد الله بن عاصم القائشي، قال: لما مر علي «عليه السلام» بالثوريين - يعنى ثوار همدان - سمع البكاء، فقال: ما هذه الأصوات؟!!

قيل: هذا البكاء على من قتل بصفين.

فقال «عليه السلام»: أما إني أشهد لمن قتل منهم صابراً محتسباً بالشهادة.

ثم مر بالفائسيين، فسمع الأصوات، فقال مثل ذلك، ثم مر بالشباميين، فسمع رنة شديدة وصوتاً مرتفعاً عالياً، فخرج إليه حرب ابن شرحبيل الشبامي.

فقال علي «عليه السلام»: أيغلبكم نساؤكم؟! ألا تنهونهن عن هذا الصياح والرنين؟!!

(1) خشوا: أي ادخلوا.

(2) صفين للمنقري ص 530 و 531 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 61 و 62 والكامل في التاريخ ج 3 ص 324.

قال: يا أمير المؤمنين، لو كانت داراً، أو دارين، أو ثلاثاً قدرنا على ذلك، ولكن من هذا الحي ثمانون ومائة قتيل، فليس من دار إلا وفيها بكاء، أما نحن معشر الرجال، فإننا لا نبكى، ولكن نفرح لهم [ألا نفرح لهم] بالشهادة؟!!

فقال علي «عليه السلام»: رحم الله قتلاكم وموتاكم.

وأقبل يمشى معه وعلي «عليه السلام» راكب.

فقال له علي «عليه السلام»: ارجع.

ووقف، ثم قال «عليه السلام» له: ارجع، فإن مشي مثلك فتنة للوالى ومذلة للمؤمنين.

ثم مضى حتى مر بالناعطين، فسمع رجلاً منهم يقال له: عبد الرحمن بن مرثد، فقال: ما صنع علي والله شيئاً، ذهب ثم انصرف في غير شيء.

فلما نظر أمير المؤمنين أبلس (1).

فقال علي «عليه السلام»: وجوه قوم ما رأوا الشام العام.

ثم قال «عليه السلام» لأصحابه: قوم فارقتهم أنفاً خير من هؤلاء.

ثم قال «عليه السلام»:

أخوك الذى إن أحرضتك ملمة من الدهر لم يبرح لبثك واجما

(1) أي انقطع عن الحجة، أو عن الكلام.

وليس أخوك بالذي إن تمنعت عليك أمور ظل يلحاك لانما

ثم مضى، فلم يزل يذكر الله حتى دخل الكوفة(1).

ونقول:

لا بأس بملاحظة ما يلي:

لماذا لم يقبل النزول على الأنماريين؟!:

إن امتناع علي «عليه السلام» عن النزول على الأنماريين ليس لأجل عداوة له معهم، بل لأنه لا يريد أن يثقل عليهم، ويكلفهم إنفاق أرزاقهم على جيش يفترض أن يُنْفَقَ عليه من بيت المال.

وهو «عليه السلام» يريد أن يبطل العادة السيئة التي كانت تقضي بتحميل الناس نفقة الجيش الذي يمر بهم ما دام في حوزتهم، فإن الناس كانوا ضعفاء من الناحية المادية، وبيت المال أغنى منهم، فلماذا يُحْمَلون ما لا يطيقون.. ويسن سنة سيئة، أو يمضي سنة الآخرين بصورة عملية؟!:

وماذا لو كان هؤلاء الناس غير قادرين على القيام بما يكفي؟! هل كان الحكام الظالمون سيرحمونهم وسيعذرونهم؟! أم سوف يتهمونهم، ويظنون بهم السوء، وربما يؤذونهم وينكلون بهم؟!:

(1) صفين للمتقري ص 531 و 532 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 62 و 63 والكامل في التاريخ ج 3 ص 324 و 325.

علي × يتفأل بالأسماء:

تقدم: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» بعد أن سأل ذلك الرجل عن اسمه واسم أبيه، وغير ذلك، قال: «سبحان الله، ما أحسن اسمك، واسم أبيك، واسم أديائك (أي من ينسب، ويدعى إليهم، وهم الأحلاف)، واسم من اعتزيت إليه»، فهل كان «عليه السلام» ممن يتشائم ويتفأل بالأسماء؟! فإن التفاؤل يقابله التطير والتشاؤم أيضاً. مع أنه قد نهى عن الطيرة والتطير. فإن في الطيرة سوء الظن بالله، وتوقع البلاء(1).

ويجاب:

أولاً: إنه «عليه السلام» لم يتشائم، ولم يتفأل، بل استحسن الأسماء، حيث لم يجد فيها أسماء وحشية، أو ذات معانٍ مكروهة المداليل مثل ظالم، ومتعب ونحوه.. وقد ورد: أن من حق الولد على والده أن يحسن اسمه(2).

(1) راجع على سبيل المثال: بحار الأنوار ج55 ص 312 و 316 و ج 60 ص18.

(2) راجع: شرح رسالة الحقوق، للإمام زين العابدين «عليه السلام» (ط سنة 1406هـ) ص598 وروضة الواعظين ص369 ومن لا يحضره الفقيه ج4 ص372 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج21 ص389 و 390 و (الإسلامية) ج15 ص123 ومستدرک الوسائل ج15 ص169 ومكارم الأخلاق للطبرسي ص220 و 443 وبحار الأنوار ج71 ص80 وج74 ص58

وكان رسول الله «صلى الله عليه وآله» يحب الاسم الحسن (1).
وعن الصادق «عليه السلام»، عن أبيه «عليه السلام»: كان
رسول الله «صلى الله عليه وآله» يغير الأسماء القبيحة في الرجال
والبلدان (2).

ثانياً: إنه لا ملازمة بين كراهة الطيرة، وكراهة الفأل، فقد ورد
النهي عن الطيرة، ولكن ورد: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله»
كان يحب الفأل الصالح، والاسم الحسن، ويكره الطيرة (3).

وج 101 ص 92 ومستدرك سفينة البحار ج 10 ص 443 وميزان الحكمة ج 3
ص 2522 و 3679 و 3680 والنهاية للطوسي ص 501 والسرائر لابن
إبريس ج 2 ص 646 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 10 ص 357
وج 12 ص 245 ومجمع الزوائد ج 8 ص 47 ومسند ابن المبارك ص 154
وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 365 والجامع الصغير ج 1 ص 578
و 579 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 16 ص 417 و 461 وفيض
القدر ج 3 ص 521 و 522 وأحكام القرآن للجصاص ج 3 ص 624
والجامع لأحكام القرآن ج 18 ص 195.

(1) مستدرك سفينة البحار ج 6 ص 619.

(2) قرب الإسناد ص 93 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 21 ص 390 و
(الإسلامية) ج 15 ص 124 وبحار الأنوار ج 101 ص 127 ومستدرك
سفينة البحار ج 5 ص 170 وميزان الحكمة ج 2 ص 1364.

(3) راجع: بحار الأنوار ج 60 ص 18 وراجع: مستدرك سفينة البحار ج 6
ص 619 وج 8 ص 105 عن كشف الظنون، وراجع: غريب الحديث لابن

وعن النبي «صلى الله عليه وآله»: إن الله تعالى يحب الفأل الحسن (1).

وروي: أنه «صلى الله عليه وآله» كان يتفأل، ولا يتطير (2).

علي × واستطلاع آراء الناس:

1 - لعل هذا النص هو الوحيد الذي نصادفه ونرى أنه يتحدث عن أن خليفة وحاكماً في تلك العصور يجري استطلاعاً لآراء الناس حول عمل قام به، ويهتم بهذا القدر لما يقولونه حوله.. إنه «عليه السلام» يريد أن يعرفنا: أن هذا الأمر مهم جداً للحاكم، فإن الحاكم يعرف من خلاله طبيعة تفكير الناس الذين يتولى أمورهم. كما أنه قد يجد أن ثمة فرقاً في الرؤية، وفي فهم الأمور بين من يكون في متن الحدث، وبين من يكون في خارجه. كما أنه يعرفه بنوع الآثار التي تركها ذلك الحدث على آحاد

قتبية ج 1 ص 81.

- (1) بحار الأنوار ج 74 ص 165 ومستدرك سفينة البحار ج 8 ص 104 وغوالي اللآلي ج 1 ص 291 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 8 ص 267.
- (2) بحار الأنوار ج 19 ص 40 وج 60 ص 18 وراجع: مستدرك سفينة البحار ج 8 ص 104 وسبل الهدى والرشاد ج 9 ص 355 وسنن النبي «صلى الله عليه وآله» للطباطبائي ص 142 وميزان الحكمة ج 4 ص 3428 والجامع الصغير ج 2 ص 359 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 7 ص 136.

المجتمع وعلى مشاعرهم..

ثم هو يعطي الحاكم صورة عن توجهات هؤلاء الناس، ويمنحه القدرة على توقع ما ستكون عليه ردات فعلهم، وكيفية تعاطيهم مع الأمور..

2- إن الإستطلاع الذي أجراه «عليه السلام» كان باتجاهين:

أحدهما: استطلاع آراء الناس، كل الناس، ومن دون تفريق، ربما لكي يصل من خلاله إلى تصور عن المزاج العام المهيمن على الناس. ويبين مدى التوافق والإنسجام، أو الإختلاف والإنقسام فيما بين مختلف طبقات وشرائح المجتمع. ليكون التعامل معهم بطريقة صحيحة وواعية، تراعى فيها أحوالهم ومشاعرهم، وانفعالاتهم، والأجواء العاطفية المهيمنة على المزاج العام..

الثاني: آراء نخبة المجتمع، وأهل الرأي والعقل، والدراية فيه، الذين ينطلقون من حسابات وموازين، ولا يتعاملون مع الأمور بانفعال، أو بردات الفعل، أو من منطلقات الأهواء والميول، والمصالح والنظرات الضيقة. والذين لهم تأثيرهم فيما ومن حولهم، ويُنتهى إلى آرائهم، حين يريد الرؤساء، والقادة أخذ آرائهم لاتخاذ قرار بالإقدام، أو الإحجام في الأمور المفصلية والحساسة..

يضاف إلى ذلك: أن هذا الإستطلاع يفيد في وضع الخطط الإعلامية.. وتحديد عناصر الخطاب التوجيهي العام.. واختيار المفردات التي ينبغي التركيز عليها لتوضيح الصورة، أو تصحيحها،

أو إعادة رسم ما كان غير واضح من معالمها..

ونحن على يقين، من أنه «عليه السلام» كان في غنى عن إجراء هذه الاستطلاعات، لكن هدفه - كما قلنا - هو التعليم والتأسيس للعمل الصحيح والسليم لمن أراد أن يقتدي به، ويتعلم منه..

من أجل ذلك، نقول: إن هذه الاستطلاعات ضرورية ومفيدة جداً في كل زمان، لأن ذلك يعطي القدرة كما قلنا على تلمس مواضع الخلل والخطأ، ومواضع عدم الوضوح، أو الإهتزاز، ومواضع الريب.. وعن الأمور الغائبة عن الساحة بالكلية، فتوضع الخطط، وتعد البرامج في ضوء هذا الواقع كله، وتتم معالجته بعمق من موقع البصيرة والتدبر..

وبدون ذلك، فإن العمل الإعلامي يبقى عشوائياً، أو كمن يريد أن يطلق سهماً، ليصيب به إبرة تحت جناح الظلام.

الاستدراج بالسؤال، لماذا؟!:

1 - إن الأسئلة التي وجهها أمير المؤمنين «عليه السلام» لصالح بن سليم لها دلالاتها وإشاراتها، فقد رأينا أنه «عليه السلام» قد اهتم في بادئ الأمر بالسؤال عن صحته، لمجرد رؤية الانقباض في وجهه، حيث رجح أن يكون ذلك من مرض يعاني منه فصدق ظنه.. مع أنه كان يمكنه «عليه السلام» أن يمضي في طريقه، ويسأل شخصاً آخر عما يهمله السؤال عنه من الشأن العام.

2 - إنه «عليه السلام» قد دل بأسئلته العديدة لذلك الرجل، عن

حاله، وأصله وفصله، على أن اهتمامه به كشخص لا يقل عن اهتمامه بالسؤال عن الشأن العام..

بل ربما ظهر أنه قد يرجح عليه، لا سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار التوجيهات والبيانات التي تضمنها ذلك الحوار.

وهذا هو المتوقع من الإمام الذي يحرص على سائر أفراد الأمة، على قاعدة: من أحيائها فكأنما أحيى الناس جميعاً. إنه يرى أن جميع أفراد الأمة هم من أفراد عائلته، وكيف لا يكون كذلك، وهو أب لهذه الأمة كما نص عليه رسول الله «صلى الله عليه وآله»!!

سؤال قد لا يخطر على بال:

إنه «عليه السلام» لم يسأل ذلك الرجل عما فعله مع مرضه، لعلمه أن من الطبيعي أن يكون قد بذل ما يستطيع في أمر علاجه، لأن نفس المعاناة تكفي للإندفاع نحو البحث عن العلاج، والاستفادة مما يتيسر له منه قدر المستطاع.. ولكنه سأله عن أمر قد لا يخطر على بال، حيث قال له عن مرضه: فلعلك كرهته!! فإن كل مريض يكره مرضه، ويرغب بالتخلص منه.. فما معنى هذا السؤال!؟

ونجيب:

بأنه يريد أن يثير فضوله، ويجعله يتوقع ما يأتي بعده من تبرير وإيضاح..

وبعبارة أخرى: هناك أمور يلتفت إليها المريض، كالحاجة إلى الطبيب وإلى شرب الدواء، لأن نفس شعوره بالألم يدعو إلى البحث

عن الأول والإقدام على الثاني.

هناك أمور يشعر بها المريض، ولكنه لا يلتفت إلى أهميتها وقيمتها. وهذا ما أراد «عليه السلام» أن يمهد السبيل للوصول إليه، ويثير الاهتمام به..

فكان أن توجه «عليه السلام» بسؤاله عن هذه النواحي بالذات، لأنها أبعد ما تكون عن شعوره بأنه بحاجة لمراقبة نفسه فيها، بل هو لا يشعر بأن لكرهته لمرضه قيمة تفرض النظر إليها، أو السؤال عنها، أو الحديث عنها للآخرين.. إذ لا ريب في أن المريض يكره مرضه، ويودّ التخلص منه.. ولو بأن يحل ذلك المرض في غيره من الناس..

فظن صالح بن سليم: أنه «عليه السلام» يستدرجه بالسؤال ليرى إن كان لديه هذا الشعور، فأجابه بأن كراهته لمرضه لم تخرجه عن جادة العدل والاعتدال، فقال: «ما أحب أنه بغيري. وظن أنه بذلك قد حسم الأمر، وانتهى السؤال..».

وإذا بالإمام «عليه السلام» يطرح سؤالاً آخر يريد به أن يكمل ملامح جواب صالح، فقال: أليس احتساباً للخير فيما أصابك منه.. فقال صالح: بلى..

فجاءته البشارة الكبرى منه «عليه السلام» لتكون برداً وسلاماً عليه حيث قال له: «أبشر برحمة ربك، وغفران ذنبك»، ليدرك صالح بن سليم: أنه كان مخطئاً بكرهته لمرضه، فقد تبين له أن المرض

نعمة ورحمة، وحياة وغفران ذنوب، ومن العذاب نجاة..
ولو كان يدري أن له هذا الأثر لأحبه ورجب ورضي به،
واشتاق إليه، وكان به سعيداً، مبهجاً..

ولتكون النتيجة هي أن ذلك السؤال الذي لا يخطر على البال
سينتهي إلى نتيجة أغرب وأعجب من ذلك السؤال.

ثم اتبع ذلك «عليه السلام» بسؤال آخر، ومن دون توقف، فقال:
من أنت يا عبد الله.. ليفهم ذلك الرجل أنه «عليه السلام» يقول له ما
قال على غير معرفة له به، فلا يظن أنه قد عرفه وأراد أن يتقرب
إليه، أو إلى قومه بكلامه هذا، أو أنه قد منحه الأوسمة جزافاً، ليفرح
قلبه بكلمات هي مجرد توقعات وتمنيات..

ما على المحسنين من سبيل:

ثم إنه «عليه السلام» حين سأله عن حضوره معهم في حرب
صفين، فاعتذر بالمرض، لم يكتف أمير المؤمنين «عليه السلام»
بقبول عذره، بل اتخذ من عذره هذا مناسبة لتذكير الناس بقواعد
قرآنية، لتكون هي مستندهم في عملهم، وليس الإجتهد الشخصي، لأن
القاعدة الشرعية المأخوذة من النص القرآني، أو من سنة رسول الله
«صلى الله عليه وآله» هي التي تصلح لذلك..

فإن الآية القرآنية التي قرأها «عليه السلام»: (لَيْسَ عَلَى
الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ
إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ

رَحِيمٍ(1). قد بينت عدم وجوب النفر للجهاد على ثلاث طوائف وهم: الضعفاء، والمرضى، ومن لا يجد ما ينفق.

ويلاحظ: أنها اكتفت بنفي الحرج عنهم في عدم النفر.

ولكن نفي الحرج عنهم مشروط بقيامهم بواجب النصيحة لله تعالى ولرسوله..

ويتحقق هذا الشرط بحفظ ما يريد الله تعالى ورسوله حفظه، وعدم التفريط به، فإن عدم الحرج في القعود لا يعني جواز تثبيط عزائم الآخرين الذين لا عذر لهم في القعود.. ولا يعني أن لا يعين المجاهدين بما يحتاجون إليه من سلاح، أو مال، أو كراع، أو تأييدهم بالكلمة وبغيرها، أو عدم الذب عنهم، وعن سمعتهم، وحفظهم في أهلهم ومالهم وأعراضهم، وتعمية أخبارهم على عدوهم، وإمدادهم بما يقدر على إمدادهم به من معلومات عن عدوهم، ودلائلهم على عوراتهم.. وغير ذلك.

وهناك قاعدة أخرى تضمنتها هذه الآية هي قوله تعالى: (..مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ). ولهذه القاعدة تطبيقات ومصاديق، ولها تفاصيل يمكن مراجعتها في الكتب المعدة لمثل هذه المباحث.

(1) الآية 91 من سورة التوبة.

لا أجر في المرض، بل على العمل:

وبعد كل ما جرى بينه «عليه السلام» وبين صالح بن سليم، فإنه لم ينس الدعاء له حين أراد الانصراف..

ولكن اللافت: أنه «عليه السلام» لم يدع له بالشفاء، بل دعا له بأن ينيله الله تعالى الآثار الإيجابية لمرضه، فقال له: «جعل الله ما كان من شكواك خطأ لسيئاتك».

ثم أشار إلى أنه إنما يدعو له بذلك انطلاقاً من قاعدة ثابتة، فقال: «..فإن المرض لا أجر فيه، ولكن لا يدع للعبد ذنباً إلا حطه. إنما الأجر بالقول باللسان، والعمل باليد والرجل»⁽¹⁾.

لأن المرض ليس من فعل العبد ليأخذ عليه الأجر، بل هو من فعل الله بالعبد، ولم يفعله الإنسان، ليسهم في شيء ينفع الناس، أو يدفع عنهم به ضرراً، بل هو لا يعدو كونه آلاماً ابتلاه الله تعالى بها، فإن جزع منها واعترض على الله سبحانه، فإنه يواجه المؤاخظة بمقدار ما تعدى به حدوده، وهتك فيه من حرمان.. وإن صبر واحتسب، ورضي وسلم بقضاء الله تعالى، فإن هذه الآلام الجسدية التي يتعرض لها في الدنيا، تكون كالبديل عن العقوبات الأخروية. أما الثواب والأجر، فهو عوض عن جهد يختاره ويبدله الإنسان

(1) هذا الدعاء ذكره أيضاً الشريف الرضي «رحمه الله» في نهج البلاغة، قسم

الحكم، الحكمة رقم 42.

نفسه بهدف ترشيد معنى الإنسانية في ذاته، وتحقيق السعادة والراحة، وحل المشكلات، وليزيد في القدرات على التقرب من الله، ونيل رضاه، فيكون البديل عن هذا الجهد مثوبة وأجر يسهم في راحة باذل ذلك الجهد، ويحل مشاكله، ويسعده، وينميّه، وينيله ما لم يكن ليصل لولا ذلك الجهد..

إن قلت: هناك أمور يثاب عليها الإنسان، وليست أفعالاً مثل التعب والجوع والعطش..

فيجاب: بأنها وإن لم تكن أفعالاً، إلا أنها مسببة عن فعل محبوب لله وهو الجهاد مثلاً، وهذا كاف في ترتب الثواب (1).

صدق النية يدخل الجنة:

ثم أضاف «عليه السلام» قوله: «وإن الله عز وجل يدخل بصدق النية، والسريرة الصالحة عالماً جماً من عباده الجنة»، ليدل على أن النية والسريرة وإن لم تكن أيضاً أفعالاً، ولكن المثوبة على النية الصادقة والسريرة الصالحة، والعقاب على النية السيئة ثابت أيضاً وفقاً لما ورد عن الإمام الصادق «عليه السلام»: «إنما خلد أهل النار في النار، لأن نياتهم في الدنيا أن لو خلدوا فيها أن يعصوا الله أبداً.

(1) راجع: الكافي ج 2 ص 85 وعلل الشرائع ج 2 ص 523 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 1 ص 49 و 50 و (الإسلامية) ج 1 ص 35 وبحار الأنوار ج 67 ص 199.

وإنما خلد أهل الجنة في الجنة لأن نياتهم أن لو بقوا في الدنيا أن يطيعوا الله أبداً.

فبالنيات خلد هؤلاء وهؤلاء. ثم تلا قوله تعالى: **(قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا)**(1)«(2).

وفي الكافي: وإن المؤمن الفقير يقول: رب ارزقني حتى أفعل كذا وكذا من البر، فإذا علم تعالى ذلك منه بصدق نية كتب له من الأجر مثل ما لو عمله، إن الله واسع كريم(3).

(1) الآية 84 من سورة الإسراء.

(2) المحاسن للبرقي ج 2 ص 331 والكافي ج 2 ص 85 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 1 ص 50 و (الإسلامية) ج 1 ص 36 ومستدرك الوسائل ج 1 ص 92 والفصول المهمة للحر العاملي ج 1 ص 369 وبحار الأنوار ج 67 ص 201 و 209 ومستدرك سفينة البحار ج 10 ص 207 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 2 ص 392 وج 11 ص 199 و 444 وميزان الحكمة ج 1 ص 475 و 476 وج 4 ص 3410 وتفسير العياشي ج 2 ص 316 ونور الثقلين ج 1 ص 44 و 94 وج 3 ص 214 وتفسير كنز الدقائق ج 1 ص 192.

(3) الكافي ج 2 ص 85 والمحاسن للبرقي ص 261 وكتاب التمهيد للإسكافي ص 47 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 1 ص 49 و (الإسلامية) ج 1 ص 35 وبحار الأنوار ج 67 ص 199 وج 68 ص 261 وج 69 ص 51 ومستدرك سفينة البحار ج 10 ص 206 وألف حديث في المؤمن ص 331 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 2 ص 35 وج 3 ص 404 وج 11 ص 444

وإذا كان الله سبحانه وتعالى لا يكتب على الإنسان ما ينويه من أعمال شر حتى يعملها، فإن ذلك تفضل منه وتكرم..

مؤاخذتان على رأي النخبة:

وتقدم: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» حين سأل عما يقوله نورا الرأي، فأخبروه به بادر إلى تفنيد رأيهم، فسجل عليه مؤاخذتين:

المؤاخذة الأولى: أنه مبني على معلومات خاطئة، لأنه تضمن اتهاماً باطلاً له «عليه السلام»، بأنه هو الذي رضي بإيقاف القتال، ورضي بالتحكيم، وهذا تصرف خاطيء عند أهل الرأي، لأنه أوجب تفريق ذلك الجمع العظيم الذي كان قد اجتمع له، وهدم حصناً حصيناً كان قد بناه.. وكم يحتاج إلى إعادة جمع مثل الذين فرقهم بتصرفه هذا، وبناء مثل ذلك الحصن الحصين الذي هدمه..

مع أن الحقيقة هي: أنه هو الذي أصر على رأيه بأن الأصلح هو مواصلة القتال، ورفض التحكيم، ولكنهم أكرهوه على وقف الحرب، ثم أكره على الرضا بالتحكيم. وقد كان ينبغي لأهل الرأي والتحقق من هذه المعلومة التي هي الأساس الذي بنوا عليه تخطئته..

المؤاخذة الثانية: إنهم قد أقترحوا عليه أمراً رأوا أنه كان هو الأصوب، وكان ينبغي عليه أن يختاره..

وهو أن يمضي بمن أطاعه، ويواصل القتال بهم ومعهم.. ويدع

الذين عصوه وشأنهم، ولا يلتفت إليهم..

فأيدهم في رأيهم، وقال: إنه هو الرأي الصواب.. ولكنه أخذ عليهم أنهم غفلوا عن أمر حساس، وهام جداً كان هو الذي منعه من اعتماد هذا الرأي، والأخذ به.. وهو أنه يحمل معه المخاطرة بقضية الإمامة التي بها قوام الدين، وحفظ شريعة سيد المرسلين.. وما فائدة قتل معاوية وجميع من معه إذا كان ثمن ذلك هو هدم ركن الإمامة، وتقويض أساس الإيمان؟!..

وتوضيح ذلك: أن تجاهل العاصين، ومواصلة الحرب بالمطيعين سيؤدي إلى تحول العاصين إلى محاربيين، ولكن لا لمعاوية ولأهل الشام، بل لعلي «عليه السلام» ومن منعه من أهل العراق..

ولعل العاصين هم أكثر من ثلثي جيش علي «عليه السلام» فإذا كان مجموع من جاء معه من العراق خمسين ألفاً، وقد قتل منهم الآن عشرون ألفاً في الحرب مع معاوية، وبقي ثلاثون ألفاً، فإذا اعتزل علياً «عليه السلام» عشرون ألفاً، وانقلبوا عليه، فإنه سيبقى في عشرة آلاف فقط..

وهؤلاء سرعان ما تأكلهم سيوف القاسطين، وسيوف هؤلاء المارقين، ولن يكون الحسن والحسين «عليهما السلام»، وابن الحنفية، وابن جعفر، وسائر بني هاشم في معزل عن هذه الحرب، بل سيكونون في طليعتها..

وحينئذ، فهل يبقى أحد من هذه الشجرة الطيبة على قيد الحياة،

ليمكن للناس أن يلودوا به، ويرجعوا إليه في أمور دينهم، أو لحمايتهم وحماية ذرياتهم من سيوف أولئك الأعداء؟! أم أن الأمر سينتهي إلى استئصال كل ذي روح منهم، وليعود الخلق إلى جاهليتهم، وليعيشوا في ظلمات بعضها فوق بعض من الجهل والهوى، والظلم والفتك، والبطش بأبشع حالاته، وأشد وأقسى تجلياته؟!!

وحتى لو رجحنا أن يكون جيش علي «عليه السلام» ثمانين ألفاً، وقد قتل منهم خمسة وعشرون ألفاً، وكان جيش معاوية مئة وعشرين ألفاً، وقد قتل منهم خمسة وأربعون ألفاً..

فإذا انضم إلى من تبقى من جيش معاوية عشرون ألفاً من جيش علي «عليه السلام»، فسيتبقى علي «عليه السلام» في ثلاثين ألفاً فقط، ويصير معاوية في مئة ألف بعد انضمام المارقين إليه في الحرب ضد علي وأصحابه.

وبعد هذا، فأيهما أولى؟! هل تفريق هذا الجمع الذي يمكن إعادة تكوينه، وهدم هذا الحصن المنيع، الذي سيكون تجديده ميسوراً؟! أم تعريض أصحابه لمجزرة رهيبة، قد لا يخرج منهم سالماً إلا القليل، وليمكن القاسطون من ثم من محق الدين، وتقويض دعائم الإمامة، واقتلاع غرس الإمامة من جذوره.. وإلى الأبد؟!!

لا ريب في أن الجواب لن يكون بترجيح الخيار الأخير، ولا بتسوية توهم ترجيحه..

استبعاد الحسين ١ عن جيشه في المستقبل:

بقي أن نشير إلى أنه «عليه السلام» قد قرر أنه لئن لقي القاسطين في المستقبل ليلقيهم ولا يكون الحسنان «عليهما السلام» معه في عسكر، ولا دار.

والسؤال هنا هو:

هل أخطأ «عليه السلام» حين أخذهما معه إلى صفين، فيريد تصحيح هذا الخطأ في المستقبل؟!!

ونجيب:

بأن اصطحابهما في هذه المرة كان ضرورياً، إذ لم يكن هناك ما يشير إلى أن أصحابه سوف يواجهون هذه الخدعة، ويقعون تحت تأثيرها. وتكون النتيجة هي: أن يواجه «عليه السلام» هذه المحنة الصعبة معهم، وتصل الأمور إلى حد أنه لا يمكن إلا أن يختار القبول بما أجبره الذين معه على القبول به..

ولو أنه «عليه السلام» كان قد احتاط لمثل هذا الإحتمال، وأبقى الحسين «عليهما السلام» في الكوفة من أول الأمر، ولم يستصحبهما إلى صفين، كما أبقاه رسول الله «صلى الله عليه وآله» في غزوة تبوك، قائلاً له: ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟! فإن الناس حتى المخلصين له، فضلاً عن غيرهم سوف يرون ذلك تصرفاً غير ظاهر الوجه، إذ لا مبرر للشك في إخلاص أصحابه.. وسيقول الكثيرون: إنه «عليه السلام» يريد أن يقاتل بنا، ويحفظ أبناءه

ويصونهم.

وربما أدت تساؤلات الناس عن أسباب تصرفه «عليه السلام» هذا إلى فقدان ثقتهم، وكان الأخطبوط الأموي قد استفاد من ذلك، لإثارة الشكوك، وإحداث القلاقل والفتن بين أنصاره «عليه السلام»، وقد يتفاهم الأمر إلى حد انفراط عقد اجتماعهم، وتفرقهم عنه «عليه السلام»، وطمع معاوية والقاسطين، وغيرهم من المنحرفين والأعداء بالإستيلاء على بلادهم.. وقد يتمكنون من قضمها بصورة تدريجية، ثم إلى ابتلاعها وهضمها..

فكان لا بد من خوض غمار هذا الخيار أولاً، ليكون استثناء الحسين «عليهما السلام» من حضور الحرب التالية أمراً قابلاً للفهم، إن لم يصل إلى حد حث الناس أنفسهم له عليه، وإلزامه به.

ويكون له «عليه السلام» مما جرى في غزوة تبوك من أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالبقاء بعده برهان ظاهر، وحجة قاطعة..

حديث القبور السبعة:

وتقدم: أنه «عليه السلام» سأل عن القبور السبعة التي وجدها في دور بني عوف، ولم تكن قبل ذلك. فأخبروه أن خباب بن الأرت توفي بعد مخرجه «عليه السلام» فدفن هناك بوصية منه.

وقد ذكر الشريف الرضي «رحمه الله»: أنه «عليه السلام»

قال حينئذٍ:

«يا أهل الديار الموحشة، والمحال المقفرة، والقبور المظلمة. يا أهل التربة، ويا أهل الغربية، ويا أهل الوحشة. أنتم لنا فرط سابق، ونحن لكم تبع لاحق. أما الدور فقد سكنت. وأما الأزواج فقد نكحت، وأما الأموال فقد قسمت.

هذا خبر ما عندنا فما خبر ما عندكم؟!!

ثم التفت إلى أصحابه، فقال: أما لو أذن لهم في الكلام لأخبروكم: أن خير الزاد التقوى»⁽¹⁾.

ونحب أن نلفت النظر هنا إلى الأمور التالية:

1 - إنه «عليه السلام» لم تشغله الحال الصعبة التي يواجهها مع أصحابه الذين رجعوا مختلفين متدابرين عن ملاحظة ما استجد في البلد الذي خرج منه ثم عاد إليه. حتى لقد لاحظ وجود قبور سبعة لم

(1) راجع: بحار الأنوار ج 32 ص 619 وج 79 ص 180 ونهج البلاغة ج 4 ص 30 الحكمة رقم 130 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 9 ص 37 و 137 وميزان الحكمة ج 2 ص 1201 وج 4 ص 2969 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 322 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص 87 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 168 وراجع: العقد الفريد ج 3 ص 165 والبيان والتبيين ج 3 ص 155 وراجع: من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 179 وراجع أيضاً: تفسير القمي ج 2 ص 5.

تكن حين خروجه إلى صفين، فسأل عنها.

وهذا درس لنا يدلنا على لزوم أن يعرف الحاكم كل صغيرة وكبيرة، فلا يحدث شيء في بلده من دون أن يعرف به.

2 - يظهر من سياق الكلام أن الخطاب إنما هو لجماعة الرجال. لقوله: «وأما الأزواج فقد نكحت»، ولعل القبور السبعة كانت للرجال، ولم يكن قد دفن معهم بعد نساء، وكان أول من دفن هناك خباب بن الأرت «رحمه الله».

3 - الفرط: هو الذي يأتي إلى موضع الماء قبل وصول الواردين له، فيهيء للواردين الأرسان ويمدر الدلاء، ويهيء الحياض، ويستقي لهم. وقد ورد في الحديث: أنا فرطكم على الحوض(1).
أتغلبكم نساؤكم؟!:

تقدم: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» لما سمع البكاء العالي والرنين لنساء الشباميين، قال لحرب بن شرحبيل - وكان من وجوه قومه - : [أ] تغلبكم نساؤكم على ما أسمع؟! ألا تنهونهن عن هذا الصياح والرنين؟! إلى آخر ما تقدم(2).

(1) راجع: الصحاح للجوهري ج3 ص1148 ولسان العرب ج7 ص366

ومختار الصحاح ص259 وتاج العروس ج10 ص361.

(2) راجع: نهج البلاغة الحكم، الحكمة رقم 322 ومستدرك الوسائل ج2

ص456 وبحار الأنوار ج32 ص554 و ص619 وج79 ص86 و 89

ونقول:

لم يعترض أمير المؤمنين «عليه السلام» على أصل البكاء على الأموات، أو على الشهداء، كما لم يعترض على كون الباكي من النساء، بحيث لو كان الباكون رجالاً لاختلف الأمر.. بدليل أنه «عليه السلام» قد مر على الثوريين، وسمع بكاء النساء على القتلى، وسأل عن سببه، فأخبروه.. فلم يقل شيئاً.. (والمراد بالثوريين: الذين ينسبون إلى ثور همدان).

ثم مر بالفائثيين، فسمع البكاء منهم أيضاً، فقال مثل ذلك، فأجيب. فلم يقل شيئاً.

فلما وصل إلى بيوت قبيلة شبام (وشبام: اسم جبل، أو مدينة باليمن. وقيل غير ذلك)، فسمع صوتاً مرتفعاً ورنيناً، (والرنين: هو صوت البكاء الممتد. أو الصوت الشديد يخالطه فزع، أو صراخ)، فسأل عن ذلك، فلما أخبروه اعترض على ارتفاع الصوت وشدته، وامتداده. حتى ليوحي بوجود ما يوجب الفزع، ولم يعترض على

ونهج السعادة ج 2 ص 298 وصفين للمنقري ص 531 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 3 ص 275 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 8 ص 148 وج 10 ص 279 وميزان الحكمة ج 1 ص 381 وج 2 ص 1675 والمعيان والموازنة ص 193 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 234 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 45 والكامل في التاريخ ج 3 ص 324 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 494.

البكاء..

والدليل على ذلك، بالإضافة إلى ما تقدم من عدم اعتراضه على بكاء نساء الثوريين والفائشين: أنه «عليه السلام» قال لحرب بن شرحبيل الشبامي: ألا تنهونهن عن هذا الصياح والرنين؟!!

مشي الراجل مع الراكب فتنة:

ثم إنه «عليه السلام» كان أجل من أن يفتنه ويغره بنفسه مشي الرجال معه وهو راكب، فهو الإمام التقي المعصوم، الذي لا تعدل عنده الدنيا جناح بعوضة، ولكنه يريد أن يعطي درساً للآخرين من جهة، وأن يحفظ المؤمنين من أن يذلمهم حمقى أهل الدنيا بمثل هذه التصرفات، فقد قال لجويرية بن مسهر حين اشتد خلف علي «عليه السلام»: يا جويرية! إنه لم يهلك هؤلاء الحمقى إلا بخفق النعال خلفهم⁽¹⁾. فيلاحظ: أنه وصفهم بالحمقى.

انصرف في غير شيء:

أما ما قاله أحد الناعطين الذين كان جلهم عثمانية: «ما صنع علي والله شيئاً ذهب ثم انصرف في غير شيء».

فجوابه:

(1) الكافي (الروضة) ج8 ص241 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج15 ص351 و (الإسلامية) ج11 ص280 وبحار الأنوار ج41 ص58 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج4 ص86 وج5 ص315 وج10 ص214.

أولاً: إن علياً «عليه السلام» إنما يعمل بتكليفه الشرعي. وهذا هو أعظم توفيق. وليس التوفيق هو بالحصول على حطام الدنيا. أو بتحقيق النصر، فقد تحول دونه الموانع التي لا يكون للإمام فيها حيلة ولا خيار.

ثانياً: إن الوعي الديني والعقائدي الذي تحقق على يد أمير المؤمنين «عليه السلام» في هذه الحرب، كان خير غنيمة له «عليه السلام» ولسائر المسلمين.

ثالثاً: يضاف إلى ذلك: أن حرب صفين قد أفهمت كل أحد أنه يجب أن لا يجد الظالم الباغي نفسه في أمان، فإن ذلك يوجب تشجيع الظالمين، وطمع الطامعين، واستسهال الخروج على الأئمة، وفقدان الأمن، وما إلى ذلك من مفاسد..

رابعاً: تربية ذهنية رفض الظلم وإدانة الإنحراف، وعدم الإستسلام للباطل وأهله.. وفضح القاسطين، وظهور بغيهم، وامتياز الحق عن الباطل إلى يوم القيامة..

الفصل الثالث:

أبو موسى إلى دومة الجندل..

توطئة:

عن عمارة بن ربيعة: أن الناس خرجوا مع علي «عليه السلام» إلى صفين، وهم متوادون أحباء، فرجعوا متباغضين أعداء.. وقد فشا فيهم التحكيم ابتداء من صفين.. وقد أقبلوا منها، وهم يتدافعون الطريق كله، ويتشائمون، ويضطربون بالسياط.

فلما دخل علي «عليه السلام» الكوفة لم يدخل الخوارج معه - بل أتوا قرية بظاهر الكوفة - أو على بعد ميلين منها يقال لها حروراء، فنزل بها منهم اثنا عشر ألفاً.

ونادى مناديهم: إن أمير القتال شبت بن ربيعي التميمي، وأمير الصلاة عبد الله بن الكواء اليشكري. والأمر شورى بعد الفتح والبيعة لله عز وجل. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (1).

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 63 و 64 والكامل في التاريخ ج 3 ص 322 و 325 و 326 و 327 وأنساب الأشراف ج 2 ص 114.

أما أمير المؤمنين «عليه السلام» فقد دخل الكوفة على النحو الذي ذكرناه فيما سبق..

وقد رأينا: أن نستوفي الكلام حول كل ما يرتبط بصفين، وحول ما جرى في التحكيم، وما انتهى إليه الأمر فيه. ثم نتفرغ للحديث عن الخوارج، عن غارات معاوية على أطراف البلاد التي دخلت في بيعة أمير المؤمنين «عليه السلام». وغير ذلك مما جرى..

فنتحدث في هذا الفصل عن تجهيز أبي موسى، وسفره إلى دومة الجندل. ثم نعقبه بفصول أخرى نتابع فيها ما جرى بينه وبين عمرو بن العاص، ونبدأ بالنصوص، فنقول:

علي يوصي أبا موسى ومعاوية يوصي عمرواً:

عن عبد الله بن أبي رافع، قال: لما أحضرني أمير المؤمنين «عليه السلام»، وقد وجه أبو موسى الأشعري، فقال: أحكم بكتاب الله، ولا تجاوزه. فلما أدبر، قال: كأي به وقد خدع.

قلت: يا أمير المؤمنين، فلم توجهه وأنت تعلم انه مخدوع؟! فقال «عليه السلام»: يا بني، لو عمل الله في خلقه بعلمه ما احتج عليهم بالرسل (1).

(1) الطرائف لابن طاووس ص511 ومناقب آل أبي طالب ج2 ص261 و (ط) المكتبة الحيدرية) ج2 ص98 وبحار الأنوار ج41 ص310 ومدينة المعاجز ج2 ص184 و 185 ومنتخب الأنوار المضيئة ص156.

وفي مقابل ذلك يوصي معاوية عمرواً لما أرسله إلى دومة الجندل بقوله: إن أهل العراق قد أكرهوا علياً «عليه السلام» على أبي موسى، وأنا وأهل الشام راضون بك. وقد ضم إليك رجل طويل اللسان، قصير الرأي. فأجد الحز، وطبق المفصل، ولا تلقه برأيك كله(1).

أبو موسى يطلب حراساً:

قال ابن أعثم:

وأقبل أبو موسى الأشعري إلى علي «رضي الله عنه»، فقال: يا أمير المؤمنين! إنني لست آمن الغوائل، فابعث معي قوماً من أصحابك إلى دومة الجندل.

قال: فبعث معه علي «رضي الله عنه» شريح بن هانئ في خمسمائة رجل من أصحابه، فلما صار في بعض الطريق أقبل عليه شريح إلخ..(2).

(1) البيان والتبيين ج 1 ص 172 وراجع: العقد الفريد ج 3 ص 340 وراجع: الإمامة السياسة ج 1 ص 134 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 116 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 154 ومروج الذهب ج 2 ص 395 و 396 وتاريخ عمرو بن العاص للدكتور حسن إبراهيم حسن ص 250 و 257 .
(2) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 207 و 208.

ينصح أبو موسى قبل مسيره:**أما المنقري، فيقول:**

في حديث محمد بن عبيد الله، عن الجرجاني قال: لما أراد أبو موسى المسير قام شريح فأخذ بيد أبي موسى، فقال: يا أبا موسى! إنك قد نُصِبْتَ لأمر عظيم لا يجبر صدعه، ولا يستقال فتقه، ومهما تقل شيئاً لك، أو عليك يثبت حقه، ويرى صحته وإن كان باطلاً، وإنه لا بقاء لأهل العراق إن ملكها معاوية، ولا بأس على أهل الشام إن ملكها علي.

وقد كانت منك تثبيطة أيام قدمت الكوفة، فإن تشفعها بمثلها يكن الظن بك يقيناً، والرجاء منك يأساً.

[وعند ابن أعثم: فاتق الله، وانظر كيف تكون، فإنك قد رميت بعمر بن العاص، وهو رجل لا دين له، لأنه باع دينه بدنياه، فإياك أن يخدعك، فإنه خداع مكار، والسلام]

وقال شريح في ذلك:

أبا موسى رميت بشر خصم	فلا تُضع العراق فدتك نفسي
وأعط الحق شامهم وخذه	فإن اليوم في مهل كأمس
وإن غدا يجيء بما عليه	يدور الأمر من سعد ونحس
ولا يخدعك عمرو، إن عمرا	عدو الله، مطلع كل شمس
له خدع يحار العقل فيها	مموهة مزخرفة بلبس

فلا تجعل معاوية بن حرب كشيخ في الحوادث غير نكس
 هتداه الله للإسلام فردا سوى بنت النبي وأي
 عرس

- في غير كتاب ابن عقبة: سوى عرس النبي وأي عرس -

فقال أبو موسى: ما ينبغي لقوم اتهموني أن يرسلوني لأدفع عنهم
 باطلاً، أو أجر إليهم حقاً.

وكان النجاشي بن الحارث بن كعب صديقاً لأبي موسى، فبعث
 إليه:

يؤمل أهل الشام عمرا وإنني لآمل عبد الله عند الحقائق
 وإن أبا موسى، سيدرك حقنا إذا ما رمى عمرا بإحدى
 الصواعق

وحققه حتى يدر وريده ونحن على ذاكم كأحلق حائق
 على أن عمرا لا يشق غباره إذا ما جرى بالجهد أهل
 السوابق

قله ما يرمى العراق وأهله به منه إن لم يرمه
 بالبوانق

فقال أبو موسى: والله إنى لأرجو أن ينجلي هذا الأمر وأنا فيه
 على رضا الله(1).

(1) صفين للمنقري ص 534 - 535 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2

جهاز أبا موسى، وعظم شأنه:

[قال نصر]: وإن شريح بن هانئ جهاز أبا موسى جهازاً حسناً وعظم أمره في الناس، ليشرف أبا موسى في قومه، فقال الشنئ في ذلك لشريح:

شريح إلى دومة الجندل	زففت ابن قيس زفاف العروس
وما يقض من حادث ينزل	وفي زفك الأشعري البلاء
ولا صاحب الخطبة الفيصل	وما الأشعري بذى إربة
ولو قيل ها خذه لم يفعل	ولا أخذاً حظ أهل العراق
خدائع يأتي بها من عل	يحاول عمراً وعمرو له
وإن يحكما بالهوى الأميل	فإن يحكما بالهدى يتبعا
أكيلى نقيف من الحنظل	يكونا كتيسين في قفرة

وقال شريح بن هانئ: والله لقد تعجلت رجال مساءتنا في أبا موسى، وطعنوا عليه بسوء الظن وما الله عاصمه منه، إن شاء الله.

وصية شرحبيل لابن العاص:

وسار مع عمرو بن العاص شرحبيل بن السمط الكندى في خيل

ص245 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب ج6 ص235 و 236 وراجع: الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج4 ص207 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص115 و (تحقيق الشيري) ج1 ص153 وبحار الأنوار ج33 ص297 .

عظيمة، حتى إذا أمن عليه خيل أهل العراق ودعه ثم قال: يا عمرو، إنك رجل قريش، وإن معاوية لم يبعثك إلا ثقة بك، وإنك لن تؤتى من عجز ولا مكيدة، وقد عرفت أن وطأت هذا الأمر لك ولصاحبك، فكن عند ظننا بك.

ثم انصرف، وانصرف شريح بن هانئ حين أمن أهل الشام على أبي موسى، وودعه هو ووجوه الناس (1).

وكان آخر من ودع أبا موسى الأحنف بن قيس، أخذ بيده، ثم قال له: يا أبا موسى، أعرف خطب هذا الأمر، واعلم أن له ما بعده، وأنت إن أضعت العراق، فلا عراق.

فاتق الله فإنها تجمع لك دنياك وآخرتك، وإذا لقيت عمراً غداً فلا تبدأه بالسلام، [حتى يكون هو الذي يبدؤك]، فإنها وإن كانت سنة إلا أنه ليس من أهلها، ولا تعطه يدك فإنها أمانة وإياك أن يقعدك على صدر الفراش فإنها خدعة.

ولا تلقه وحده، واحذر أن يكلمك في بيت فيه مخدع، تخبأ فيه الرجال والشهود.

(1) صفيين للمنقري ص 535 و 536 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 248 وراجع: الفتوح لابن أعمش (ط دار الأضواء) ج 4 ص 207 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 116 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 155.

ثم أراد أن يبور ما في نفسه لعلّى فقال له: فإن لم يستقم لك عمرو على الرضا بعلي فخيرته أن يختار أهل العراق من قریش الشام من شأؤوا، فإنهم يولونا الخيار فنختار من نريد.

وإن أبوا، فليختر أهل الشام من قریش العراق من شأؤوا، فإن فعلوا كان الأمر فينا.

قال أبو موسى: قد سمعت ما قلت: ولم يتحاش لقول الأحنف.

قال: فرجع الأحنف فأتى علياً، فقال: يا أمير المؤمنين، أخرج والله أبو موسى زبده سقائه في أول مخضه، لا أرانا إلا بعثنا رجلاً لا ينكر خلحك.

فقال علي: يا أحنف، إن الله غالب على أمره.

قال: فمن ذلك نجزع يا أمير المؤمنين.

وفشا أمر الأحنف وأبى موسى في الناس.

فجهز الشنى [النجاشي] راكباً، فتنبع به أبا موسى بهذه الأبيات:

أبا موسى جزاك الله خيراً	عراقك إن حظك في العراق
وإن الشام قد نصبوا إماماً	من الأحزاب معروف النفاق
وإننا لنزال لهم عدواً	أبا موسى إلى يوم التلاقي
فلا تجعل معاوية بن حرب	إماماً ما مشت قدم بساق
ولا يخدعك عمرو إن عمراً	أبا موسى تحاماه الرواقي
فكن منه على حذر وأنهج	طريقك لا تزل بك المراقبي

ستلقاه أبا موسى ملياً بمر القول من حق الخناق
ولا تحكم بأن سوى علي إماماً إن هذا الشر
باق (1)

قال ابن أعثم:

قال: وبلغ معاوية ما كتب به النجاشي إلى أبي موسى، فكتب هو
أيضاً إلى عمرو بن العاص هذه الأبيات:

يا عمرو انك قد وليت حكومة فاحكم فإنك في الحكومة جائر
اجعل مكيدتك التي تعنى بها الـ عرب الخليفة إن حظك وافر
وادفع أبا موسى بكفك دفعة تذهب به اليم الخضم
الزاخ
فيعز شامك إنها لك جنة أو لا فإنك يا بن عاص
خاسر (2)

شيوخ سوء الظن بأبي موسى:

وقال ابن أعثم:

- (1) صفين للمنقري ص 536 - 537 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2
ص 249 والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 208 و 209
وراجع: والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 116 و (تحقيق
الشيري) ج 1 ص 154.
(2) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 209 و 210.

عمر بن سعد.. وأبوه:

وكان سعد بن أبي وقاص قد اعتزل علياً ومعاوية، فنزل على ماء لبنى سليم بأرض البادية يتشوف الأخبار، وكان رجلاً له بأس ورأي [ومكان] في قريش، ولم يكن له في علي ولا معاوية هوى، فأقبل راكب يوضع من بعيد، فإذا هو بابنه عمر بن سعد، [فقال له أبوه: مهيم].

فقال: يا أباي، التقى الناس بصفين فكان بينهم ما قد بلغك، حتى تفانوا، ثم حكموا الحكمين: عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص، وقد حضر ناس من قريش عندهما، وأنت من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» ومن أهل الشورى، ومن قال له رسول الله: اتقوا دعواته، ولم تدخل في شيء مما تكره هذه الأمة، فاحضر دومة الجندل فإنك صاحبها غدا.

فقال: مهلاً يا عمر، إني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: يكون من بعدى فتنة خير الناس فيها الخفي التقى. وهذا أمر لم أشهد أوله فلا أشهد آخره، ولو كنت غامساً يدي في هذا الأمر لغمستها مع علي.

قد رأيت القوم حملوني على حد السيف فاخترته على النار.

فأقم عند أبيك ليلتك هذه.

فراجعته حتى طمع في الشيخ.

فلما جنه الليل رفع صوته ليسمع ابنه، فقال:

دعوت أباك اليوم والله قد
فقلت لهم: للموت أهون جرعة
دعاني إليه القوم والأمر مقبل
من النار فاستبقوا أخاكم أو
اقتلوا
فكفوا وقالوا إن سعد بن مالك
فلما رأيت الأمر قد جد جده
مزخرف جهل والمجهل أجهل
وكاشفنا يوم أغر محجل
هربت بديني والحوادث جمة
فقلت معاذ الله من شر فتنة
ولو كنت يوماً لا محالة وافدا
ولكنني زاولت نفسا شحيحة
فأما ابن هند فالتراب بوجهه
فيا عمر ارجع بالنصيحة إنني
أجمل

فارتحل عمر وقد استبان له أمر أبيه(1).

المغيرة رسول معاوية إلى الحكمين:

وقد كانت الأخبار أبطأت على معاوية، فبعث إلى رجال من
قريش من الذين كرهوا أن يعينوه في حربه: إن الحرب قد وضعت

(1) صفين للمتفري ص538 و 539 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2

أوزارها، والتقى هذان الرجلان بدومة الجندل فأقدموا على.

فأتاه عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر، وأبو الجهم بن حذيفة،
وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث الزهري، وعبد الله بن
صفوان الجمحي، ورجال من قريش، وأتاه المغيرة بن شعبة وكان
مقيماً بالطائف لم يشهد صفين.

[وبلغ معاوية: أن عمرواً يريد الأمر لنفسه، فضاقت لذلك ذراعاً،
ولم يدر ما يصنع، فدعا المغيرة بن شعبة]
فقال: يا مغيرة ما ترى؟! [فقد بلغني أن عمرواً يريد الأمر
لنفسه].

قال: يا معاوية، لو وسعني أن [أشير عليك، أو أمرك لوسعني
أن] أنصرك لنصرتك، ولكن علي أن آتيك بأمر الرجلين.
فركب حتى أتى دومة الجندل، فدخل على أبي موسى كأنه زائر
له.

[فحدثه ساعة ثم] قال: يا أبا موسى، ما تقول فيمن اعتزل هذا
الأمر، وكره الدماء؟!
قال: أولئك خيار الناس، خفت ظهورهم من دمائهم، وخصت
بطونهم من أموالهم.
ثم أتى عمرواً فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول فيمن اعتزل هذا الأمر
وكره هذه الدماء؟!

قال: أولئك شرار الناس، لم يعرفوا حقاً، ولم ينكروا باطلاً.

فرجع المغيرة إلى معاوية، فقال له: قد ذقت الرجلين، أما عبد الله بن قيس فخالع صاحبه، وجاعلها لرجل لم يشهد هذا الأمر، وهواه في عبد الله بن عمر.

وأما عمرو فهو صاحبك الذي تعرف، وقد ظن الناس أنه يرومها لنفسه، وأنه لا يرى أنك أحق بهذا الأمر منه(1).

معاوية يشك في عمرو:

[وحسب نص ابن أعثم:

وأما عمرو، فإنني قد سمعت كلاماً يدل على أنه يريد أمراً.

قال: فاغتم معاوية لذلك، ثم كتب إلى عمرو هذه الأبيات:](2).

وحسب نص المنقري:

وأقبلت رجال من قريش على معاوية، فقالوا: إن عمراً قد أبطأ بهذه الحكومة، وهو يريد لها لنفسه، فبعث إليه معاوية:

نفى النوم ما لا تبغيه الأضالع وكل امرئ يوماً إلى الصدق
راجع

(1) صفين للمنقري ص 539 و 540 وراجع: الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 211 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 251 و 252.

(2) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 211 و 212.

فيا عمرو قد لاحت عيون كثيرة فيا ليت شعري عمرو ما أنت
ص _____
ويا ليت شعري عن حديث ضمنته أتحمله يا عمرو ما أنت
ض _____
وقال رجال إن عمرا يريدونها فقلت لهم عمرو لي اليوم
تاب _____
فإن تك قد أبطأت عنى تبادرت إليك بتحقيق الظنون
ع _____
فإنى ورب الرافصات عشية خواضع بالركبان والنقع
س _____
بك اليوم في عقد الخلافة واثق ومن دون ما ظنوا به السم
ن _____
فأسرع بها، أو أبط في غير ريبة ولا تعد، فالأمر الذي حم
واقع (1)

لا سرّ عند أصحاب علي ×:

وروى المنقري عن عمر بن سعد، عن مجالد، عن الشعبي، عن
زياد بن النضر أن علياً بعث أربعمائة رجل، وبعث عليهم شريح بن هانئ

(1) صفين للمنقري ص 543 و 544 والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4
ص 211 و 212 مع بعض الاختلاف.

الحارثي، وبعث عبد الله بن عباس يصلي بهم ويولي أمورهم، وأبو موسى الأشعري معهم.

وبعث معاوية عمرو بن العاص في أربعمئة رجل.

قال: فكان إذا كتب علي بشيء أتاه أهل الكوفة فقالوا: ما الذي كتب به إليك أمير المؤمنين؟! فيكتمهم، فيقولون له: كتمتنا ما كتب به إليك، إنما كتب في كذا وكذا.

ثم يجيء رسول معاوية إلى عمرو بن العاص، فلا يدرى في أي شيء جاء، ولا في أي شيء ذهب، ولا يسمعون حول صاحبهم لغطاً. فأنب ابن عباس أهل الكوفة بذلك وقال: إذا جاء رسول قلتم: بأي شيء جاء، فإن كتمتم قلتم: لم تكتمنا؟! جاء بكذا وكذا.

فلا تزالون توقفون وتقاربون حتى تصيبوا، فليس لكم سر.

ثم إنهم خلوا بين الحكمين، فكان رأي عبد الله بن قيس أبو موسى في ابن عمر.

وكان يقول: والله أن لو استطعت لأحيين سنة عمر (1).

ونقول:

(1) صفين للمتقري ص 533 و 534 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2

ص 245 و 246.

إيضاحات:

البوائق: جمع بائقة، وهي الدواهي.

التيس: يراد به الذكر من الطباء.

النقيف: المنقوف، الذي يكسر ليستخرج حبه.

يبور ما في نفسه: أي يمتحنه ويستخرج ما انطوى عليه.

تحاماه الرواقي: أي أنه حية يعجز الراقون عن استخراجها بالرقى لخبثها.

الوشل: الماء القليل.

راغية: الرغاء إذا صوت البعير فضجّ

البكر: بفتح الباء، ولد الناقة، وراغية البكر مثل يضرب في

التشاؤم، يشار به إلى رغاء بكر الناقة حين عقر شقي ثمود أمه.

مهيم: كلمة يمانية، معناها ما أمرك، وما شأنك.

خمصت بطنه: ضمرت.

أوضع: يسرع في السير.

ضالع: أراد به القوي المطيق للأمر، من الضلعة، وهي الشدة.

الراقصات: هي الإبل ترقص في سيرها. والرقص ضرب من

الخبب (وهو نوع من المشي).

هذا هو علي ×.. وذاك معاوية:

1 - إن وصية علي «عليه السلام» لأبي موسى حين وجهه إلى دومة الجندل تضمنت ثلاثة أمور:

ألف: إن عليه أن يحكم بالقرآن، ولا يجاوزه. وفي مناسبة أخرى تقدمت، قال «عليه السلام» لأبي موسى: احكم بالقرآن، ولو في حز عنقي..

ب: إنه «عليه السلام» كان يتوقع بأن أبا موسى هذا سوف يخدع..

ج: إنه لا يعامل أبا موسى بحسب علمه فيه. بل بحسب ما يجب عليه، وفقاً لما تقتضيه الإمارات والظواهر..

والأمر الأول: يدل:

أولاً: على أنه «عليه السلام» لم يكن طالباً للدنيا، ولا متعلقاً بها، ولا كان بصدد حفظ أي مقام له فيها، بل هو بصدد تطبيق أحكام القرآن أياً كانت تلك الأحكام، أي حتى لو كانت في غير صالحه، أو تقضي بما يسوءه، ولو كانت تلك المساءة هي قتله، وإزهاق روحه «عليه السلام»، فحكم الله تعالى عنده هو الأهم، وهو الأساس في كل شيء..

ثانياً: هو يدل على عمق إيمانه، ويقينه بصحة هذا القرآن، وبلزوم امتثال أوامره مهما كانت مخالفة لهوى النفس، ولميول الشخص..

الأمر الثاني - وهو توقعه أن يخدع أبو موسى -: يدل على أنه «عليه السلام» كان عارفاً بحال أبي موسى، ولم يكن يفرض تحكيمه لمجرد كونه يخالفه، ولا يواليه، ولا لأجل أنه لا يأمنه على الحكم لصالحه.. بل لأنه كان يعرف أن أبا موسى، لم يكن محصناً بالروية والبصيرة، بل كان رجلاً تسهل خديعته، ويهون المكر به..

أما الأمر الثالث: - وهو تعامله مع أبي موسى بحسب ظواهر أمره، لا بحسب علمه فيه.. فهو الأمر الذي التزم به وراعاه هو والأئمة الطاهرون من ذريته «عليه وعليهم السلام»، وراعاه والتزم به أيضاً رسول الله «صلى الله عليه وآله». ربما لأنه هو الأصل الذي تبرر به بعثة الأنبياء للبشر.. إذ لو كان الله يريد أن يعاملهم بحسب علمه فيهم لكان يعاقب الذي يعلم أنه سوف يعمل ما يستحق العقوبة، قبل أن يحتج عليه بالأنبياء وأوصيائهم.

وهو ما اقتضته الرحمة الإلهية لهم، ورفقه بهم. وعلي «عليه السلام» هو من مظاهر هذه الرحمة الغامرة، وقد كان «عليه السلام» يخبر الناس بأن قاتله هو ابن ملجم، فربما كانوا يطلبون منه، إذا كان يعلم ذلك أن يبادر إلى قتله، فيقول «عليه السلام» لهم: إنه لم يقتلني بعد!

ويلاحظ:

أنه «عليه السلام» لم يعتذر لابن أبي رافع بأن الناس قد أكرهوه على إرسال أبي موسى إلى التحكيم.. لأنه يعلم أنه سيجد من يعترض

عليه بأن كان بإمكانه أن يستبدله بعد أن هدأت النفوس، واستقامت الأمور، وسيضطر لبيان:

أولاً: أنه لو فعل ذلك لم يأمن من ثورة نفس أولئك الناس عليه.

ثانياً: أنه ليس من الذين يتراجعون عن قولهم، ويخيسون بوعدهم حتى ولو كان قد أكره على إعطاء ذلك الوعد معهم، فإن ذنب الذين أكرهوه لا يبزر نقص العهد مع الفريق الآخر، ولو كانوا قد حاربوه. ولذلك نرى أنه «عليه السلام» قد اتجه إلى بيان أن القاعدة الشرعية تلزمه بالوفاء بالوعد، حتى مع علمه بأنه سوف لا يأتيه بالنتيجة المتوخاة كما بيناه..

2 - أما وصية معاوية لعمر بن العاص، فهي إنما تشبه معاوية أيضاً دون سواه. وقد قال الشاعر:

**ليس من الحنظل يشتر العسل ولا من البحور يسطاد
الورل**

وقد قال تعالى: **(قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ) (1)**.. وقيل أيضاً: كل إناء بالذي فيه ينضح.

فها هو معاوية يبين لعمر بن العاص، وأنه طويل الكلام قصير الرأي، ثم يأمره باستغلال ضعف رأيه، واقتناص الفرصة منه، ويقول له: فأجد الحز، وطبق المفصل. (مأخوذ من قولهم: طبق

(1) الآية 84 من سورة الإسراء.

السيف المفصل إذا أصابه، فأبان العضو)، ثم أكد على ضرورة المكر به بقوله: ولا تلقه برأيك كله..

مع أن كتاب الموادة قد اشترط على الحكمين استخراج الحكم من القرآن، ولم يعط أية قيمة لما يأتي به الحكمان من عند انفسهم، ولم يجز لهما التوسل بالمكر وبالحيلة..

ثم أكد معاوية على طلبه هذا صراحة في الشعر الذي كتبه من الشام إلى عمرو في دومة الجندل، وصرح له فيه: بأن عليه أن يعمل المكيدة في حكومته.

ثم جاءت نصيحة شرحبيل بن السمط لتؤكد نفس المضمون الذي قرره معاوية: حيث قال له: «إنك لن تؤتى من عجز، ولا مكيدة» فالمهم عنده وعند سيده معاوية هو المكيدة، ثم أطمع عمرواً بأنه قد وطأ له ولمعاوية الأمر.. وأن المطلوب هو أن يكون عند ظنهم به، وليس له أن يعمل بما يرضي الله، وأن يستخرج ما في كتاب الله سبحانه.. إذا كان ذلك يمنعهم من الحصول على ما يريدون.

وهنا تظهر القيمة الكبرى لقول أمير المؤمنين «عليه السلام» لأبي موسى: «احكم بكتاب الله، ولا تجاوزه»، حيث لم يجز له تجاوز كتاب الله، لا بالزيادة ولا بالنقيصة، عما فيه، ولا بالمباينة له..

نصائح أسديت لأبي موسى:

ثم إن دراسة مضامين النصائح التي أسديت لأبي موسى، والأشعار التي قيلت له وفيه، تعطي: أنها لم تكن جميعاً موفقة، بل

لعل بعضها قد أعطى نتائج سلبية، ونذكر على سبيل المثال ما يلي:

نصيحة شريح بن هاني:

إن نصيحة شريح بن هاني، وإن تضمنت أن علياً «عليه السلام» كان أول من أسلم، ولكنها تضمنت أيضاً ما يدعو أبا موسى للإعتداد بنفسه أكثر من اللزوم، حيث ألقى إليه أنه مصدق على كل حال، سواء قال حقاً، أم باطلاً.. وهذا يجعله في مأمن، ويجرّئه على الأمور العظيمة، التي ربما كان يتهيب الإقتراب منها، فضلاً عن المساس بها.

ثم تابع شريح كلامه بما أكد هذا الشعور لديه، فقال له: إن مصير الناس بيده.. وأنه قادر على خلع علي «عليه السلام» وإبقائه.. بل قال له: إن مصير العراق كله بيده، وأنه هو الذي يعطي الحق ويأخذه.

وأنه قادر على التسوية بين علي «عليه السلام» ومعاوية. ولكنه حذره من خطر وحيد، وهو مكر عمرو بن العاص به، فإنه رجل لا دين له..

وإذا كان كذلك، فإن القرار يصبح كله بيده، ويعود إليه. إن استطاع أن يتجنب مكر ابن العاص به.

وهذه نصيحة، وإن أراد شريح بها خدمة الحق، وأهله.. ولكن من أسديت إليه لم يكن قادراً على تحملها، بل هو يفهمها على غير وجهها

الصحيح الذي قصده شريح، ويسيء الإستفادة منها..

نصيحة النجاشي:

أما نصيحة النجاشي، فهي وإن لم تتضمن الشروح التي تضمنتها نصيحة شريح، ولكنها ترجع إلى نفس الخلاصة التي انتهت إليها. وهي أن الأمر بيد أبي موسى، وبيده مصير أهل العراق. وهو صاحب القرار فيهم شرط أن يحذر مكر ابن العاص.

نصيحة الأحنف:

وتضمنت نصيحة الأحنف: أن أمر العراق بيد أبي موسى أيضاً، فهو الذي يحفظه، أو يضيعه. وهذا هو نفس منطق شريح والنجاشي المتقدم. ولكن الأحنف شفع ذلك بنصائح قصد بها تحصين أبي موسى من أحابيل عمرو.

ولكنها بنظرنا لم تكن لتروق لأبي موسى، لأنها تحرمه من امتيازات يحبها قلبه، وتهفو إليها نفسه، ولن يفرط في هذه الإمتيازات، لأنه يرى أن مكر عمرو بن العاص - إن أراد أن يمكر - سوف يتركز على الجانب الحواري.

والأمر الذي أضافه الأحنف، قد زاد به الطين بلة، والخرق اتساعاً ولم يكن موقفاً فيه، لأنه صادف صميم ما كان يفكر به أبو موسى، وسوغه له، وسهل عليه العمل على بلوغه، والوصول إليه..

حيث اقترح عليه: أن يخير عمرو بن العاص بين أن يختار أهل

العراق رجلاً من قريش الشام من شائوا، أو أن يختار أهل الشام من قريش العراق من شائوا.

فإن هذه المشورة قد فتحت أمام أبي موسى الباب الذي كان يخشى أن يكون موصداً أمامه. وهو باب خلع علي ومعاوية، وإبلاغ عبد الله بن عمر مقام الخلافة، كما كان يخطط له.

قول الصلتان العدي:

ثم جاء قول بعض الناس: إن أبا موسى قد يقدم على خلع صاحبه علياً، حتى أرسل بعضهم إلى دومة الجندل شعراً يشير به إلى هذا الاحتمال، قد هَوَّن على الأشعري الإقدام على هذا الأمر، وأصبح يعرف أن هذا كان متوقعاً منه، ويرى نفسه متهماً به، فإذا انضم إلى ذلك أنه يرى أن الأمر كله بيده.. وأن قوله مقبول، حقاً كان أو باطلاً.. وأنه لا شيء يعترض طريقه في تنصيب ابن عمر إلا التخلص من مكر ابن العاص.. فلماذا يبقى متهيئاً لهذا الأمر؟! ولماذا لا يقدم عليه؟!

وسنرى عن قريب ما فعل هذا الرجل مع عمرو، وما انتهت إليه الأمور بينهما..

وبعدما تقدم نقول:

إن النصيحة الأكثر دقة وأهمية هي نصيحة ابن عباس، وهي التالية:

نصيحة ابن عباس للأشعري:

قال المسعودي: لما تدانى القوم من الموضع الذي كان فيه الاجتماع، قال ابن عباس لأبي موسى: «إن علياً «عليه السلام» لم يرض بك حكماً لفضل عندك، والمتقدمون عليك كثير. وإن الناس أبوا غيرك. وإنني أظن ذلك لشراً يراد بهم. وقد ضم داهية العرب معك. إن نسيت، فلا تنس أن علياً «عليه السلام» بايعه الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان. وليس فيه خصلة تباعده من الخلافة. وليس في معاوية خصلة تقربه من الخلافة»⁽¹⁾.

لكن المعتزلي قد ذكر نحو هذا المضمون في كلام قال إن ابن عباس خاضب به أبا موسى حينما أجمع أهل العراق على طلب أبي موسى، وأحضره للتحكيم على كره من علي «عليه السلام»، فأتاه ابن عباس، وعنده وجوه الناس وأشرفهم، وقال له:

«يا أبا موسى: إن الناس لم يرضوا بك، ولم يجتمعوا عليك لفضل لا تشارك فيه. وما أكثر أشباهك من المهاجرين والأنصار، والمتقدمين قبلك.

ولكن أهل العراق أبو إلا أن يكون الحكم يمانياً، ورأوا أن معظم أهل الشام يمان.

وأيم الله، إنني لأظن ذلك شراً لك ولنا، فإنه قد ضم إليك داهية

(1) مروج الذهب ج 2 ص 395 و (ط أخرى) ج 2 ص 406.

العرب.

وليس في معاوية خلة يستحق بها الخلافة، فإن تقذف بحقك على باطله تدرك حاجتك منه، وإن يطمع باطله في حقك يدرك حاجته منك.

واعلم يا أبا موسى: أن معاوية طليق الإسلام، وإن أباه رأس الأحزاب، وأنه يدعي الخلافة من غير مشورة، ولا بيعة، فإن زعم لك، أن عمر وعثمان استعملاه، فلقد صدق. استعمله عمر وهو الوالي عليه، بمنزلة الطبيب، يحميه ما يشتهي، ويوجره ما يكره. ثم استعمله عثمان برأي عمر.

واعلم أن لعمر ومع كل شيء يسرك خبيئاً يسوءك. ومهما نسيت، فلا تنس أن علياً بايعه القوم الذين بايعوا أبا بكر، وعمر، وعثمان.

وإنها بيعة هدى.

وأنه لم يقاتل إلا العاصيين، والناكثين»⁽¹⁾.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 246 وينايع المودة ج 2 ص 22 وبحار الأنوار ج 33 ص 298 والدرجات الرفيعة ص 116 وراجع: الإمامة والسياسة ج 1 ص 130 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 113 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 150.

نصيحة ابن عباس هي الأصوب:

وكانت أصوب النصائح نصيحة ابن عباس لأبي موسى، فقد

تضمنت ما يلي:

1 - إنه أعطى أبا موسى حجمه الطبيعي، حيث بيّن له: أن اختياره للتحكيم إنما كان لمجرد كونه يمانياً، وقد رأوا المصلحة في ذلك، واليمانيون أمثاله كثيرون أيضاً. ولم يختاروه لأجل فضل ميزه عن غيره، لأن أمثاله كثيرون في الصحابة، والمتقدمون عليه في الفضل كثيرون أيضاً..

يضاف إلى ذلك: أن اختياره دون سواه قد يكون لسوء طالع أبي موسى والناس، فليس له أن يستطيل ظله، وأن يشمخ بأنفه، وينظر في عطفه، بل عليه أن يحذر من الخطاء، لأنه يضر بنفسه قبل غيره.

2 - إنه ليس له أن يعدو علياً «عليه السلام» في اختياره، لأن الذين بايعوا علياً «عليه السلام» هم الذين بايعوا أبا بكر وعمر، فاختياره غير علي «عليه السلام» قد يعتبر طعناً على أبي بكر وعمر، اللذين يستطيل بهما أبو موسى.

3 - ليس له أن يختار معاوية، لأنه ليس فيه أية خصلة تقربه من الخلافة، فيكون اختياراً مخللاً بسمعة من تقدم عليه. أعني أبا بكر وعمر أيضاً.

4 - إن معاوية فيه عيوب تمنع من اختياره، فهو من الطلقاء، وأبوه رأس الأحزاب.. ويدعي الخلافة بغير مشورة، ولا بيعة..

5 - إن نصب عمر لمعاوية عاملاً له على الشام لا يجعله أهلاً للخلافة، لأنه حين نصبه كان هو المشرف على تصرفاته يمنعه تارة، ويسمح له أخرى، ويلزمه ثالثة بما لا يجب.. وجعله خليفة معناه إطلاق يده، واستقلاله بالتصرف من دون رقيب ولا حسيب.

6 - إن الذين استعملهم عمر على البلاد كثيرون، فلا خصوصية لمعاوية تجعله مستحقاً للخلافة دون الآخرين.

7 - إن بيعة علي «عليه السلام» بيعة هدى.

8 - إن علياً «عليه السلام» لم يقاتل أحداً ظالماً، بل حارب الناكثين والعاصين.

فلا معنى لإثارة الشبهات حول ذلك القتال بحجة أنه قد حارب من هذا أو ذاك.

كما لا معنى للطعن في بيعته، لأنها بيعة هدى.

عمر بن سعد مع أبيه!!:

ذكر أحد النصوص المتقدمة: أن عمر بن سعد حاول حمل أبيه سعد بن أبي وقاص على الذهاب إلى دومة الجندل، فامتنع.

ونقول: في هذه الرواية إشكالات عديدة:

أولاً: هناك ما يدل على عدم صحة هذا النص، ويثبت أن سعداً قد ذهب إلى دومة الجندل، فقد قال المسعودي: «ووافقهم سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمرو، وعبد الرحمان بن عوف الزهري،

والمغيرة بن شعبة الثقفي، وغيرهم. وهؤلاء ممن قعد عن بيعة علي، في آخرين من الناس»(1).

غير أننا نقول:

أولاً: إن ذكر عبد الرحمان بن عوف في هذا النص خطأ، فإن عبد الرحمان قد مات سنة 32 هجرية(2) في خلافة عثمان، وحيث بثروته إلى عثمان، فكانت السبب فيما جرى بين كعب الأحبار وأبي ذر، حيث ضرب أبو ذر رأس كعب الأحبار بعصاه، بمحضر عثمان فشجّه، فكان ذلك هو السبب في نفي عثمان لأبي ذر إلى الربذة(3).

ثانياً: قول عمر بن سعد لأبيه: إنك لم تدخل في شيء مما تكره

(1) مروج الذهب ج 2 ص 396.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 307 والكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة للذهبي ج 1 ص 638 و 639 والأعلام للزركلي ج 3 ص 321 والمستدرک للحاكم ج 3 ص 308 وتحفة الأحوذى ج 7 ص 139 و ج 10 ص 170 و 171 و خلاصة تذهيب تذهيب الكمال ص 232 و 233 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 135 والتعديل والتجريح للباقي ج 2 ص 952 و 953 وتاريخ مدينة دمشق ج 35 ص 243 و 244 و 250 و 306 وتقريب التهذيب ج 1 ص 585 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 396.

(3) مروج الذهب ج 2 ص 340 و (تحقيق شارل بلا) ج 3 ص 83 وبحار الأنوار ج 31 ص 272 و 273 و ج 93 ص 93 والغدير ج 8 ص 295 وراجع: تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 265 ومستدرک الوسائل ج 7 ص 37 وجامع أحاديث الشيعة ج 8 ص 321.

هذه الأمة إن كان طاعة الله، فكان عليه وعلى غيره أن يدخلوا فيه، فقد عصى الله سعد بعدم دخوله.. وإن كان ما دخلوا فيه معصية الله، فكان عليه أن ينهي عنه، ويمنع منه، فهو عاص لله على كل حال..

وإن كان سعد يرى أن المتقاتلين من فئات المسلمين، فقد كان عليه أن يصلح بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى، فكان عليه أن يقاتل الفئة الباغية، ولا أقل من أن يأخذ بقول النبي «صلى الله عليه وآله» لعمار بن ياسر: تقتلك الفئة الباغية..

ثالثاً: إن سيرة سعد لا تسمح بتصحيح ما زعمه ابنه عمر بن سعد قاتل الإمام الحسين «عليه السلام» من أن النبي قال لأبيه: «اتقوا دعواته..»

فقد قطع علي «عليه السلام» عطاء سعد(1).

وقال عنه علي «عليه السلام»: وأما سعد فحسود(1).

(1) إختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ص39 و (ط مؤسسة آل البيت سنة 1404هـ) ج 1 ص 197 ورجال ابن داود ص48 والتحرير الطاووسي ص74 والدرجات الرفيعة ص445 والكنى والألقاب ج 1 ص307 ومستدرك الوسائل ج16 ص79 وجامع أحاديث الشيعة ج19 ص524 ومستدرك سفينة البحار ج1 ص136 وصفين للمنقري ص551.

وقد هجره عمار، وقال له: الله علي لا أكلمك أبداً(2).
 وسطا على بيت مال الكوفة في زمن عثمان(3).
 وعزله عمر عن العراق، وقاسمه ماله(4).
 وكان يطعن في نسبه، وينسب لرجل من بني عذرة.. كما قاله
 معاوية له(5).

-
- (1) الإمامة والسياسة ج 1 ص 54 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 52 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 73 و خلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 27 و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 461.
 (2) عيون الأخبار لابن قتيبة ج 3 ص 111 و خلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 25 و الغدير ج 9 ص 87 و المعارف لابن قتيبة ص 550 و عن العقد الفريد ج 2 ص 188.
 (3) الأغاني (ط بولاق) ج 4 ص 78 و تاريخ الكوفة للبراقبي ص 298 و راجع: المعجم الكبير ج 1 ص 139 و 140 و مجمع الزوائد ج 9 ص 154 و تاريخ مدينة دمشق ج 20 ص 343 و سير أعلام النبلاء ج 1 ص 114.
 (4) قاموس الرجال ج 5 ص 22 عن أنساب السمعي، وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 1 ص 183 و 184 و السنن الكبرى للبيهقي ج 2 ص 65 و عمدة القاري ج 6 ص 4 و الإستيعاب (ط دار الجيل) ج 4 ص 1555 و رياض الصالحين للنووي ص 589 و سير أعلام النبلاء ج 1 ص 117 و المعارف لابن قتيبة ص 242 و تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 155 و إمتاع الأسماع ج 12 ص 33.
 (5) راجع: مروج الذهب ج 3 ص 14 - 16 و (ط أخرى) ج 3 ص 24 و الغدير

وراجع: قصيدة السيد الحميري في ذلك أيضاً..

وكان ممن قعد عن علي «عليه السلام»، وأبى أن يبايعه.
فأعرض عنهم «عليه السلام»، وقرأ قوله تعالى: (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ
خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) (1) «(2).

وروي: أن سعداً إمام المذبذبين (3).

رابعاً: زعم سعد لابنه عمر: أن قعوده واعتزاله إنما هو لأنه
سمع حديث النبي «صلى الله عليه وآله» عن فتنة خير الناس فيها
الخفي التقي.

وليت شعري ألم يسمع من النبي «صلى الله عليه وآله» أيضاً
قوله: علي مع الحق والحق مع علي؟! وقوله: علي مع القرآن؟! وغير
ذلك..

والم يسمع قول النبي «صلى الله عليه وآله» لعمار: تقتلك الفئة
الباغية؟!!

ج3 ص200 وج10 ص258 والكنى والألقاب ج1 ص307.

(1) الآية 23 من سورة الأنفال.

(2) مروج الذهب ج3 ص14 - 16 وراجع: قاموس الرجال ج4 ص315 و

316 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص9 وتاريخ الأمم

والملوك ج4 ص428 و (ط الأعلمي) ج3 ص451.

(3) سليم بن قيس ج2 ص827 و (ط المجلد الواحد) ص353 وبحار الأنوار

ج28 ص17.

خامساً: إن قصة عمر بن سعد مع أبيه سعد تكاد لا تصدق، فإنها تظهر: أن عمر هذا كان آنئذٍ رجلاً كاملاً، تام العقل، ويتصرف في الأمور بدراية، ويستدل على أبيه، وتظهره أيضاً على أن له شخصية مستقلة عن أبيه، وهو يراجع أباه حتى يطمع في الشيخ، كما أن أباه يصر عليه لينام عنده، ثم يسمعه أبياتاً ليعرف مقاصده..

وتقول الرواية بعد هذا: «فارتحل عمر وقد استبان له أمر أبيه».

مع أن عمر بن سعد هذا لم يكن آنئذٍ قد تجاوز حد البلوغ، لأنه قد ولد في السنة التي قتل فيها عمر بن الخطاب، وهو ما جزم به يحيى بن معين. ذكر ذلك ابن خيثمة في تاريخه (1).

ولا أقل من أن زيادة عمره على هذا المقدار أمر مشكوك فيه،

فيسرى الشك إلى الرواية..

مفارقة في كلام المسعودي:

ومراجعة كلام المؤرخين تظهر الكثير من المفارقات.. ولم نر حاجة إلى رصدها وتتبعها.. ولكننا نشير إلى واحدة منها هنا على سبيل النموذج والمثال، لنلفت نظر القارئ إلى أننا إنما أهملناها زهداً منا بها، ولأننا لو أردنا الخوض فيها لشغلنا أنفسنا في أمر يصعب على الباحث أن يجد له نهاية. فآثرنا الإنصراف إلى ما هو أهم، ونفعه

(1) الإصابة ج 3 ص 172 و (ط دار الكتب العلمية سنة 1415هـ) ج 5

ص 219 وتحفة الأحوزي ج 7 ص 208 .

أعم..

والمثال الذي اخترناه هو التالي:

يصرح المسعودي: بأن التقاء الحكمين كان في شهر رمضان سنة 38 هجرية(1). مع أنه هو نفسه يقول عن تاريخ كتابة الصحيفة: هو سنة 37 هجرية، فكيف يصح ذلك؟! (2). وهذه المفارقة ليست حكراً على المسعودي، فإنك تجدها لدى غيره.. وقد ذكرنا هذا على سبيل النموذج، لا أكثر.

(1) مروج الذهب ج2 ص395 - 396.

(2) مروج الذهب ج2 ص172.

الفصل الرابع:

خدعة التحكيم..
عمرو يخدع أبا موسى..

النصوص أولاً:

ثم إننا نذكر هنا أولاً طائفة من النصوص، التي وردت في مصادر مختلفة، لكي يطلع القارئ الكريم بنفسه على ما جرى، ثم نعقب ذلك ببعض ما نجد ضرورة للتعقيب به، فنقول:

لقاء الحسين!!:

1 - قال ابن أعثم:

والتقت الناس بدومة الجندل، فأقبل أبو موسى، فلما رآه عمرو استقبله، فسلم عليه أبو موسى، ومد أبو موسى يده إلى عمرو، فصافحه وحياه، وضمه إلى صدره، ثم قال : يا أخاه! طال عهدي بك، ففبح الله أمراً فرق بيننا!

قال: ثم أقعده عمرو على فراشه، وأقبل عليه يحدثه ساعة، ثم دعا عمرو بالطعام، فأكلا جميعاً، وانصرف أبو موسى إلى رحله.

ثم لم يزالا يجتمعان في كل يوم، فيتحدثان وينصرفان، فأقاما على ذلك أياماً كثيرة، حتى ارتابت الناس، وغمهم ذلك(1).

وقال ابن ديزيل:

2 - أعطاه عمرو صدر المجلس، وكان لا يتكلم قبله، وأعطاه التقدم في الصلاة، وفي الطعام لا يأكل حتى يأكل، وإذا خاطبه فإنما يخاطبه بأجل الأسماء، ويقول له: يا صاحب رسول الله، حتى اطمأن إليه، وظن أنه لا يغشه(2).

إعتراض عدي بن حاتم على اللقاء!!:

وبعد أن ذكر ابن أعثم ما قدمناه قال:

3 - فوثب عدي بن حاتم الطائي، فقال: أما والله يا عمرو! إنك لغير مأمون بالعيب(3)، فأما أنت يا أبا موسى فغير مأمون الضعف. فقال له عمرو بن العاص: والله يا عدي! ما لك ولا لغيرك مع كتاب الله ورُدُّ ولا صَدَر، فأْمْسِكْ عنك يا هذا. قال: ثم أقبل عمرو على أبي موسى، فقال: والله لقد كنت أحب أن

(1) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 210.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 254 و 255 وبحار الأنوار ج 33 ص 300 و 301 وراجع: ينابيع المودة ج 2 ص 24 وصفين للمنقري ص 544.

(3) لعل الصحيح: بالغيب.

لا يشهد هذا الأمر من يفسده علينا(1).

عمرو يلوّح لأبي موسى بالرشوة:

قال المنقري:

4 - وشهدهم عبد الله بن هشام، وعبد الرحمن بن [الأسود بن] عبد يغوث، وأبو الجهم بن حذيفة العدوي، والمغيرة بن شعبة، فقال عمرو، أأست تعلم أن عثمان قتل مظلوماً؟!

قال: بلى.

قال: اشهدوا، فما يمنعك يا أبا موسى من معاوية ولي عثمان، وبيته في قریش ما قد علمت؟!

فإن خشيت أن يقول الناس: ولي معاوية وليست له سابقة، فإن لك بذلك حجة، تقول: إني وجدته ولي عثمان الخليفة المظلوم، والطالب بدمه، الحسن السياسة الحسن التدبير، وهو أخو أم حبيبة أم المؤمنين زوج النبي «صلى الله عليه وآله»، وقد صحبه، وهو أحد الصحابة. ثم عرض له بالسلطان، فقال: إن هو ولي الأمر أكرمك كرامة لم يكرمك أحد قط [مثلها].

فقال أبو موسى: اتق الله يا عمرو، أما ذكرك شرف معاوية، فإن هذا الأمر ليس على الشرف يولاه أهله، ولو كان على الشرف كان

(1) الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 210.

أحق الناس بهذا الأمر أبرهة بن الصباح.

إنما هو لأهل الدين والفضل.

مع أني لو كنت أعطيه أفضل قریش شرفاً أعطيته علي بن أبي طالب.

وأما قولك إن معاوية ولي عثمان فوله هذا الأمر، فإنني لم أكن أوليه معاوية وأدع المهاجرين الأولين.

وأما تعريضك بالسلطان فوالله لو خرج لي من سلطانه ما وليته، ولا كنت لأرتشي في الله، ولكنك إن شئت أحيينا سنة عمر بن الخطاب(1).

وروى المنقري، عن عمر بن سعد، عن أبي جناب أنه قال: «والله أن لو استطعت لأحيين اسم عمر بن الخطاب».

فقال عمرو بن العاص: إن كنت تريد أن تباع ابن عمر فما يمنعك من ابني، وأنت تعرف فضله وصلاحه؟!!

قال: إن ابنك رجل صدق، ولكنك قد غمسته في هذه الفتنة(2).

(1) صفين للمنقري ص 540 و 541 وبحار الأنوار ج 33 ص 299 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 252 و 253.

(2) صفين للمنقري ص 541 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 253 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 68 و (ط الأعلمي) ج 4 ص 50 والكامل في التاريخ ج 2 ص 396 و (ط صادر سنة 1368هـ) ج 3 ص 331 والأخبار

طمع ابن عمر بالخلافة، ولا ضرر له:

5 - وروى المنقري: عن عمر بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال أبو موسى لعمر: إن شئت ولينا هذا الأمر الطيب ابن الطيب عبد الله ابن عمر. [الذي لم يدخل في شيء من هذه الفتنة، ولا هذه الفرقة!!].

فقال عمرو: إن هذا الأمر لا يصلح له إلا رجل له ضرر، يأكل ويطعم، وإن عبد الله ليس هناك. وكان في أبي موسى غفلة.

فقال ابن الزبير لابن عمر: اذهب إلى عمرو بن العاص فارشه.

فقال عبد الله بن عمر: لا والله ما أرشو عليها أبداً ما عشت.

ولكنه قال له: ويلك يا ابن العاص، إن العرب قد أسندت إليك أمرها بعدما تقارعت بالسيوف، وتشاجرت بالرماح، فلا تردهم في فتنة، واتق الله(1).

ابن العاص يمهد للخديعة:**قال المنقري وغيره:**

6 - عمر بن سعد قال: حدثني أبو جناب الكلبى، أن عمرواً وأبا

الطوال ص 199 وبحار الأنوار ج 33 ص 299 و 300 .

(1) صفين للمنقري ص 542 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 253.

موسى حيث التقيا بدومة الجندل أخذ عمرو يقدم عبد الله بن قيس في الكلام ويقول: إنك قد صحبت رسول الله «صلى الله عليه وآله» قبلي، وأنت أكبر مني، فتكلم ثم أتكلم.

وكان عمرو قد عود أبا موسى أن يقدمه في كل شيء، وإنما اغتره بذلك ليقدمه فيبدأ بخلع علي.

إلى أن قال المنقري وغيره:

قال: فأخبرني ما رأيك يا أبا موسى؟!!

قال: رأيي أن أخلع هذين الرجلين: علياً ومعاوية، ثم نجعل هذا الأمر شورى بين المسلمين يختارون لأنفسهم من شاءوا ومن أحبوا.

فقال له عمرو: الرأي ما رأيت (1).

7 - [وقال ابن أعثم:

وصاح الناس على أبي موسى وعمرو بن العاص، وقالوا: إنكما

(1) صفين للمنقري ص 544 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 254 ويناابيع المودة ج 2 ص 24 وبحار الأنوار ج 33 ص 300 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 68 و (ط الأعلمي) ج 4 ص 51 والكامل في التاريخ ج 2 ص 396 و (ط صادر سنة 1368 هـ) ج 3 ص 332 والأخبار الطوال ص 200 وشجرة طوبى ج 2 ص 347 وراجع: المعيار والموازنة ص 189 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 4 ص 256 وتاريخ مدينة دمشق ج 46 ص 172 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 548 وتاريخ عمرو بن العاص للدكتور حسن إبراهيم حسن ص 253.

قد أبطأتما بهذا الأمر، وإنما نخاف انقطاع المدة ولم تصنعا شيئاً، فتعود الحرب إلى ما كانت [1].

8 - وقال عمرو: يا أبا موسى، إنه ليس أهل العراق بأوثق بك من أهل الشام [في دم عثمان]، لغضبك لعثمان، وبغضك للفرقة. وقد عرفت حال معاوية في قريش وشرفه [بني أمية] في عبد مناف، وهو ابن هند، وابن أبي سفيان فما ترى؟!

قال: أرى خيراً.

أما ثقة أهل الشام بي، فكيف يكون ذلك وقد سرت إليهم مع علي؟!

وأما غضبي لعثمان، فلو شهدته لنصرته.

وأما بغضي للفتن، فقبح الله الفتن.

وأما معاوية، فليس بأشرف من علي.

وباعده أبو موسى.

فرجع عمرو مغموماً.

فخرج عمرو ومعه ابن عم له غلام شاب، وهو يقول:

يا عمرو إنك للأمور مجرب فارفق ولا تقذف برأيك أجمع
واستبق منه ما استطعت فإنه لا خير في رأى إذا لم ينفع

(1) الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 212.

واخلع معاوية بن حرب خدعة
واجعله قبلك ثم قل ما بعده
يخلع علياً ساعة وتصنع
اذهب فمالك في ابن هند
مطمع
تلك الخديعة إن أردت خداعه
والراقصات إلى منى، خذ أو
دع (2)

هكذا حصلت الخديعة:

ويواصل المنقري كلامه، فيقول:

9 - فافترضها عمرو وقال: يا أبا موسى، ما رأيك؟!

قال: رأيي أن أخلع هذين الرجلين، ثم يختار الناس لأنفسهم من أحبوا.

فأقبلا إلى الناس وهم مجتمعون، فتكلم أبو موسى فحمد الله وأثنى عليه، فقال: إن رأيي ورأي عمرو قد اتفق على أمر نرجو أن يصلح الله به أمر هذه الأمة.

قال عمرو: صدق! ثم قال: يا أبا موسى، فتكلم.

فتقدم أبو موسى ليتكلم، فدعاه ابن عباس، فقال: ويحك، إنى لأظنه قد خدعك، إن كنتما قد اتفقتما على أمر قدمه قبلك، فيتكلم بذلك

(1) في البيت إقواء.

(2) صفين للمنقري ص 545.

الأمر قبلك، ثم تكلم أنت بعده، فإن عمرواً رجل غدار، ولا آمن أن يكون قد أعطاك الرضا فيما بينك وبينه، فإذا قمت به في الناس خالفك.

وكان أبو موسى رجلاً مغفلاً، فقال: [إيهاً عنك]، إنا اتفقنا.

فتقدم، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: يا أيها الناس، إنا قد نظرنا في أمر هذه الأمة، فلم نر شيئاً هو أصلح لأمرها وألم لشعثها من ألا تتباين أمورها.. وقد أجمع رأيي ورأي صاحبي عمرو على خلع علي ومعاوية، و [أن] نستقبل هذا الأمر فيكون شورى بين المسلمين، فيولون أمورهم من أحبوا.

وإني قد خلعت علياً ومعاوية، فاستقبلوا أمركم وولوا من رأيتم لها أهلاً. ثم تنحى فقعد.

وقام عمرو بن العاص مقامه، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن هذا قال ما قد سمعتم وخلع صاحبه، وأنا أخلع صاحبه كما خلعه، وأثبت صاحبي معاوية [في الخلافة]، فإنه ولي عثمان، والطالب بدمه، وأحق الناس بمقامه.

فقال له أبو موسى: ما لك لا وفقك الله، قد غدرت وفجرت. وإنما مثلك مثل الكلب (إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (1).

(1) الآية 176 من سورة الأعراف.

قال: فقال له عمرو: إنما مثلك مثل (الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ
مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (1).

وحمل شريح بن هانئ على عمرو فقتعه بالسوط، وحمل على
شريح ابن لعمرو فضربه بالسوط، وقام الناس فحجزوا بينهم.
فكان شريح يقول بعد ذلك: ما ندمت على شيء ندامتي أن لا
ضربته بالسيف بدل السوط (2).

10 - وحسب نص ابن أعثم:

فقال عمرو: صدقت أبا موسى، ولكن قد علم الناس أنك لست
بأنصح لأهل العراق مني لأهل الشام، ولا بأنصح لعلي مني لمعاوية،
فالحق لا يشبهه شيء، فإن قال قائل: بأن معاوية من الطلقاء وكان
أبوه من الأحزاب فقد صدق، وإن قال قائل: إن علياً أقر قتلة عثمان
عنده، وقتل أنصاره يوم الجمل فقد صدق.

(1) الآية 5 من سورة الجمعة.

(2) صفيين للمنقري ص 545 و 546 وراجع المصادر التالية: الفتوح لابن أعثم
(ط دار الأضواء) ج 4 ص 214 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2
ص 256 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 70 و (ط الأعلمي) ج 4 ص 52
والكامل في التاريخ ج 2 ص 396 و (ط صادر سنة 1368هـ) ج 3
ص 333 وبحار الأنوار ج 33 ص 302 وشجرة طوبى ج 2 ص 348
والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 518 وينايع المودة ج 2 ص 25
والأخبار الطوال ص 201 وغير ذلك.

ولكن هل لك أن تخلع صاحبك علياً، وأخلع أنا صاحبي معاوية،
ونجعل هذا الأمر في يد عبد الله بن عمر بن الخطاب، فإنه رجل زاهد
عابد، ولم يبسط في هذه الحروب لساناً ولا يداً؟!!

فقال أبو موسى: أحسنت رحمك الله وجزاك بنصيحتك خيراً!
فنعم ما رأيت.

قال عمرو: فمتى تحب أن يكون ذلك الأمر؟!

فقال أبو موسى: ذاك إليك، إن شئت الساعة، وإن شئت غداً، فإنه
يوم الإثنين، وهذا يوم مبارك.

قال: وانصرف عمرو إلى رحله.

فلما كان من الغد أقبل إلى أبي موسى ومعه شهود قد أعدهم للذي
يريد أن يصنع.

قال: فدخل على أبي موسى واجتمعت الناس لاستماع الكلام،
فقال عمرو: أبا موسى! أنشدك الله من أحق بهذا الأمر؟! من وفي؟!
أو من غدر؟!!

فقال أبو موسى: لا بل من وفي.

قال: فما تقول في عثمان، أقتل ظالماً أو مظلوماً؟!!

فقال أبو موسى: بل مظلوماً.

قال: فما تقول في قاتله، أيقتل به أم لا؟!!

فقال أبو موسى: بل يقتل به.

قال عمرو: فمن يقتله؟!

قال : يقتله أولياء عثمان، لأن الله عز وجل قال: (وَمَنْ قَتَلَ
مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا)(1).

قال عمرو : فهل تعلم أن معاوية من أولياء عثمان؟!

فقال أبو موسى: نعم، هو من أولياء عثمان.

قال عمرو: أيها الناس! اشهدوا على مقالة أبي موسى.

قال أبو موسى: نعم. فاشهدوا، ثم اشهدوا على ما أقول: إن
معاوية من أولياء عثمان، قم يا عمرو! فاخلع صاحبك، فإننا على ما
كنا عليه أمس.

فقال عمرو: سبحان الله! أقوم أنا من قبلك، وقد قدمك الله عليّ
في الإيمان والهجرة؟! لا بل قم أنت، فتكلم بما أحببت، وأقوم أنا
من بعدك.

قال: فوثب أبو موسى قائماً وقد اجتمعت الناس، فحمد الله وأثنى
عليه ثم قال: أيها الناس! إن خير الناس خيرهم لنفسه، وإن شر الناس
شرهم لنفسه، وقد علمتم ما كان من الحروب التي لم تبق على بر ولا
تقي ولا محق ولا مبطل.

ألا وإني قد رأيت أن نخلع علياً ومعاوية، ونجعل هذا الأمر في

(1) الآية 33 من سورة الإسراء.

عبد الله بن عمر بن الخطاب، فإنه رجل لم يبسط في هذه الحروب لساناً ولا يداً.

ألا! وإني قد خلعت علياً من الخلافة كما خلعت خاتمي هذا من أصبعي - والسلام.

وقام عمرو بن العاص، فحمد الله وأثنى عليه وقال: أيها الناس! هذا عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري، وافد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وعامل عمر بن الخطاب، وحكم أهل العراق، وقد خلع صاحبه علياً من الخلافة، كما زعم أنه خلع خاتمه من أصبعه.

ألا! وإني قد أثبت معاوية في الخلافة كما أثبت خاتمي هذا في أصبعي. ثم قعد.

فقال أبو موسى: عليك غضب الله، فو الله ما أنت إلا كما قال الله تعالى: (كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ) (1).

قال: وتشاتموا جميعاً، وضج الناس وقالوا: هذه خديعة ونحن لا نرضى بهذا (2).

11 - وقال ابن عبد ربه:

عن أبي الحسن - في ذكر اجتماع الحكمين -: فأخلي لهما مكان يجتمعان فيه، فأمهله عمرو بن العاص ثلاثة أيام، ثم أقبل إليه بأنواع

(1) الآية 176 من سورة الأعراف.

(2) الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 213 - 215.

من الطعام يشهيه بها، حتى إذا استبطن أبو موسى (1) نجاه عمرو، فقال له: يا أبا موسى، إنك شيخ أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» وذو فضلها وذو سابقتها، وقد ترى ما وقعت فيه هذه الأمة من الفتنة العمياء التي لا بقاء معها، فهل لك أن تكون ميمون هذه الأمة فيحسب الله بك دماءها، فإنه يقول في نفس واحدة: (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) (2)، فكيف بمن أحيا أنفُسَ هذا الخلق كلِّه؟!

قال له: وكيف ذلك؟!

قال: تخلع أنت علي بن أبي طالب، وأخلع أنا معاوية بن أبي سفيان، ونختار لهذه الأمة رجلاً لم يحضر في شيء من الفتنة، ولم يغمس يده فيها.

قال له: ومن يكون ذلك؟!

وكان عمرو بن العاص قد فهم رأي أبي موسى في عبد الله بن عمر، فقال له: عبد الله بن عمر.

فقال: إنه لكما ذكرت، ولكن كيف لي بالوثيقة منك؟!

فقال له: يا أبا موسى، ألا بذكر الله تطمئن القلوب، خذ من اليهود والمواثيق حتى ترضى. ثم لم يبق عمرو بن العاص عهداً ولا موثقاً

(1) أي امتلأت بطنه. والبطنة تذهب الفطنة.

(2) الآية 32 من سورة المائدة.

ولا يَمِيناً مُؤَكِّدَةً حَتَّى حَلَفَ بِهَا(1).

صحيفة الخيانة:

12 - أما المسعودي فيقول:

فدعا عمرو بصحيفة وكاتب، وكان الكاتب غلاماً لعمرو، فتقدم إليه(2)، ليبدأ به أولاً دون أبي موسى؛ لما أراد من المكر به، ثم قال له بحضرة الجماعة:

اكتب فإنك شاهد علينا، ولا تكتب شيئاً يأمرك به أحدنا حتى تستأمر الآخر فيه، فإذا أمرك فاكتب، وإذا نهاك فانته، حتى يجتمع رأينا، اكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما تقاضى عليه فلان وفلان..

فكتب، وبدأ بعمرو، فقال له عمرو: لا أم لك! أتقدمني قبله؟! كأنك جاهل بحقه؟!!

فبدأ باسم عبد الله بن قيس وكتب: تقاضياً على أنهما يشهدان أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله: أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

(1) العقد الفريد ج3 ص340.

(2) أي أنه اتفق معه على ذلك من دون علم أبي موسى.

ثم قال عمرو: ونشهد أن أبا بكر خليفة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، عمل بكتاب الله وسنة رسول الله حتى قبضه الله إليه، وقد أدى الحق الذي عليه.

قال أبو موسى: اكتب.

ثم قال في عمر مثل ذلك، فقال أبو موسى: اكتب.

ثم قال عمرو: واكتب: وأن عثمان ولي هذا الأمر بعد عمر على إجماع من المسلمين، وشورى من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ورضاً منهم، وأنه كان مؤمناً.

فقال أبو موسى الأشعري: ليس هذا مما قعدنا له.

قال عمرو: والله لا بد من أن يكون مؤمناً أو كافراً.

فقال أبو موسى: كان مؤمناً.

قال عمرو: فمُرّه يكتب.

قال أبو موسى: اكتب.

قال عمرو: فظالما قُتِلَ عثمان أو مظلوماً.

قال أبو موسى: بل قتل مظلوماً.

قال عمرو: أفليس قد جعل الله لولي المظلوم سلطاناً يطلب بدمه؟!!

قال أبو موسى: نعم.

قال عمرو: فهل تعلم لعثمان ولياً أولى من معاوية؟!!

قال أبو موسى: لا.

قال عمرو: أفليس لمعاوية أن يطلب قاتله حيثما كان حتى يقتله،
أو يعجز عنه؟!!

قال أبو موسى: بلى.

قال عمرو للكاتب: اكتب.

وأمره أبو موسى، فكتب.

قال عمرو: فإننا نقيم البيعة: أن علياً قتل عثمان.

قال أبو موسى: هذا أمر قد حَدَّثَ في الإسلام، وإنما اجتمعنا
لغيره! فهلم إلى أمر يصلح الله به أمة محمد.

قال عمرو: وما هو؟!!

قال أبو موسى: قد علمت أن أهل العراق لا يحبون معاوية أبداً،
وأن أهل الشام لا يحبون علياً أبداً؛ فهلم نخلعهما جميعاً ونستخلف عبد
الله بن عمر!!

وكان عبد الله بن عمر على بنت أبي موسى.

قال عمرو: أيفعل ذلك عبد الله بن عمر؟!!

قال أبو موسى: نعم، إذا حَمَلَهُ الناس على ذلك فعل.

فعمد عمرو إلى كل ما مال إليه أبو موسى فصَوَّبَهُ، وقال له: هل
لك في سعد؟!!

قال له أبو موسى: لا.

فعدد له عمرو جماعة وأبو موسى يأبى له ذلك، إلا ابن عمر.

فأخذ عمرو الصحيفة وطواها، وجعلها تحت قدمه بعد أن ختماها جميعاً، وقال عمرو: أرأيت إن رضي أهل العراق بعبد الله بن عمر وأباه أهل الشام أتقاتل أهل الشام؟!!

قال أبو موسى: لا.

قال عمرو: فإن رضي أهل الشام وأبى أهل العراق أتقاتل أهل العراق؟!!

قال أبو موسى: لا.

قال عمرو: أما إذا رأيت الصلاح في هذا الأمر والخير للمسلمين فقم فاخطب الناس، واخلع صاحبينا معاً، وتكلم باسم هذا الرجل الذي تستخلفه.

فقال أبو موسى: بل أنت قم فاخطب، فأنت أحق بذلك.

قال عمرو: ما أحب أن أتقدمك، وما قولي وقولك للناس إلا قول واحد، فقم راشداً.

فقام أبو موسى، فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على نبيه «صلى الله عليه وآله»، ثم قال:

أيها الناس، إننا قد نظرنا في أمرنا، فرأينا أقرب ما يحضرنا من الأمن والصلاح، ولم الشَّعَثِ وَحَقَّنِ الدَّمَاءَ، وجمع الألفة خُلَعْنَا علياً ومعاوية، وقد خلعت علياً كما خلعت عمامتي هذه، (ثم أهوى إلى عمامته فخلعها)، واستخلفنا رجلاً قد صحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» بنفسه، وصحب النبي «صلى الله عليه وآله»، فبرَزَ في

سابقته، هو عبد الله بن عمر، وأطراه، ورغَّب الناس فيه، ثم نزل.
فقام عمرو، فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على رسوله «صلى الله
عليه وآله»، ثم قال:

أيها الناس، إن أبا موسى عبد الله بن قيس قد خلع علياً وأخرجه
من هذا الأمر الذي يطلب، وهو أعلم به، ألا وإني قد خلعت علياً معه،
وأثبت معاوية عليّ وعليكم.

وإن أبا موسى قد كتب في الصحيفة: أن عثمان قد قتل مظلوماً
شهيداً، وأن لوليه سلطاناً أن يطلب بدمه حيث كان، وقد صحب
معاوية رسول الله «صلى الله عليه وآله» بنفسه، وصحب أبوه النبي
صلى الله عليه وسلم، وأطراه، ورغَّب الناس فيه، وقال: هو الخليفة
علينا، وله طاعتنا وبيعتنا على الطلب بدم عثمان.

فقال أبو موسى: كذب عمرو، لم نستخلف معاوية، ولكننا خلعنا
معاوية وعلياً معاً.

فقال عمرو: بل كذب عبد الله بن قيس، قد خلع علياً، ولم أخلع
معاوية.

إلى أن قال:

ثم وكز أبا موسى فألقاه لجنبه.

فلما رأى ذلك شريح بن هانئ قنَّع عمراً بالسوط، وانخزل أبو
موسى، فاستوى على راحلته ولحق بمكة، ولم يَعدْ إلى الكوفة، وقد
كانت خطته وأهله وولده بها.

وآلى أن لا ينظر إلى وجه علي ما بقي، ومضى ابن عمرو سعد إلى بيت المقدس فأحرما(1).

مواقف الناس من الخديعة:

قالوا:

13 - وقام سعيد بن قيس الهمداني، فقال: والله لو اجتمعنا على الهدى ما زدتمانا على ما نحن الآن عليه، وما ضلالكما بلازمننا، وما رجعتما إلا بما بدأتما. وإنا اليوم لعلي ما كنا عليه أمس.

وتكلم الناس غير الأشعث بن قيس، وتكلم كردوس بن هانى [الأشتر] فقال: أما والله إنى لأظنك أول راض بهذا الأمر يا أخوا رببعة.

فغضب كردوس [الأشعث]، فقال:

أيا لبت من يرضى من الناس كلهم بعمرى وعبد الله فى لجة البحر
رضينا بحكم الله لا حكم غيره وبالله ربا والنبي وبالذكر
وبالأصلع الهادى على إماننا رضينا بذاك الشيخ فى العسر
واليسر
رضينا به حيا وميتاً وإنه إمام هدى فى الحكم والنهى
والأم

(1) مروج الذهب ج 2 ص 396 - 399.

فمن قال : لا. قلنا: بلى إن أمره لأفضل ما تعطاه في ليلة القدر
وما لابن هند بيعة في رقابنا وما بيننا غير المثقفة السمر
وبيض(1) تزيل الهام عن مستقره وهيئات هيئات الولا آخر
الدهر
أبت لي أشياخ الأرقام سبه أسب بها حتى أغيب في
القبر(2)

وتكلم يزيد بن أسد القسري - وهو من قواد معاوية - فقال: يا أهل
العراق، اتقوا الله، فإن أهون ما يردنا وإياكم إليه الحرب ما كنا عليه
أمس، وهو الفناء.
وقد شخصت الأبصار إلى الصلح، وأشرفت الأنفس على الفناء،
وأصبح كل امرئ يبكي على قتيل(3). [فاتقوا الله، واحقنوا دماءنا
ودماءكم].

ما لكم رضيتم بأول أمر صاحبكم وكرهتم آخره.
إنه ليس لكم وحدكم الرضا.

(1) المراد: السيوف البيض.

(2) صفين للمنقري ص 547 - 548 والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4
ص 216 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 257 و 258.

(3) صفين للمنقري ص 548 والفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 4
ص 216 و 217 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 258.

فتشاهم عمرو وأبو موسى من ليأته، فإذا ابن عم لأبي موسى
يقول:

أبا موسى خدعت وكنت شيخاً قريب القعر مدهوش الجنان
رمى عمرو صفاتك يا ابن قيس بأمر لا تتوء به اليدان
وقد كنا نجمم عن ظنون فصرحت الظنون عن العيان
فعض الكف من ندم وماذا يرد عليك عضك بالبنان(1)

قال: وشممت أهل الشام بأهل العراق.

وقال كعب بن جعيل التغلبي، وكان شاعر معاوية:

كان أبا موسى عشية أذرح يطوف بلقمان الحكيم يواربه
فلما تلاقوا في تراث محمد نمت بابن هند في قریش
مضاربه
سعى بابن عفان ليدرك ثأره وأولى عباد الله بالثأر طالبه
وقد غشيتنا في الزبير غضاضة وطلحة إذ قامت عليه
نوادب
فرد ابن هند ملكه في نصابه ومن غالب الأقدار فالله غالبه
وما لابن هند في لؤي بن غالب نظير وإن جاشت عليه
أقارب

(1) صفين للمنقري ص 547 - 548 و 549 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2
ص 258.

فهذا ملك الشام واف سنامه وهذا ملك القوم قد جب
 غارب
 يحاول عبد الله عمراً وإنه ليضرب في بحر عريض
 مذاه
 دحا دحوة في صدره فهوت به إلى أسفل المهوى ظنون
 كواذبه

فرد عليه رجل من أصحاب علي، فقال:

غدرتم وكان الغدر منكم سجية فما ضرنا غدر اللئيم وصاحبه
 وسميتم شر البرية مؤمنا كذبتم فشر الناس للناس كاذبه
 ولكم بن حرب بصيرة بلعن رسول الله إذ كان
 كاتبه(1)

أبو موسى يهرب إلى مكة:

14 - والتمس أصحاب علي أبا موسى، فركب ناقته، فلحق بمكة،
 فكان ابن عباس يقول: قبح الله أبا موسى، حذرته وأمرته بالرأي فما
 عقل.

(1) صفين للمنقري ص549 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص258 و
 259.

والبيت الأخير ذكرناه كما هو في المصدر، ولعل الصحيح:

ولكن لكم في ابن حرب بصيرة بلعن رسول الله إذ كان كاتبه

وكان أبو موسى يقول: قد حذرني ابن عباس غدرة الفاسق، ولكن
اطمأننت إليه، وظننت أنه لن يؤثر شيئاً على نصيحة الأمة.
ثم انصرف عمرو وأهل الشام إلى معاوية، فسلموا عليه
بالخلافة، ورجع ابن عباس وشريح بن هانئ إلى علي (1).
وقال الشني:

ألم تر أن الله يقضى بحكمه وعمرو وعبد الله يختلفان
وليسا بمهدي أمة من ضلالة بدرماء سخما فتنة عميان
أثارا لما في النفس من كل حاجة شديداً ضراران مؤتلفان
أصمان عن صوت المنادى تراهما على دارة بيضاء يعتلجان
فيا راكباً بلغ تميماً وعامراً وعبساً وبلغ ذاك أهل عمان
فما لكم، إلا تكونوا فجرتم بإدراك مسعاة الكرام، يدان
بكت عين من يبكي ابن عفان بعدما نفى ورق الفرقان كل مكان
كلا فنتيه عاش حيا وميتا يكادان لولا الحق
يشتبهان (2)

(1) صفين للمنقري ص 546 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 70 و (ط)
الأعلمي) ج 4 ص 52 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 518
والأخبار الطوال ص 201 وراجع: أنساب الأشراف ص 351 وبحار
الأنوار ج 33 ص 302 وشجرة طوبى ج 2 ص 348 وشرح نهج البلاغة
للمعتزلي ج 2 ص 256 وينابيع المودة ج 2 ص 26.
(2) صفين للمنقري ص 546 و 547.

علي × ماذا يقول؟!:

15 - من كلام له «عليه السلام» بعد التحكيم، وما بلغه من أمر الحكمين:

أما بعد.. فإن معصية الناصح الشفيق العالم المجرب، تورث الحسرة، وتعقب الندامة.

وقد كنت أمرتكم في هذه الحكومة أمري، ونخلت لكم مخزون رأيي، لو كان يطاع لقصير أمر! فأبيتم علي إباء المخالفين الجفاة، والمنابذين العصاة. حتى ارتاب الناصح بنصحه، وضم الزند بقدحه، فكنت أنا وإياكم كما قال أخو هوازن:

أمرتكم أمري بمنعرج اللوى فلم تستبينوا النصح إلا ضحى الغد(1)

ونقول:

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 84 الخطبة 35 وبحار الأنوار ج 33 ص 322 وشجرة طوبى ج 2 ص 346 ومستدرک سفينة البحار ج 8 ص 530 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 5 ص 388 ونهج السعادة ج 2 ص 356 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 204 وأنساب الأشراف ج 3 ص 140 و (ط مؤسسة الأعلمي - مجلد واحد) ص 366 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 317 وراجع: مروج الذهب ج 2 ص 402.

إيضاحات:

الصَّدر: في مقابل الورد. وهو الرجوع عن الماء بعد الشرب والإرتواء.

افترصها: أصاب الفرصة، فاغتمها.

الأرقام: هم جشم، ومالك، وعمرو، وثعلبة، والحت، ومعاوية، بنو بكر بن حبيب بن عمرو بن غنم بن تغلب بن وائل بن قاسط.

الصفاة: الحجر الصلد الضخم لا ينبت.

الغارب: الكاهل. وقيل: ما بين السنام والعنق.

جب: الشيء قطعه.

درماء: لا أسنان لها. والأرنب.

سحما: سحم - بالحاء المهملة - : اسودَّ، - وبالخاء المعجمة - اسودَّ أيضاً.

الدارة: المحل الذي يجمع البناء والعرصة. وكل أرض واسعة بين الجبال.

عميان: من العماية، وهي الغواية.

الفصل الخامس:

خيانة.. وخيبة..

بداية:

بالرغم من أن المفروض هو أن يكون هذا الفصل بياناً للنصوص المتقدمة في الفصل السابق، فإننا سوف نبدأ فيه أيضاً بذكر نص آخر، ثم نعلق عليه بما يقتضيه الحال.. لأننا نعتقد أن ثمة حاجة هنا إلى هذا النص، وإلى ما سنشير إليه فيه، فنقول:

وصية علي × لابن العاص:

قال المنقري:

قال عمر: عن أبي زهير العبسي، عن النضر بن صالح قال: كنت مع شريح بن هانئ في غزوة سجستان، فحدثني: أن علياً أوصاه بكلمات إلى عمرو بن العاص، قال له: قل لعمرو إن لقيته:

إن علياً يقول لك: إن أفضل الخلق عند الله من كان العمل بالحق أحب إليه، وإن نقصه، وإن أبعد الخلق من الله من كان العمل بالباطل أحب إليه وإن زاده.

والله يا عمرو، إنك لتعلم أين موضع الحق، فلم تتجاهل؟! أبأن

أوتيت طمعاً يسيراً، فكنت لله ولأوليائه عدواً؟! فكأن والله ما أوتيت قد زال عنك، فلا تكن للخائنين خصيماً، ولا للظالمين ظهيراً.

أما إني أعلم أن يومك الذي أنت فيه نادم هو يوم وفاتك، وسوف تتمنى أنك لم تظهر لمسلم عداوة، ولم تأخذ على حكم رشوة.

قال شريح: فأبلغته ذلك، فتمعر وجه عمرو وقال: متى كنت أقبل مشورة علي، أو أنيب إلى أمره، وأعتد برأيه؟!

فقلت: وما يمنعك يا ابن النابغة أن تقبل من مولاك، وسيد المسلمين بعد نبيهم «صلى الله عليه وآله» مشورته؟!

لقد كان من هو خير منك، أبو بكر وعمر، يستشيرانه ويعملان برأيه.

فقال: إن مثلي لا يكلم مثلك.

فقلت: بأي أبويك ترغب عن كلامي؟! بأبيك الوشيظ، أم بأملك النابغة؟!

فقام من مكانه(1).

ونقول:

الوشيظ: الخسيس، والتابع، والحليف، والدخيل في القوم ليس من

(1) صفين للمنقري ص 542 - 543 وبحار الأنوار ج 33 ص 300 ونهج

السعادة ج 8 ص 356 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 254 وينايع

المودة ج 2 ص 23.

صميمهم.

إستكبار عمرو بن العاص:

يلاحظ هنا ما يلي:

1 - إن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد وجه إلى عمرو بن العاص عشية الإجتماع للتحكيم في دومة الجندل رسالة ناصح مشفق، عالية المضمون، وصريحة وواضحة، وضعت الأمور في نصابها، ولم تخرج عن جادة العدل والإنصاف.. بالرغم من ظهور عداوة عمرو بن العاص لعلي «عليه السلام»، وكونه أهم قادة الحرب، ورأس الفتنة بعد معاوية.

2 - وقد كان الحري بعمر بن العاص أن يشكر علياً «عليه السلام» على هذه الرسالة التي بدت واقعية، ومنصفة، ولا تحمل طابع العدا، وليس فيها أثر للقسوة، باستثناء إلماحه إلى الرشوة التي أخذ بها وعداً من معاوية، وهي أن تكون مصر طعمة له، وإنما جاءت هذه القسوة بهدف النصيحة.. ولم يكن ذلك مما يخفيه، أو مما يخجل به عمرو، بل كان يتباهى به، ويعده من إنجازاته ومفاخره.

3 - إنه «عليه السلام» لم يطلب في رسالته من عمرو أن يحاييه في حكمه، أو أن يمنحه أية ميزة تحت أي عنوان. بل غاية ما طلب منه هو أن لا يكون للخائنين خصيماً، ولا للظالمين ظهيراً. وهذا ما يطالبه به الله ورسوله، وكل مؤمن وعافل، وهو أضعف الإيمان، وأدنى الواجبات..

4 - إن عمرواً قد استاء من نصيحة علي «عليه السلام» له، أو فقل من مشورته عليه، كما ظهر من جوابه لشريح بن هاني. مع أنه لم يشر عليه بغير الحق..

5 - لعل هدفه «عليه السلام» من هذه المشورة أو النصيحة هو أن يضع عمرواً أمام أمر واقع، لا يسع عمرواً أن يرفضه، لأن رفضه هذا سيكون مشيناً له.. لأنه رفض للحق الواضح، وللصدق الصريح.. وهو أيضاً إزراء وإدانة لمن اختاره حاكماً، ووضع مصير الأمة بيده. فإن من يرد مثل هذه النصيحة ولا يرضاها حتى من عدوه لا يمكن أن يؤتمن على مصير العباد والبلاد، وأن يوضع الدين وأهله والعباد والبلاد في يده، وتحت تصرفه.. «فإنه من استنقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه»⁽¹⁾.

6 - لا بد من التذكير بأن عمرو بن العاص قد استنقل من الحق أن يقال له، ومن العدل أن يعرض عليه، حتى من قبل باب مدينة علم النبي، وإمام المسلمين، وسيد الوصيين..

ولذلك قال شريح: «وما يمنعك يا ابن النابغة أن تقبل من مولاك،

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده - ط دار الذخائر سنة 1412 هـ) ج 2 ص 201 الخطبة رقم 216 والكافي ج 8 ص 356 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 2 ص 69 وبحار الأنوار ج 27 ص 253 وج 34 ص 186 وج 41 ص 154 وج 74 ص 359 ونهج السعادة ج 2 ص 186 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 11 ص 101.

وسيد المسلمين بعد نبيهم «صلى الله عليه وآله» مشورته؟! فممن لا يقبل من علي «عليه السلام» مشورة بحق، فما بالك لو قيل له أو عرض عليه شيء من ذلك من قبل شخص من سائر الناس. حتى لو كان أبا موسى الأشعري، الذي كان عمرو ينظر إليه باستخفاف. وربما باحتقار واستهانة أيضاً؟!!

7 - إن علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وهو الرجل المعصوم بنص آية التطهير، وبغيرها من أقوال رسول الله «صلى الله عليه وآله» خاتم الأنبياء فيه - إن علياً قال -: مخاطباً عامة الناس: «ولا تخالطوني بالمصانعة. ولا تظنوا بي استثقلاً في حق قيل لي، ولا التماس إعظام لنفسي. فإنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه.

فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست - في نفسي - بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني. فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره.. الخ..» (1).

وقد تحدثنا عن هذه الكلمة المباركة بصورة مستقلة في بحث مطبوع بعنوان: لست بفوق أن أخطئ، فليراجعه من أراد.

8 - ولست أدري لماذا يتمعر وجه عمرو بن العاص من نصيحة

(1) راجع المصادر السابقة.

علي «عليه السلام»، وهو عتيق سيفه، فقد منَّ عليه، وصرف وجهه عنه، حين كشف عورته بين الصفين، وأمام الجيشين، فراراً من سيفه «عليه الصلاة والسلام».

9 - كما أننا لم نعلم سبب استكبار عمرو على شريح بن هاني، فإن شريحاً لم يكشف عورته بين الصفين، وأمام الجيشين فراراً من سيف أحد من الناس، بل كان البطل المغوار، والفارس الممارس للحرب، المقدم على أهوائها، والقاتك بأبطالها، بإباء وشمم، وشهامة وكرم.

قبل أن نبدأ:

أولاً: إن هذه النصوص التي فصلت ما جرى في دومة الجندل، تبين المستوى الذي انحدر إليه هؤلاء الذين طلب منهم أن ينظروا في الكتاب والسنة، ويعلنا للناس ما فيهما من أحكام تعالج الواقع الذي نشأ من بغي أهل البغي على الحق وأهله، حيث أظهرت الكثير من العاهات الأخلاقية والدينية والسلوكية التي تصيب الإنسان الحر بالقرف والخجل، فيا ويل أمة يتحكم بمصيرها أمثال هؤلاء، ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك.

ثانياً: إننا لا نرى أن هناك حاجة إلى التعليق بشيء على هذه التصرفات والأساليب، ونربأ بأنفسنا عن أن نستغرق في استنطاق هذه النصوص، أو أن نتوسع في محاكمتها، فإن الأمر أوضح من أن يحتاج إلى شيء من ذلك.

بل لعل أي محاولة تبذل في هذا الإتجاه قد توجب عروض حالة من التشويش، أو الإبهام والغموض الذي لا نحب أن نكون سبباً في حدوث شيء منه.. ولذلك فإننا نكتفي بتسجيل بضع ملاحظات أو إشارات، أو إثارات قريبة المأخذ، واضحة المضمون، قليلة المؤونة.

الوصايا كانت إغراءً بالمخالفة:

إن الناظر في سلوك أبي موسى مع عمرو بن العاص يرى أن أبا موسى لم يدع وصية أوصاه بها المخلصون من أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام» إلا وعمل بخلافها. حتى لكأن تلك الوصايا كانت إغراءً له بالخلاف..

وقد ذاق وبال أمره، وما جناه على نفسه، وانتهى به الأمر إلى تلك الخيبة المريرة، والخسران المبين، حين أراد خيانة الأمانة. حتى كانت عاقبة أمره أنه اضطر إلى الهرب من الناس ذليلاً، منبوذاً، خائباً، خائناً، مهاناً لدى الذين نصحوه، ولدى الذين خدعوه على حد سواء..

وقديماً قيل: على نفسها جنت براقش.

تلويح عمرو بطرد عدي:

وقد لاحظنا: أن عمرواً قد لوح لعدي بن حاتم: بأنه - إن لم يكف عن مضايقته - حين اعترض على طريقة تعاطي الحكيم مع بعضهما البعض - سوف يبعده ويمنعه من الحضور في مجالس

التحكيم، ولكنه - أعني عمرواً - لم يتجاوز هذا الحد ربما لأنه كان يعلم أنه لو أقدم على ذلك، فلربما تطورت الأمور إلى الحد الذي يفسد عليه ما كان يدبره من مكائد لأبي موسى، لأن التصعيد في التحدي لعدي سيحرك الناس للضغط على أبي موسى باتخاذ مواقف متشددة تجعله غير قادر على المناورة معه، واستدراجه إلى ما يريد، أو الضغط عليه، وربما انتهى الأمر إلى استبدال أبي موسى بغيره، الذي لن يكون مثله في ميوله، وفي غفلته وسائر صفاته.

ولكن اللافت هنا: أن عمرواً ادعى أن عدياً وغيره، ما لهم مع كتاب الله ورد ولا صدر. وكأنه يريد أن يدعي أنه مشغول مع أبي موسى في التدبر بكتاب الله لاستخراج الحكم منه..

ويكون بهذا قد أنقذ موقف أبي موسى، وأبعد الشبهة عنه لكي لا يتهم بأنه يتآمر مع عمرو، ويدبران أمراً في الخفاء..

وتلك يد بيضاء يسديها إلى أبي موسى ليستفيد منها عند الحاجة.

مغالطات عمرو لأبي موسى:

ثم إنني أظن أننا في غنى عن بيان مغالطات عمرو بن العاص لأبي موسى.. والتي كان أبو موسى يقر له بها واحدة بعد الأخرى.. مع أنها خلاف الحق والدين والواقع.

وهذا إن دل على شيء، فهو يدل إما على قصر باع أبي موسى، ومحدودية علمه، وإما على قصور فهمه عن إدراك الحجة، وإما على انحرافه في الفكر وفي الموقف عن علي «عليه السلام»، ومجانبته

للحق الذي مع علي وعلي معه، أو أنه مبتلى بجميع هذه الثلاثة وسواها..

وعلى جميع التقادير، فهو لا يصلح لأن يكون حكماً من قبل علي «عليه السلام».. بل الأنسب أن يكون حكماً من قبل معاوية وعمرو بن العاص..

ولكي نصدق القول بالفعل نعرض للقارئ الكريم ثلاث مغالطات ساقها عمرو لأبي موسى، وقبلها منه، وهي:

ألف: إنه شهد لعمرو بن العاص أن عثمان قد قتل مظلوماً، مع أن هذا لا ينسجم مع إجماع الصحابة على منابذة عثمان، وعلى تأييد المعترضين عليه، ومطالبتهم إياه بتصحيح الأخطاء، ومن المشهور ما قاله علي «عليه السلام»، من أن عثمان استأثر فأساء الإثرة، وجزعوا فأساؤا الجزع .

ب: أقر بأن معاوية هو ولي دم عثمان. مع أن ولي دم عثمان هم أبناء عثمان لا معاوية.

ج: إنه أقر بالشرف لمعاوية، ولأبرهة بن الصباح.. وادعى بأن أبرهة هو أشرف الناس، متجاهلاً رسول الله «صلى الله عليه وآله». وهناك أمور عديدة أخرى وردت في كلامه، وهي ظاهرة البطلان. كما يعلم بالمراجعة والتأمل.

فضائل معاوية:

وحين أراد عمرو بن العاص تعداد فضائل معاوية لم يجد له أي فضيلة في نفسه يسوغ له التنويه بها، بل كل ما نسبه إليه قد جاء من خارج ذاته، فهو كالقرعاء التي تفتخر بشعر جارتها، فقد قال عنه: إنه:

- 1 - أخو أم حبيبة زوجة النبي «صلى الله عليه وآله».
 - 2 - ولي دم عثمان المظلوم.. مع أن الولي قد يكون صالحاً، وقد يكون طالحاً.
 - 3 - الطالب بدمه. وهذا كسابقه.
 - 4 - أحد الصحابة. وفي الصحابة من وصفه القرآن بالفسق. كالوليد بن عقبة، وفيهم من عرف بالنفاق، كعبد الله بن أبي.
 - 5 - إنه ابن هند. التي مثلت بحمزة وشقت عن كبده وحاولت أكلها.
 - 6 - ابن أبي سفيان. وتاريخه معروف.
 - 7 - إنه حسن السياسة والتدبير.
- وواضح أن قسماً من هذه المذكورات من أسباب الذم، لا من أسباب المدح، وبعضها مكذوب لا حقيقة له، وبعضها الآخر لا يفيد شيئاً، وبعضها تجن وظلم وعدوان..
- وأما حسن سياسته وتدبيره، فإنها دعوى باطلة.. وقد أثبتت

الوقائع خلافها، على أن حسن سياسته لا يعني سوء سياسة غيره، فإن علياً «عليه السلام» كان يسوسهم بسياسة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ووفق شرع الله.. ولا يقاس بهذا سياسة تقاسم الحصص، وإرضاء الزعامات القبلية، والبطش بالضعفاء.

وقد أظهرت حربه لإمامه وقتله عشرات الألوف من المؤمنين والأخيار من أجل الملك مدى حسن هذه السياسة التي يدّعيها له عمرو.

والأمر والأدهى: أن نجد أبا موسى يوافق عمرواً على ما ادعاه من فضائل لمعاوية، ويقول له: أرى خيراً، فهل يجد في كل ذلك الذي زعمه له عمرو خيراً في معاوية، حتى كونه ابن هند، وابن أبي سفيان..

والكل يعرف ما كان لهما من مواقف ضدّ رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وما صنعناه بالمسلمين، وبالنبي وبأهل بيته معه، وبغيره من الأخيار الذين كانوا معه..

أبو موسى مجمع النقيضين:

ادعى أبو موسى أنه لا يولى معاوية ويدع المهاجرين الأولين.. ثم ناقض نفسه ودعا عمرواً لخلع علي ومعاوية، وتولية ابن عمر.. وهذا عجيب..

فأولاً: إن ابن عمر لم يكن من المهاجرين الأولين.. الذين هاجروا

إلى الحبشة، ولا من الذين سبقوا إلى المدينة.

ثانياً: لو سلمنا أنه منهم، ولكن لماذا يريد أن يخلع أعظم وأفضل المهاجرين الأولين، مع بيعة المهاجرين والأنصار له، ليولي من ليس له ذلك الفضل، ولا تلك البيعة، ولا تلك السابقة، ومن لم يحسن طلاق امرأته، ولم يره أبوه أهلاً لهذا الأمر.

ثالثاً: إنه يحتج لعمله الشنيع هذا: بأنه يريد أن يحيي سنة عمر، مع أن علياً «عليه السلام» قد أحيا سنة رسول الله «صلى الله عليه وآله».. فهل يريد أن يميت سنة الرسول، ويحيي سنة غيره؟!

رابعاً: إن أبا موسى نفسه قد قرر: أن هذا الأمر - أعني الخلافة - «ليس على الشرف يولاه أهله، لو كان على الشرف كان أحق الناس بهذا الأمر أبرهة بن الصباح، إنما هو لأهل الدين والفضل».

فيلاحظ:

ألف: إنه يرى أن أبرهة بن الصباح أشرف من علي بن أبي طالب، الذي هو نفس الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» ووصيه، فأبرهة بالتالي أشرف من رسول الله «صلى الله عليه وآله» بنظر أبي موسى.

ب: هل يرى أبو موسى أن ابن عمر، الذي لم يحسن طلاق امرأته، ولم يره أبوه أهلاً لهذا الأمر. متقدم على علي بن أبي طالب، وسيد المسلمين، ووصي الرسول في الدين وفي الفضل..

فإذا كان لا يراه كذلك، فلماذا يريد أن يوليه هذا الأمر، ويبطل بيعة

صحيحة شرعية، ويتجاهل جهاداً عظيماً في سبيل الله، ويضرب الحائط
نصوصاً قرآنية ونبوية صرحت بما لعلي «عليه السلام» من فضل وأثر
في الدين؟!!

الأشعري.. والفتنة:

ونعود فنذكر القارئ الكريم: بأن النصوص المتقدمة تذكر
تصريحات الأشعري المتكررة بأن ما يعالجه في دومة الجندل هو
الفتنة التي كانت قائمة. وكان هو قد اعتزلها..

وقد ذكرنا فيما يأتي، وربما في الفصل السابق: أن هذا يدين أبا
موسى، ويسقطه عن الصلاحية لمقام الحكومة، لأن الفتنة هي ما لا
يعرف وجه الحق فيه.. وذلك يعني: أن أبا موسى لا يستطيع أن
يستخرج حكمها من القرآن والسنة، فكيف يقدم على الحكم في أمر لا
يعرف حكمه؟!!

كما أن اعتبارها فتنة يجعله عاصياً باعتزاله، لأن عليه أن يصلح
بين الفئتين، فإن بغت إحداها على الأخرى، فعليه أن يقاتل التي
تبغي.. فلماذا لم يفعل شيئاً من ذلك؟!!

النبي / ليس أهلاً للحكم عند ابن العاص:

وقد حكم عمرو بن العاص ببطلان خلافة علي وأبي بكر وعمر،
بل هو حكم: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه لا يصلح لأن
يكون حاكماً أيضاً.. حينما قال لأبي موسى طاعناً في صلاحية عبد

الله بن عمر:

«إن هذا الأمر لا يصلح له إلا رجل له ضرر، يأكل ويطعم،
وإن عبد الله ليس هناك»

أي أن عمرواً يرى الفضل والعلم، والجهاد، والزهد بالدنيا،
والسابقة، والهجرة، والدين، والتقوى، والعقل، والحكمة، وسوى ذلك
من شرائط الإمامة لا يعطي صاحبه صلاحية للحكم، والذي يعطيه:
هو أن يكون من الذين يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع.

فإذا كان النبي والوصي، والعالم ليس له ضرر يأكل به الأموال،
ويعطيها لمن يكون معه وعلى شاكلته، فهو لا يصلح للخلافة.

وإذا كان عمرو بن العاص يرى صحة خلافة أبي بكر وعمر
وعثمان، ولا يرى صحة خلافة علي «عليه السلام»، فإن معنى ذلك:
أنه يتهم أولئك الخلفاء الذين يرتضي ويصحح خلافتهم: بأن لهم
ضرراً يأكل الأموال، ويطعمها لمن حولهم.. مع أن المعروف عنهم
خلاف ذلك، فكيف نفسر هذا منه يا ترى؟!!

وهذا هو الظن بمن باع دينه لمعاوية بمصر طعمة، مقابل أن
يدخل معه في قتل عشرات ألوف المسلمين، لاستلاب الخلافة،
والعبث بدين الله، والإستيلاء على أموال الأمة.

وقد صدق عبد الله بن عمر ظنّ عمرو بن العاص في أنه ليس له
ضرر، فإنه لما قال له ابن الزبير: إذهب إلى عمرو بن العاص،
فارشه.

قال عبد الله: لا والله، ما أرشو عليها أبداً ما عشت.

ثقة أهل الشام بأبي موسى:

وتقدم: أن أبا موسى حاول أن يطعن فيما قاله عمرو بن العاص، من أن أهل الشام يثقون بأبي موسى فقال: «كيف يكون ذلك، وقد سرت إليهم مع علي»؟!!

ويؤسفنا أن نقول لأبي موسى:

إن مغالطته هذه مردودة عليه لسببين:

أحدهما: ما تقدم، من أن معاوية عبر عن رغبته باختيار أبي موسى قبل أن يفكر أحد من أصحاب علي «عليه السلام» بأمر التحكيم، ومن سيكون من قبلهم، ومن لا يكون.

وقد جاء الأمر موافقاً لرغبة معاوية وأخيه عتبة، مع إصرار شديد، بلغ حد التهديد والوعيد..

وسياتي: أن ظواهر الأمور تجعلنا نظن: أن لمعاوية يداً في اختيار أبي موسى، ويبدو أن همزة الوصل، والعراب الأكبر في ذلك كان الأشعث بن قيس.

الثاني: أن أهل الشام كانوا يعرفون أن أبي موسى كان مناوئاً لعلي «عليه السلام»، وأنه على مثل رأيهم في مختلف الأمور، ولكنه لم يكن يجرؤ على اللحاق بمعاوية لأكثر من سبب.. فما معنى أن يدعى أبو موسى أنه سار إليهم مع علي، ومتى سار؟! وكيف؟!!

اختلافات لا تضر:

والنصوص المتقدمة، وإن كانت تختلف في نسبة الأقوال لهذا تارة، ولذاك أخرى.. ولكنها اختلافات لا تضر في الموضوع الأساس من جهة، ويمكن معالجتها بطريقة أو بأخرى من جهة أخرى..

فعلى سبيل المثال: هل الذي اقترح خلع الرجلين، ثم إيكال الأمر إلى الناس ليختاروا من شأوا هو عمرو أو أبو موسى..

وهل اقترح أبو موسى عبد الله بن عمر، أم أن الذي اقترحه هو عمرو بن العاص أولاً.. استدراجاً لأبي موسى!؟

ويعالج هذا النوع من الاختلاف بملاحظة تعدد الحوارات واختلاف الأيام التي حصل فيها الأخذ والرد كما ظهر من النصوص المتقدمة، فلا مانع من أن يقترح عمرو شيئاً اليوم، ثم يعود أبو موسى إليه غداً، أو العكس..

على أن بعض الأجوبة قد تأتي اليوم على سبيل المماحكة، ثم يصرف النظر عن المماحكة، ثم تقرر وتحرر في يوم آخر.. وهكذا..

يوم الإثنين مبارك:

وقد زعم أبو موسى الأشعري فيما تقدم: أن يوم الإثنين مبارك، فيريد أن يخلع فيه علياً أمير المؤمنين «عليه السلام» من الخلافة، ليحصل على هذه البركة.

ونقول:

1 - اللافت: أن أبا موسى قد فعل ذلك بالفعل، وكان ذلك في يوم الإثنين.

والأكثر عجباً: أن الإستيلاء على مقام الخلافة بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله» في يوم السقيفة، وكان يوم الإثنين أيضاً.

2 - وظني: أن أبا موسى قد اعتبر يوم الإثنين مباركاً لهذا السبب، وإلا فلم نجد سبباً لهذه البركة في الشرع الإسلامي.. فلا بد أن يكون لها سبب يخص أبا موسى.. وقد فتشنا عما يصلح لذلك بنظره، فلم نر مما يناسب بغضه لأمر المؤمنين، وسيد الوصيين، وقائد الغر المحجلين، سوى ما جرى في السقيفة من إقصاء له «عليه السلام» عن المقام الذي اختصه الله به، وهاجموا بيته، وضربوا زوجته، وأسقطوا جنينها، وحاولوا إحراق بيته عليه وعلى زوجته فاطمة الزهراء، وولديها الحسن والحسين، وخادمتها فضة.

3 - وأما يوم الإثنين فالثابت عندنا أنه يوم مشؤوم، وهو يوم أعداء أهل البيت، وهو يوم بني أمية، ومن النصوص الدالة على ذلك نذكر ما يلي:

ألف: روى الصدوق، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله قال: عن علي بن عبيد(1) الأشعري، عن ابن محبوب، عن حبيب السجستاني، عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال: قال رسول الله «صلى الله عليه

(1) لعل الصحيح: بن عبد الله الأشعري، الذي وثقه النجاشي.

وآله»: يوم الجمعة يوم عبادة، فتعبدوا الله عز وجل، ويوم السبت لآل محمد «عليهم السلام»، ويوم الأحد لشيعتهم، ويوم الإثنين يوم بني أمية، ويوم الثلاثاء يوم لين، ويوم الأربعاء لبني العباس وقتحهم، ويوم الخميس يوم مبارك، بورك لأمتي في بكورها فيه(1).

ب: وفي حديث آخر رواه الصدوق عن أبيه، عن العطار، عن سهل بن زياد، عن عمر بن سفيان، رفعه إلى أبي عبد الله «عليه السلام»، جاء فيه قول أحد مواليه: قلت: جعلت فداك، فالإثنين؟! قال: سمي باسمهما.

قال الرجل: فسمي باسمهما ولم يكونا؟! فقال له أبو عبد الله: إذا حُدِّثت فافهم. إن الله تبارك وتعالى قد علم اليوم الذي يقبض فيه نبيه «صلى الله عليه وآله»، واليوم الذي يظلم فيه وصيه، فسماه باسمهما(2).

(1) الخصال للصدوق ص 382 و 383 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 11 ص 357 و (الإسلامية) ج 8 ص 259 وبحار الأنوار ج 56 ص 18 و 19 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 12 ص 352 وروضة الواعظين ص 392.

(2) الخصال للصدوق ص 383 وبحار الأنوار ج 56 ص 19 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 12 ص 352.

ج: وروى الصدوق، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال: السبب لنا والأحد لشيعتنا، والإثنين لأعدائنا، والثلاثاء لبني أمية أمية الخ.. (1).

د: وروي نحوه بسند آخر عن الإمام الرضا «عليه السلام»، وفيه: والأربعاء لبني العباس والخميس لشيعتهم (2).

قال المجلسي عن هذا الخبر: «فيه مخالفة لسائر الأخبار في ذم الثلاثاء والخميس.. إلا أن يقال: تبرك المخالفين بهما لا يدل على ذمهما إلا إذا اقترن بهما شيء آخر كالإثنين..» (3).

هـ: وروى الصدوق «رحمه الله»، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن موسى بن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر قال: جاء رجل إلى أخي موسى بن جعفر «عليهما

(1) الخصال للصدوق ص 394 ووسائل الشيعة (آل البيت) ج 7 ص 380 و (الإسلامية) ج 5 ص 66 وبحار الأنوار ج 56 ص 26 و ج 86 ص 268 وروضة الواعظين ص 392 ومستدرک سفينة البحار ج 4 ص 445 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 2 ص 173 و ج 8 ص 37 و ج 12 ص 354.

(2) عيون أخبار الرضا ج 2 ص 42 وصحيفة الرضا ص 32 وبحار الأنوار ج 56 ص 27 و 28 عنهما.

(3) بحار الأنوار ج 56 ص 28.

السلام»، فقال له: جعلت فداك، إني أريد الخروج فادع لي.

فقال: ومتى تخرج؟!!

قال: يوم الإثنين؟!!

فقال له: ولم تخرج يوم الإثنين؟!!

قال: أطلب فيه البركة، لأن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ولد

يوم الإثنين.

فقال: كذبوا، ولد رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوم الجمعة،

وما من يوم أعظم شؤماً من يوم الإثنين، يوم مات فيه رسول الله

«صلى الله عليه وآله»، وانقطع فيه وحي السماء، وظلمنا فيه حقنا

الخ..

وراه في قرب الإسناد بسنده عن علي بن جعفر أيضاً(1).

و: وعن أبي عبد الله «عليه السلام»: لا تسافر يوم الإثنين، ولا

تطلب فيه حاجة(2).

ز: أورد البرقي عن القاسم بن محمد، عن جميل بن صالح، عن

(1) الخصال للصدوق ص385 وقرب الإسناد ص76 وبحار الأنوار ج56

ص37 عنهما.

(2) المحاسن للبرقي ج2 ص82 و83 و (ط دار الكتب الإسلامية سنة 1370

هـ ق) ج2 ص346 وبحار الأنوار ج56 ص39 وج73 ص225 وراجع:

من لا يحضره الفقيه ج2 ص267.

محمد بن أبي الكرام قال: تهيأت للخروج إلى العراق، فأثيت أبا عبد الله «عليه السلام» لأسلم عليه وأودعه، فقال: أين تريد؟! قلت: أريد الخروج إلى العراق.

فقال لي: في هذا اليوم؟! وكان يوم الإثنين.

فقلت: إن هذا اليوم يقول الناس: إنه يوم مبارك، فيه ولد النبي «صلى الله عليه وآله».

فقال: إنه ليوم مشوم، فيه قبض النبي «صلى الله عليه وآله»، وانقطع الوحي الخ.. (1).

ح: وروى البرقي عن عثمان بن عيسى، عن أبي أيوب الخزاز، قال: أردنا أن نخرج، فجئنا نسلم على أبي عبد الله «عليه السلام»، فقال: كأنكم طلبتم بركة يوم الإثنين؟! فقلنا: نعم.

قال: وأي يوم أعظم شؤماً من يوم الإثنين، يوم فقدنا فيه نبينا، وارتفع فيه الوحي عنا، لا تخرجوا، واخرجوا يوم الثلاثاء (2).

(1) المحاسن للبرقي ج 2 ص 83 و (ط دار الكتب الإسلامية سنة 1370 هـ ق) ج 2 ص 347 وبحار الأنوار ج 56 ص 39 و 40 وج 73 ص 225.
(2) المحاسن للبرقي ج 2 ص 83 و (ط دار الكتب الإسلامية سنة 1370 هـ ق) ج 2 ص 347 وبحار الأنوار ج 56 ص 40 وج 73 ص 226 ومن لا يحضره الفقيه ج 2 ص 267.

4 - وأخيراً، فقد قال العلامة المجلسي «رحمه الله» عن يوم الإثنين: «وهو أنحس أيام الأسبوع، ولا يصلح لشيء من الأعمال، وما ورد في مدحه فمحمول على التقية، لتبرك المخالفين به اقتفاءً ببني أمية لعنهم الله. وأكثر مصائب أهل البيت «عليهم السلام» وقع فيه، ولذا وضعوا الأخبار للتبرك به، كما وضعوها للتبرك بيوم عاشوراء»(1).

بم استحق الخلافة ابن عمر؟!:

تقدم: أن أبا موسى قد أثنى على ابن عمر بأنه قد اعتزل الفريقين في الجمل وصفين، ولم يدخل في الفتنة، واعتبر أن هذه هي الفضيلة التي جعلته يستحق الخلافة..

مع أن هذا العزوف عن المشاركة هو الذي يجب أن يحرم ابن عمر من أي مقام، ولو مقام إمامة لشخصين في الصلاة، لأنه كان يجب عليه أن ينصر إمام المسلمين، وأن يدفع البغاة عليه، الذين أخبر النبي «صلى الله عليه وآله» عنهم: بأنهم يقتلون عماراً، وقال له: تقتلك الفئة الباغية..

ولأنه يعرف أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال علي مع الحق، والحق مع علي.. وقال: علي مع القرآن.

ولو فرضنا: أنه لم يسمع بأي من هذه وتلك، فقد كان يجب عليه

(1) بحار الأنوار ج 56 ص 52.

أن يصلح بين الفئتين، فإن بغت إحداهما أن يقاتل التي تبغي حتى
تفيء إلى أمر الله!

الفصل السادس:

وهل فریت إلا جلدك؟!..

شماتة أهل الشام بأهل العراق:

ولما فعل عمرو ما فعل، واختلط الناس رجع إلى منزله، فجهز
راكباً إلى معاوية يخبره بالأمر من أوله إلى آخره.

وكتب في كتاب على حدة:

هنيئاً مريئاً تقر العيوننا	أتتك الخلافة مزفوفة
بأهون من طعنك الدار عينا	تزف إليك كزف العروس
ولا خامل الذكر في الأشعرينا	وما الأشعري بصلد الزناد(1)
يظل الشجاع لها مستكينا	ولكن أتاحت له حية
أجهجه بالخصم حتى يلينا	فقالوا وقتل وكنتم امراً
فقد دافع الله ما تحذرونا	فخذها ابن هند على بأسها
عدواً شنياً وحرباً زبونا	وقد صرف الله عن شامكم

(1) في الفتوح: بوارى الزناد.

قال: وشمّت أهل الشام بأهل العراق (1).

ونقول:

إيضاحات:

جهجه: صاح بالخصم ليكفه..

شنيئاً: أي كثير الشنآن، وهو المبغض بغضاً مختلطاً بعداوة، وسوء خلق.

زبون: حرب زبون يدفع بعضها بعضاً من الكثرة.

الزناد: الزند، وهو العود الأعلى الذي يقتدح به النار. والزنده الأسفل الذي فيه الفرضة، وهي الأنثى. فإذا اجتمعا قيل: زندان. والجمع زنداد.

الصلد: الصلب الأملس.

شماتة في غير محلها:

تحدث النص السابق عن شماتة أهل الشام بأهل العراق.. وقد أخطأ أهل الشام في شماتتهم هذه أيما خطأ، فقد كان ينبغي لهم أن يحزنوا، وأن يشمت أهل العراق بهم، لأن ما جرى كان مصيبة،

(1) صفين للمنقري ص 547 والفتوح (دار الأضواء) ج 4 ص 215 وشجرة طوبى ج 2 ص 348 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 256 و 257 وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج 21 ص 111.

ومسيئاً للناس عامة، ولهم على وجه الخصوص..

فقد أثمرت نصرتهم لمعاوية وبني أمية وغيرهم من أهل الباطل على إمامهم ووصي نبيهم عشرات ألوف القتلى، وأسفرت عن قوة شوكة الظالمين، والقاسطين، وإضعاف شوكة الحق وأهله، ومكنت لأغصان الشجرة الملعونة في القرآن من أن تعانق السماء، وتهيمن على الأجواء، وأن تمتد ظلالتها الخبيثة في مختلف الأرجاء، فكانوا مصداقاً لقوله تعالى: **(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)**(1).

وحرموا الأمة من أن تتظل بدوحة الإيمان والتقوى، لتعيش في عز طاعة الله، وتنال رضاه، وتكون كما قال سبحانه: **(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)**(2).

وإذا كانت هذه الشجرة سوف تنغرس وتتجذر في بلاد الشام، فسيكون أهلها أول من يبتلى بها، وقد أخبرهم علي «عليه السلام» عما يكون لها من أثر فيهم، فكان مما قال «عليه السلام»: «وأيام الله، لتجدن بني أمية لكم أرباب سوء بعدي كالناب الضروس، تعذب بفيها، وتخبط بيدها، وتزبن برجلها، وتمنع درها.

(1) الآية 41 من سورة النور.

(2) الآية 96 من سورة الأعراف.

لا يزالون بكم حتى لا يتركوا منكم إلا نافعاً لهم، أو غير ضائر بهم. ولا يزال بلاؤهم حتى لا يكون انتصار أحدكم منهم إلا كانتصار العبد من ربه، والصاحب من مستصحبه. ترد عليكم فتنهم شوهاء مخشية، وقطعاً جاهلية. ليس فيها منار هدى، ولا علم يرى. نحن أهل البيت منها بمنجاة، ولسنا فيها بدعاة. إلخ..» (1).

وإذا تأكد أن عمرو بن العاص قد خدع أبا موسى، حتى دعاه إلى خلع صاحبه أولاً، ثم أثبت هو صاحبه.. وأنه كتب إلى معاوية وأهل الشام يخبرهم بما كان بينه وبين أبي موسى، ويقول:

أتك الخلفة مزفوفة هنيئاً مريئاً تقر العيوننا
تزف إليك كزف العروس باهون من طعنك
الدار عينا

إلى أن قال:

فخذها ابن هند على بأسها إلخ..

إذا تأكد ذلك، فإنه يوجب الريب الشديد بما ذكره المسعودي، من

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 183 الخطبة رقم 93 والغارات للثقفى ج 2 ص 677 وبحار الأنوار ج 34 ص 117 وج 41 ص 349 وشرح نهج البلاغة للمعتزلى ج 7 ص 44 و 45.
وفسر ابن الأثير في كتابه النهاية في غريب اللغة ج 3 ص 200 وغيرها بعض كلماتها، مثل كلمة: الناب الضروس، وكلمة تعذم.

أنه لما عاد عمرو إلى الشام لم يأت معاوية، ربما لأنه طمع بالحصول على ثمن أكثر وأكبر من مصر طعمة، أو لأن عمرواً رأى نفسه قادراً على أن يضع الأمر في من يشاء. فجاءه معاوية واحتال عليه، بأن طلب الطعام له ولمن معه، فاعتذر عمرو بأنه ليس لديه ما يكفي تلك الجماعة الكثيرة.

فأمر معاوية بالطعام - وكان قد أعده - فوضع، ثم طلب من عمرو أن يدعو أهله ومواليه، فحضرُوا وجلسوا وأكلوا، وصاروا يقومون واحداً بعد الآخر، ويجلس موالى معاوية مكانهم حتى خلا المجلس من موالى عمرو، فأغلقوا الباب، وهدد معاوية عمرواً، فرضخ عمرو للأمر الواقع، واكتفى بمصر طعمة، وتم الأمر لمعاوية في نفس ذلك المجلس..(1).

نعم.. إن هذه القصة موضع ريب، لأن عمرواً قد سجل على نفسه في رسالته المتقدمة إلى معاوية من دومة الجندل: أن الخلافة أصبحت لمعاوية، وأنها تزف إليه كما تزف العروس.. ولم يكن المطلوب من التحكيم أكثر من ذلك.. ولم يكن هناك حاجة إلى تجديد البيعة، ولا إلى مفاوضات بين معاوية وعمرو، وقبول ورفض، إلخ..

لا شرعية لخلافة معاوية:

بالنسبة لشماتة أهل الشام بأهل العراق نقول:

(1) مروج الذهب ج 2 ص 400 - 402.

إننا حتى لو أغمضنا النظر عن بيعة المهاجرين والأنصار، وعن بيعة يوم الغدير قبل ذلك، وعن نصوص الولاية والإمامة لعلي «عليه السلام» في القرآن، وعلى لسان الرسول «صلى الله عليه وآله».. وعن موضوع البغي على الإمام، وعن أن معاوية من الطلقاء، وعن كل ذلك البحر الهائل من النصوص، والهائج بالحقائق الدامغة التي تثبت الإمامة لعلي «عليه السلام»، وتنفيها عن معاوية وغيره.. وأردنا أن نقصر النظر على موضوع التحكيم، فإننا نكتفي بالإشارة إلى ما يلي:

الأول: إن كتاب الموادة الذي بنيت عليه قضية التحكيم يشترط أن يتفق الحكمان على أمر واحد. ولم يحصل هذا الإتفاق منهما على معاوية، ولا على غيره..

الثاني: إنه اشترط على الحكمين أن يستخرجا حكمهما من كتاب الله، فأين هي عناصر الحكم التي استندا عليها في خلع علي «عليه السلام» من القرآن الكريم، ومن سنة رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!..

الثالث: أين هي مبررات جعل معاوية خليفة في كتاب الله، وفي سنة الرسول «صلى الله عليه وآله»؟! وكيف جعل الطليق بن الطليق خليفة وإماماً؟!..

الرابع: إن الشرط الأساس في التحكيم هو أن يتوخى الحكمان رضا الله تعالى، فهل يرضى الله تعالى بالمكر والخديعة؟! وهل يمكن

أن تترتب عليها الأحكام التي في مستوى خلع خليفة، وتنصيب آخر؟!
الخامس: قد نصت وثيقة الموادة على أن لا يعدو الحكمان
 كتاب الله، وسنة رسوله، فالتعدي عنهما يجعل عملهما باطلاً.. فلماذا،
 وبماذا يشمت أهل الشام بأهل العراق؟! هل يشمتون بأمر باطل؟!
ابن العاص يتباهى بمكيدته:

وقال عمرو بن العاص حين خدع أبا موسى:

خدعت أبا موسى خديعة شيطم يخادع سقبا في فلاة من
 الأرض
 فقلت له إننا كرهننا كليهما فنخلعهما قبل التلاتل
 والـ _____ دحض
 فإنهما لا يغضيان على قذى من الدهر حتى يفصلان على
 أمـ _____ ض
 فطاوعني حتى خلعت أخاهم وصار أخونا مستقيماً لدى
 القـ _____ بض
 وإن ابن حرب غير معطيهم الولا ولا الهاشمي الدهر أو بربع
 الحمض (1)

فرد عليه ابن عباس فقال:

(1) كذا في المصدر.

الأمض: الباطل والشك.

ونقول:

- 1 - إن مباهاة عمرو بن العاص بخديعته، وإقراره بها دليل على بطلان ما فعله، وأنه ليس له، ولا لأهل الشام أن يفرحوا بما جرى، لأن ذلك لم يدفع عنهم خطر تجدد الحرب، لأن الوثيقة نصت على أن مخالفتها تعيد الأمور إلى ما كانت عليه. ولا بد أن تعود الحرب التي أرادوا الفرار منها، فأوقعهم عمرو من جديد بما كانوا قد فروا منه.
- 2 - إن المباهاة بمخالفة الشريعة والحق فجور واضح، وخروج على تعاليم الدين. وهذا ما أشار إليه ابن عباس بقوله: «صار دينكم خلافاً لدين المصطفى».

صَدَّقَ الْخَبَرَ الْخُبْر:

وبعد.. فإن الشكوك التي كانت تحوم حول أبي موسى قد ظهر أنها لم تكن بلا منشأ، بل كان هناك ما يشير إلى أنه قد كان لمعاوية يد في اختيار هذا الرجل للتحكيم، ومما يدخل في هذا السياق: ما ذكروه، من أن معاوية، سأل أصحابه: من ترون علياً «عليه السلام» يختار؟! فأما نحن، فصاحبنا عمرو بن العاص..

ثم ذكر: أن لعلي «عليه السلام» خمسة رجال، وهم: ابن عباس، وقيس بن سعد، والأحنف، وعدي، وشريح بن هاني، وبعد أن وصف حالهم، قال:

«ومع هذا، إن الناس قد ملوا هذه الحرب، ولم يرضوا إلا رجلاً

له تقية، وكل هؤلاء لا تقية لهم.

ولكن انظروا أين أنتم من رجل من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» تأمنه أهل الشام، وترضى به أهل العراق؟!!

فقال عتبة: ذلك أبو موسى الأشعري(1).

فمعاوية قد حدد من يريد للتحكيم، وكان له ما أراد، عن طريق التدبير الخفي والماكر.. ولكنه لم يكن صادقاً حين وصف أبا موسى بأن أهل العراق يرضون به، فإن الصحيح هو أن الذين يرضون به منهم هم أصحاب القلوب المريضة، والعقول الضعيفة، وأصحاب الأهواء.. ولكنه أراد بكلامه هذا التعمية على ما كان دبره وأعدّه في الخفاء.

لا بد من الوفاء بالمدة:

قالوا:

وبعد ما جرى بين أبي موسى وابن العاص في دومة الجندل بلغ ذلك علياً «عليه السلام»، فقال: أما أنا، فقد أخبرتكم الأمر قبل أن يكون، وقد جهدنا أن يكون الحكم غير أبي موسى، فأببتم علي وجئتموني به مبرنساً، وقلتم: قد رضينا به، فاتبعت رأيكم.

والآن فلا سبيل إلى حرب القوم إلى انقضاء المدة التي كانت بيننا

(1) الإمامة والسياسة ج1 ص129 و (تحقيق الزيني) ج1 ص112 و (تحقيق

الشيري) ج1 ص149.

وبينهم (1).

ويبدو من كلمته الأخيرة: أن ثمة من كان متحمساً للشروع في الحرب مع أهل الشام قبل انقضاء المدة، فجاءه الجواب القاطع منه «عليه السلام»: أن مكر عمرو بن العاص بأبي موسى لا يسوّغ نقض العهد قبل الأجل المضروب، فلعل هناك من ينبغي إلى الحق في هذه المدة، ولعل فرصاً تسنح لتصحيح مسار الأمور، ولعل فعلة عمرو تكون من موجبات يقظة البعض من غفلته، ويميز بها بين أهل الصدق والوفاء، وأهل الغدر والمكر الأشقياء.. ولتكن هذه حجة أخرى له «عليه السلام» على مناوئيه..

توقع الحرب عند انقضاء المدة:

قال ابن أعم:

فعندها رجعت أهل العراق إلى عراقهم وهم عازمون على معاودة الحرب إذا انقضت المدة، ورجع أهل الشام إلى شامهم وهم على ذلك من أهل العراق.

وصار أبو موسى الأشعري إلى مكة، فأقام بها حياءً من علي بن أبي طالب (2).

ولست أدري ما معنى قول هؤلاء: إن أبا موسى أقام بمكة حياءً

(1) الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 217 و 218.

(2) الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 217.

من علي «عليه السلام»، ولماذا لا يقولون: أقام بها، لأنه رأى نفسه في مقام الخزي والخيبة؟! فإنه لم يظهر أن أبا موسى قد ندم على الجهد الذي بذله لإيصال ابن عمر إلى الخلافة، ولكن تكدر من عمرو بن العاص، لأنه أبطل جهوده هذه، وخيب ظنونه..

وحتى لو أن عمرواً وافق أبا موسى على تولية ابن عمر، فلا شك في أنهما سيواجهان نقمة أهل الحق، ومنهم علي «عليه السلام»، لأنهما لم يحكما بكتاب الله الذي نص على إمامة علي «عليه السلام» في آية إكمال الدين، وآية إبلاغ ما أنزل الله إليه في يوم الغدير، وآية الولاية للذي أتى الزكاة في حال الركوع.. وغيرها من الآيات الكثيرة، بالإضافة إلى كتاب الله وسنة الرسول الدالة عدم جواز نكث البيعة القائمة، وأن من خرج على إمامه فهو كافر، وغير ذلك.

أما معاوية، فسيرفض قرار الحكمين، لأنه يريد الخلافة لنفسه ولن يثنيه عن عزمه هذا حكم عمرو وأبي موسى، وقد حارب وصي الأوصياء، وبغى عليه من أجلها، فهل يتركها لابن عمر؟! فأبو موسى سيكون خائباً في مسعاه على كل حال..

ولكن خيبته كانت مزدوجة هنا، فهو قد فشل في تحقيق مأربه أولاً، ثم خرج من هذا الأمر مخدوعاً مهاناً، ضئيلاً موصوماً بوصمة التغفيل والخيانة ثانياً.

القضاء والقدر في صفين:

ومما جرى في أعقاب صفين ما أشار إليه ابن أعثم الذي قال:

فوثب إلى علي بن أبي طالب «رضي الله عنه» رجل من أهل الكوفة، فقال: يا أمير المؤمنين! أخبرني عن مسيرنا إلى أهل الشام وقتالنا إياهم أكان بقضاء من الله وقدر؟!!

فقال علي «عليه السلام»: ويحك يا شيخ! والله خالق الحبة، وبارئ النسمة، ما وطننا موطناً، ولا هبطنا وادياً، ولا علونا تلة إلا بقضاء من الله وقدر.

فقال الرجل: فعند الله أحتسب غناي [عنائي] يا أمير المؤمنين!

فقال علي: ولم ذلك؟!!

فقال: إني ما أرى لي ههنا من الأجر شيئاً.

فقال علي «رضي الله عنه»: بلى يا شيخ! لقد أعظم الله لكم الأجر على سيركم وأنتم سائرون، وعلى منصرفكم وأنتم منصرفون، وعلى مقامكم وأنتم مقيمون.

ثم قال علي «رضي الله عنه»: ويحك يا شيخ! لعلك تظن أن ذلك إنما كان قضاء لازماً، وقدرًا حتمًا؟!!

قال: أظن يا أمير المؤمنين!

فقال علي «رضي الله عنه»: ليس ذاك كما ظننت، إنه لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب، وذهب الوعد والوعيد، ولم يكن يأتي من الله لائمة لمذنب، ولا محمداً لمحسن.

فقال الرجل: كيف هذا يا أمير المؤمنين؟! بينه لي حتى أعلم.

فقال علي: ويحك! إن الله تبارك وتعالى أمر تخبيراً، ونهى تحذيراً، وكلف يسيراً، لم يعص مغلوباً، ولم يكلف تعنتاً، ولم يرسل الأنبياء عبثاً، ولم ينزل الكتب لعباً، (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ) (1).

قال: فوثب الرجل من بين يديه مستبشراً، ثم أنشأ يقول:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته يوم النشور من الرحمن
 رضا _____ وانا
 وضحت من ديننا ما كان مشتبهاً جزاك ربك عنا فيه إحسانا
 فليس معذرة في فعل فاحشة ما كنت ذاكرها فسقاً
 وعص _____ يانا
 لا لا ولا قائلأ الرب أوقعه فها عبت إذأ يا قوم
 ش _____ يطانا
 ولا أراد ولا شاء الفسوق ولا قلت الولي له ظلماً
 وع _____ دوانا
 نفسي الفداء لخير الناس كلهم بعد النبي علي الخير
 م _____ ولانا
 أخي النبي ومولى المؤمنين معاً وأول الناس تصديقاً
 وإي _____ مانا
 وبعل بنت نبي الله فاطمة أكرم بها شرفاً سراً

(1) الآية 27 من سورة ص.

وإعلاننا(1)

ونقول:

لا حاجة إلى الإعادة:

تقدم الحديث عن الفرق بين القضاء والقدر في كتابنا هذا في موردين:

أولهما: في الجزء 24 في فصل: سلوني قبل أن تفقدوني. تحت عنوان: «أخبرني عن القدر:».

ثانيهما: في الجزء 24 في الفصل الثالث الذي هو بعنوان: من قتال صفيين.. نصوص وآثار، ثم في الفصل الرابع، الذي هو بعنوان: وقفات مع الفصل السابق. تحت عنوان: «الموت بنظر علي» عليه السلام:». فلا حاجة إلى إعادة الكلام هنا..

غير أننا نكتفي بذكر فقرة واحدة أوردها الشيخ محمد عبده في

(1) الفتوح (ط دار الأضواء) ج 4 ص 217 و 218 وراجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 4 ص 17 قصار الحكم، الحكمة رقم 78 ورسائل المرتضى ج 2 ص 242 وروضة الواعظين ص 40 و 41 والفصول المختارة للمرتضى ص 70 - 72 والأمالى للمرتضى ج 1 ص 104 و 105 والطرائف لابن طاووس ص 326 و 327 وبحار الأنوار ج 5 ص 13 و 14 وفهرست منتجب الدين ص 242 وتاريخ مدينة دمشق ج 42 ص 512 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 227 و 228.

شرح نهج البلاغة، حيث قال:

«..القضاء: علم الله السابق بحصول الأشياء على أحوالها، وأوضاعها. والقدر: إيجاده لها عند وجود أسبابها. ولا شيء منهما يضطر العبد لفعل من أفعاله. فالعبد وما يجد من نفسه من باعث الخير والشر.

ولا يجد شخص إلا أن اختياره دافعه إلى العمل. والله يعلمه فاعلاً باختياره إما شقيماً به، وإما سعيداً. والدليل ما ذكره الإمام..».

لا أرى لي من الأجر شيئاً:

وقد لفت نظرنا: مسارعة ذلك الشيخ إلى إظهار حسرته على تعبته، حيث فهم خطأ: أن معنى القضاء والقدر هو حتمية حصول فعل الإنسان على سبيل الجبر والتصريف الإلهي المباشر، وذلك معناه: أنه لا ثواب له على الجهد الذي بذله العبد، والعمل الذي عمله، فقال ذلك الشيخ: إن كان الأمر كذلك، «إني ما أرى لي ها هنا من الأجر شيئاً». فلما بين له «عليه السلام»: أن له الأجر العظيم، والثواب الجزيل من الله الكريم على ما يختاره ويبادر إليه من فعل، وثب مستبشراً وقال شعره الذي دل به على أنه قد فهم ما ألقاه إليه «عليه السلام»، من أن القضاء والقدر لا يساوق الجبر الإلهي، ولا يلزم حتمية حصول الأفعال خارج دائرة الإختيار، لأن الله تعالى أمر الإنسان ونهاه، وللإنسان أن يطيع وأن يعصي، فإذا اختار الإنسان الطاعة، واجتمعت أسبابها - التي منها إختيار

الإنسان - تحتم الفيض الإلهي على المسبب، فيجسد العمل نفسه،
والتي منها تحقق ويظهر على صفحة الوجود.

أبو موسى يتشبه بالطحلب:

قال المنقري:

حدثني عمر بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن طائوس
قال: سألت أبا موسى وهو يطوف بالبيت، فقلت له: أهذه الفتنة التي
كنا نسمع بها؟!!

قال: ابن أخي، هذه حيصة من حيصات الفتن، فكيف بكم إذا
جاءتكم المثقلة الرداح، تقتل من أشرف لها، وتموج بمن ماج
فيها؟! (1).

الرداح: الثقيلة، أو الكتيبة الثقيلة الجرارة.

ونقول:

1 - إن أبا موسى الذي أصبح يعيش الخذلان، والفشل والخيبة، لم
يعد يجد ما يبرر به فشله هذا إلا الإحالة على المجهول، والأمور
المبهمة والغائمة. وتحاشي الخوض في التفاصيل، والنأي بالنفس عن
التدقيق والتحقيق، والإحتجاج، ووضع النقاط على الحروف..

(1) صفين للمنقري ص 550 و 551 وراجع: المصنف لابن أبي شيبه ج 8
ص 672 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 242 و 243 وكتاب
الفتن للمروزي ص 32.

وقد أسعفه طاووس حين طرح عليه هذا السؤال حال الطواف، فإنه فتح له باباً يهرب منه، وهو ادعاء أن ما يجري هو من الفتن التي كانوا يسمعون بها، فاغتنم أبو موسى الفرصة، وأكد له أنها من حيصات الفتن..

مع أن هذا غير صحيح، لأن الفتنة هي تلك اللوابس التي لا يعرف وجه الحق فيها.. والحق في كل ما جرى لعلي «عليه السلام» مع خصومه واضح كالشمس، ويكفي فيه:

أولاً: ويكفي في دفع هذه الشبهة أيضاً: قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» لعلي «عليه السلام»: علي مع الحق والحق مع علي.

أو: علي مع القرآن..

ثانياً: يكفي في دفع هذه الشبهة أيضاً بيعة الغدير. وأن الذين بايعوا علياً «عليه السلام» بعد عثمان هم الذين بايعوا أبا بكر وعمر..

ثالثاً: قول النبي «صلى الله عليه وآله» لعمار: تقتلك الفئة الباغية..

2 - إن الحديث عن أن ما يجري كان من الفتن، أو من حيصاتها يتضمن إدانة للأشعري نفسه، لأنه إذا كان من الفتن التي لا يعرف وجه الحق فيها، فلماذا رضي بأن يكون حكماً، يريد منه أن يستخرج حكم الله تعالى من كتاب الله وسنة رسوله «صلى الله عليه وآله»؟!!

وإن لم تكن فتنة، فلماذا ادعى لطاووس أنها من الفتن ومن حيصاتها.. أليس هذا من الكذب، والتدليس على الناس؟!!

هل هذا اللعن من المقابلة بالمثل؟!:

وكان علي «عليه السلام» [بعد الحكومة] إذا صلى الغداة والمغرب وفرغ من الصلاة يقول: اللهم العن معاوية، وعمرواً، وأبا موسى، [وأبا الأعور السلمي]، وحبيب بن مسلمة، والضحاك بن قيس، والوليد بن عقبة، وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد [والمغيرة، وبسر بن أرطأة، ومروان بن الحكم].

فبلغ ذلك معاوية، فكان إذا قنت لعن علياً [والأشتر]، وابن عباس، وقيس بن سعد، والحسن والحسين⁽¹⁾.

ونقول:

قد يتوهم متوهم:

أولاً: أنه إذا كان علي «عليه السلام» هو البادئ بلعن معاوية

(1) صفين للمنقري ص 552 وبحار الأنوار ج 33 ص 303 ومستدرک سفينة البحار ج 9 ص 266 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 794 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 260 وراجع ج 4 ص 79 و ج 13 ص 315 وأنساب الأشراف (ط الأعلمي سنة 1394 هـ) ص 351 و 352 وتاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 71 و (ط أخرى) ج 6 ص 40 و (ط الأعلمي) ج 4 ص 52 والكامل في التاريخ ج 3 ص 333 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 178 وينايع المودة ج 2 ص 26 و 27 والنصائح الكافية لابن عقيل ص 26 و فلك النجاة لفتح الدين الحنفي ص 44 وشرح الأخبار ج 2 ص 535.

وأصحابه، فإن معاوية يكون معذوراً في لعنه علياً «عليه السلام»
وأصحابه.. وليس عليه في ذلك غضاضة، لأنه من المقابلة بالمثل.
ولا أقل من أن ذنب معاوية في صورة المقابلة بالمثل أقل منه
فيما لو كان هو البادئ باللعن.

ثانياً: لماذا يلجأ علي «عليه السلام» إلى أسلوب اللعن؟!!

ألم يكن في غنى عنه؟!!

أليس هذا أسلوب الفاشل العاجز؟!!

كما أنه لم يكن يليق به أن ينزل إلى هذا المستوى، وهو الرجل
العظيم في أخلاقه وعلمه، وفضائله..

وأليس هذا من السباب العرفي الذي نهى علي «عليه السلام»
نفسه أصحابه عنه في صفين بالذات حسبما تقدم؟! فلماذا يبادر هو
إلى الوقوع فيما نهى غيره عنه.

وحتى لو كان معاوية هو الذي بدأ بالسب، فإن من المناسب أن
يترفع «عليه السلام» عن مقابلته بالمثل، ويعمل بقوله تعالى: (وَلَا
تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ
وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ) (1).

وقال الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت: لا

(1) الآية 34 من سورة فصلت.

يعني

ونجيب عن التوهم الأول:

بأنه إذا كان «عليه السلام» هو البادئ بلعن معاوية وأصحابه، فلا يسوغ لمعاوية أن يقابله بالمثل، لأن الأمر لا ينظر إليه بهذه الطريقة، بل ينظر إليه من ناحية الإستحقاق وعدمه..

والدليل على ذلك: أنه يجوز للأنبياء والأوصياء، وسائر الناس لعن إبليس، والظالمين والكاذبين، والكافرين..

فلا يعني ذلك أنه يجوز لهؤلاء أن يقابلوهم بالمثل، فيلعنون الأنبياء والأوصياء والمؤمنين.

وإذا لعن الله الظالم والمتكبر الجبار، فلا يجوز لهؤلاء أن يتجرأوا على ساحة قدس الله والعياذ بالله..

بل لعنة النبي والولي، ولعنة الله لبعض الناس إنما هي لاستحقاقهم اللعنة..

ولأجل ردعهم عنها.

ولأجل ردع الناس عن التآسي بهم في الفعل الذي جوز لعنتهم.

فاتضح بذلك: أن لعن معاوية لعلي «عليه السلام» الذي هو وصي النبي، وهو مع الحق والحق معه، بلا مبرر، بل هو من أعظم الأوزار.

والمقابلة بالمثل إنما هي فيما إذا كان الفعل الأول قد صدر على

سبيل العدوان والتجني. لا مطلقاً..

بل في بعض الحالات لا تجوز المقابلة بالمثل حتى في صورة العدوان، فمثلاً: لو أن أباً مسلماً لعن ابنه، أو ضربه، فهل يجوز لابنه أن يقابله بالمثل؟!!

وأما الجواب عن التوهم الثاني وتشعباته، فكما يلي:

ألف: قد اتضح مما ذكرناه: أن لعن علي «عليه السلام» لمعاوية وأصحابه إنما هو لاستحقاق معاوية وأصحابه ذلك، لأنهم هم القاسطون الذين كانوا لجههم حطباً.

والهدف من لعنهم - كما تقدم - هو ردعهم. وتحذير الناس من الكون معهم، والتأسي بهم، والأخذ منهم، فكان ذلك عملاً منه «عليه السلام» بالواجب.

ب: قد ظهر مما ذكرناه آنفاً: أنه «عليه السلام» لم يكن بالخيار في أن يلعن، أو أن لا يلعن، لكي يقال: لماذا لجأ إلى هذا الأسلوب، الذي كان في غنى عنه؟! وذلك لما قلناه، من أنه «عليه السلام» قد عمل بالواجب، لأن هناك مصلحة لازمة التحصيل من خلال امتثال هذا التكليف.

ج: قد ظهر: أن هذا ليس أسلوب العاجز، بل هو أسلوب المسؤول، الذي تقع على عاتقه مسؤولية لا بد له من إنجازها، وقد فعل ذلك..

د: إن علياً «عليه السلام» لم يكن يلعن معاوية وهو في زاوية

المنزل، بل كان بصدد جمع الجيوش لمعاودة الحرب، وحسم الأمر عن هذا الطريق.. فلا يصح أن يقال: إنه لجأ إلى أسلوب العاجز والفاشل.. لأن هذا القول يستبطن التخلي عن أسلوب الشجاع، وهو لم يتخل عنه، بل استعمل الشجاعة في ميدان القتال، والشجاعة في الجهر بالإدانة، وإظهار التقرب إلى الله تعالى بها..

هـ: إنه «عليه السلام» لم يخالف في عمله هذا الآداب والأخلاق.. وإلا فهل يصح أن يقال: إن الله تعالى ورسوله وأنبيأؤه وأوصيأؤهم قد استعملوا أسلوب الفاشل والعاجز، ونزلوا إلى مستوى غير لائق، وخالفوا أدب الخطاب، وما يفرضه الخلق الحميد الرفيع، والعلم والفضل والكرامة، وما إلى ذلك؟!!

و: إن وصف الإنسان بما فيه، أو الدعاء عليه بما يستحقه ليس سباً، بل السباب هو السعي لإنقاص قدره بإفراغ أو صاف عليه لا تناسبه، ولا تليق بمقامه، كأن يوصف بأنه حمار مثلاً.. وهذا لم يحدث، والذي حدث هو الدعاء عليهم والطلب من الله أن يبعدهم من ساحة رحمته بسبب أفعالهم الشنيعة التي يصرون عليها، ولا يرضون بالإقلاع عنها.

ز: وأما وصف الإنسان بما فيه، وبيان حاله وأعماله، فهو الذي أمر «عليه السلام» أصحابه به حين نهاهم عن السب في صفين، فقال: «ولكنكم لو وصفتم أعمالهم، وذكرتم حالهم، كان أصوب في

القول، وأبلغ في العذر»(1).

ح: قد ظهر أن هذا المورد ليس من موارد قوله تعالى: (ادْفَعْ بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ..)(2).. بل هو من الموارد التي أمر الله تعالى بالشدة فيها على أهل الباطل والبطش بهم، وفضح أحوالهم، وتحذير الناس من الوقوع في الأفخاخ التي ينصبونها لهم..
ما بلغ من حبك علياً ×:

روى المنقري، عن عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي قال: سمعت تميم بن حذيم الناجي يقول: لما استقام لمعاوية أمره لم يكن شيء أحب إليه من لقاء عامر بن واثلة، فلم يزل يكتبه ويلطف حتى أتاه، فلما قدم ساءله عن عرب الجاهلية.

قال: ودخل عليه عمرو بن العاص ونفر معه، فقال لهم معاوية: تعرفون هذا؟! هذا فارس صفين وشاعرها!! هذا خليل أبي الحسن.

قال: ثم قال: يا أبا الطفيل، ما بلغ من حبك علياً؟!!

قال: حب أم موسى لموسى.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص185 الخطبة 206 وبحار الأنوار ج32 ص561 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج5 ص27 وج8 ص213 وميزان الحكمة ج2 ص1236 والمعيان والموازنة ص137 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج11 ص21.
(2) الآية 96 من سورة المؤمنون.

قال: فما بلغ من بكائك عليه؟!!

قال: بكاء العجوز المقلات، والشيخ الرقوب. إلى الله أشكو

تقصيري!

فقال معاوية: ولكن أصحابي هؤلاء لو كانوا سئلوا عنى ما قالوا
فيّ ما قلت في صاحبك.

قال: إنّنا والله لا نقول الباطل.

فقال لهم معاوية: لا والله، ولا الحق.

قال: ثم قال معاوية: هو الذى يقول:

إلى رجب السبعين تعترفوننى مع السيف في خيل وأحمى
عديها

وقال معاوية: يا أبا الطفيل، أجزها.

فقال أبو الطفيل:

زحوف كركن الطود كل كتيبة إذا استمكنت منها يفل شديدها

كأن شعاع الشمس تحت لوائها مقارمها حمير النعام

وسودها

شعارهم سيما النبي وراية بها ينصر الرحمن ممن

يكدها

لها سرعان من رجال كأنها دواهي السباع نمرها

وأسودها

يمورون مور الموج ثم ادعائهم إلى ذات أُنْدَادٍ كثير عديدها
إذا نهضت مدت جناحين منهم على الخيل فرسان قليل
ص_____ دودها
كهول وشبان يرون دماءكم طهوراً وثارات لها
تس_____ تقيدها
كأنى أراكم حين تختلف القنا وزالت بأكفال الرجال لبودها
ونحن نكر الخيل كراً عليكم كخطف عتاق الطير طيرا
تص_____ يدها
إذا نعت موتى عليكم كثيرة وَعَيَّتْ أمور غاب عنكم
رش_____ يدها
هنالك [حيث] (1) النفس تابعة الهدى ونار إذا ولت وأز شديدها
فلا تجزعوا إن أعقب الدهر دولة وأصبح مناكم قريبا بعيدها

فقالوا: نعم، قد عرفناه، هذا أفحش شاعر، وألم جليس.

فقال معاوية: يا أبا الطفيل، أتعرف هؤلاء؟!!

قال: ما أعرفهم بخير، ولا أبعدهم من شر.

فأجابه [أيمن بن] خريم الأسدي:

إلى رجب أو غرة الشهر بعده

(1) زدناها ليستقيم الوزن والمعنى.

يصبحكم حمر المنايا وسودها

ثمانين ألفاً دين عثمان دينهم

كتائب فيها جبرئيل يقودها

فمن عاش عبداً عاش فينا ومن يمت

ففى النار يسقى، مهلها وصديدها(1)

التنافس في حب علي ×:

وقال طلبة بن قيس بن عاصم المنقري:

إذا فاز دوني بالمودة(2) مالك وصاحبه الأدنى عدي بن حاتم

وفاز بها دوني شريح بن هانئ ففيم ننادى للأمور العظام

ولو قيل من يفدي علياً فديته بنفسك يا طلب بن قيس بن

عاصم

لقلت نعم تفديه نفس شحيحة ونفدي بسعد كلها حي هاشم(3)

(1) صفين للمنقري ص 544 - 556 وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج 16

ص 377 و 278 والوافي بالوفيات ج 16 ص 334 و 335 وشرح إحقاق

الحق (الملحقات) ج 31 ص 526 و 527 عن تاريخ مدينة دمشق (ط

دار البشير) ج 5 ص 618.

(2) المراد: مالك الأشر.

(3) صفين للمنقري ص 553 و 554.

إيضاحات:

المقلات: التي لا يبقى لها ولد.

الرقوب: الذي لا يبقى له ولد.

السرعان: أوائل القوم المستبقون إلى الأمر.

تستقيدها: تطلب القود فيها. وهو قتل النفس بالنفس.

الأكفال: جمع كفل - بالكسر - وهو الذي لا يثبت على ظهور

الخيال.

الطود: الجبل العظيم.

المقارم: لعل المراد بها موضع القرامة، وهي الجلدة المقطوعة من أنف البعير. أو مأخوذة من القرام. وهو الستر الأحمر، أي تلك الألوية مأخوذة من ريش النعام الأحمر والأسود.

المُهَل: الصفر المذاب، وقيل: الذي يبقى في أصل الزيت المغلى.

الصدید: ماء الجرح الرقيق المختلط بالدم. وقيل: الحميم أغلي

حتى خثر.

ونقول:

لماذا يستقدم معاوية أصحاب علي؟!×:

والمراجع للنصوص التاريخية يجد: أن معاوية لم يزل يستقدم

أصحاب أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى الشام عاصمة ملكه،

ويطارحهم بعض الأمور، ويصارحهم، وربما يقسو عليهم، بل إنه هو

وغيره من الحكام الأمويين وغيرهم كانوا يطلبون أحياناً حتى من الأئمة «عليهم السلام» القدوم عليهم وزيارتهم.. وتقدمت بعض النماذج من ذلك، وهذا المورد نموذج آخر منها..

وربما كان من جملة أهدافهم:

1 - محاولة إذلال هؤلاء الكبار، وتأكيد هيبتهم وحاكمتهم أمامهم وأمام الناس.. من عشائريهم وغيرهم، والتباهي أمامهم بسلطانهم، وجبروتهم..

2 - الوقوف على ما يفكر به هؤلاء الصفوة، وعلى نظرتهم لملكهم وسلطانهم. ومعرفة مدى ولائهم لهم، وإلى أي حد يمكنهم الشعور بالأمن من قبلهم.. وإلا، فسيكون في وسعهم تدبير أمر التخلص منهم، ولو بشربة من عسل!!

3 - التشفي منهم، وإسماعهم الكلام الجارح على لسان العتاة والسفهاء الذين يحيطون بالحاكم، إن لم يمكنه هو تولى ذلك منهم..

4 - التودد إلى قبائلهم، ومحاولة ربطهم بعجلة حكمهم، وإبعادهم قدر الإمكان عن الأجواء التي يظنون أنها معادية لهم، وربما لا يروق لهم استغراق أولئك الناس فيها..

ولعل ما جرى لأبي الطفيل يدخل في هذا السياق..

حسد معاوية:

وقد عبر معاوية عن أنه قد كان في نفسه ما فيها على أصحابه،

لأنه لا يجد لديهم القدر الكافي من الحب له، إن لم نقل: إنه لا يجد لديهم شيئاً من الحب في مقابل هذا الحب الغامر الذي يجده لدى أصحاب علي لعلي «عليه السلام»، مع أن علياً «عليه السلام» لم يكن على قيد الحياة أصلاً، ليتوهم متوهم أنهم يتزلفون إليه، ويدعون، أو يبالغون فيما يدعونه من حب له..

بل هم يجهرون بهذا الحب حتى أمام أعدى أعدائه، مع ما في ذلك من الخطر الشديد والأكيد على حياتهم، بسبب هذا الحب بالذات.. فكيف مع هذا التظاهر، بل والتفاخر به، والحسرة على التقصير فيه، وعلى عدم القدرة على الحصول على المزيد منه.

تحريض معاوية أصحابه على أبي الطفيل:

وقد رأينا كيف كان معاوية يحرض أصحابه على أبي الطفيل، ويذكي حماسهم للوقعة به، وشتمه بكل ما يقدرون عليه.. ولكن أبا الطفيل لم يكن خواراً، ولا جباناً، فلم يدع مجالاً لمقال، ولا محلاً لسؤال..

وكان الشعر الذي قاله بطلب معاوية قد أخرسهم، وعقد ألسنتهم. وكان شعر أيمن بن خريم مجرد ادعاءات فارغة، يعرف الناس كلهم كذبها، وبأنها غير ذات موضوع.

وبهذا يكون الحديث عن حرب صفين قد انتهى عند هذا الحد. والحمد لله أولاً وآخراً، وباطناً وظاهراً.. والصلاة والسلام على

عباده الذين اصطفى، محمد وآله الطاهرين..

القسم السابع:

إلى استشهاد علي ..x

الباب الأول:

قبل وقعة النهروان..

الفصل الأول: الفصل الأول: إحتجاجات ابن عباس..

الفصل الثاني: إحتجاجات أمير المؤمنين × على الخوارج..

الفصل الثالث: حكم الله أنتظر فيكم..

الفصل الرابع: من حروراء.. إلى النهروان..

الفصل الخامس: راسلهم إلى أن قتلوا رسوله..

الفصل السادس: الخطب الثلاث..

الفصل السابع: كذب المنجمون.. ولو صدقوا..

الفصل الأول:

احتجاجات ابن عباس..

الخوارج في أيام الهدنة:

إن من الواضح: أن الأشهر اليسيرة التي تلت حرب صفين، واستمرت إلى شهر رمضان موعد اجتماع الحكيمين في دومة الجندل كانت فترة سكون وركون من ناحية التحركات العسكرية، وبذل الجهد في الإعداد والإستعداد، لأن الناس قد عرفوا أن علياً «عليه السلام» لا يمكن أن ينقض عهده ووعده الذي أعطاه بالموادعة إلى حين ظهور نتيجة التحكيم..

كما أنه لم يكن لدى معاوية أي مبرر للقيام بأعمال عدائية ضد أمير المؤمنين «عليه السلام»، لأن ذلك سيعتبر نقضاً للعهد، ولن يسكت عليه علي «عليه السلام» أبداً.. وليس ذلك في صالح معاوية في شيء..

ولكن هذه الفترة لم تكن هادئة تماماً، فقد كانت هناك بذرة نجت، وتكونت، وأنتجت زرعاً رديئاً وخبثاً، وهي البذرة التي زرعتها يد المكر والخداع من خلال مكيدة رفع المصاحف في صفين.. حيث انبرى القراء الذين كانوا موضع تكريم من الناس لفرض إيقاف

الحرب على الإمام «عليه السلام» وعلى سائر الناس المخلصين، تحت طائلة التحول من أنصار يحاربون القاسطين إلى أعداء، يحاربون أهل الإيمان ويقتلونهم..

ومن الواضح: أن هذه الجماعة كانت مصابة بالعديد من العاهات والأمراض الكامنة التي ظهرت أعراضها فجأة، وقد تفاعلت هذه الأمراض فيما بينها، وانتشرت بسرعة، واستعدت للفتك في جسم الأمة، وكأنها أورام سرطانية خبيثة، سرعان ما ضربت وانتشرت في كل جراحة وكل عرق كان لها سبيل إليه.

وكان من أهم أعراض هذا الداء: داء الجهل، والغرور والعجب، والعناد، والتعصب، واللجاج، والتعجرف، وحب الدنيا، والرياء، والإنقياد للهوى، وخفة العقل، والسفه والرعونة، والميول بحيث لم يعد لعقولهم دور في حياتهم، فصاروا كما قال فيهم علي «عليه السلام»: أخفاء الهام، سفهاء الأحلام..

وقد كان لهؤلاء الناس نشاط متسارع، دعاهم إلى الخروج أكثر من مرة لحرب أمير المؤمنين «عليه السلام»، ولكن أمير المؤمنين «عليه السلام» تأتي بهم وطاولهم، وبذل قصارى جهده في إقناعهم، وإعادتهم إلى الصواب، واستمرت محاولاته هذه أشهراً عديدة كما سنرى.. فلا بد من إلقاء نظرة على بعض ما جرى بينه وبين هؤلاء القوم لنصل من ثم إلى عرض ما كان منهم في حروبهم لعلي «عليه السلام».

ونحن وإن كنا قد ألفنا كتاباً في مجلدين بعنوان: «علي «عليه

السلام» والخوارج»، ولكن سياق الكلام عن الخوارج في كتابنا هذا «الصحيح من سيرة «عليه السلام»..» يختلف عن سياقه في ذلك الكتاب، كما أن الشؤون والأحوال التي يتم التعرض لها هنا تختلف عما تعرضنا له هناك، وإن كنا قد نحتاج إلى مراجعة بعض ما ذكرناه من نصوص في ذلك الكتاب.. فلا يمكن الإستغناء بأحدهما عن الآخر، فليلاحظ ذلك..

الخوارج إلى حروراء:

قلنا آنفاً: إن الخوارج قد بدأت حركتهم في صفين على شكل تناقضات واختلافات وتباغض، وأقبلوا إلى الكوفة وهم يتدافعون، ويتشائمون ويضطربون بالسياط الطريق كله.

فلما دخل علي «عليه السلام» الكوفة لم يدخلوا معه حتى أتوا حروراء، فنزل بها منهم اثنا عشر ألفاً.. ونادى مناديهم: إن أمير القتال شبت بن ربيعي، وأمير الصلاة عبد الله بن الكواء، والأمر شورى بعد الفتح، والبيعة لله على الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر(1).

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج5 ص63 و 64 و (ط الأعلمي) ج4 ص46 وأنساب الأشراف ج3 ص 114 و (ط مؤسسة الأعلمي) ص342 والكامل في التاريخ ج3 ص326 وبحار الأنوار ج33 ص388 والمعيان والموازنة ص194 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص499 والثقافات لابن حبان ج2 ص295 ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج2

وقال ابن أعثم:

فبينما علي «كرم الله وجهه» مقيم بالكوفة ينتظر انقضاء المدة التي كانت بينه وبين معاوية، ثم يرجع إلى محاربة أهل الشام، إذ تحركت طائفة من خاصة أصحابه في أربعة آلاف فارس، وهم من النساك العباد أصحاب البرانس، فخرجوا عن الكوفة، وتحزبوا، وخالفوا علياً «كرم الله وجهه» وقالوا: لا حكم إلا لله، ولا طاعة لمن عصى الله.

قال: وانحاز إليهم نيف عن ثمانية آلاف رجل ممن يرى رأيهم.
قال: فصار القوم في اثني عشر ألفاً، وساروا حتى نزلوا بحروراء (1).

ونقول:

البرانس: جمع برنس، وهو ثوب يكون غطاء الرأس فيه ملتصقاً ومتصلاً به.

التناقض والإختلاف:

إن النص المنقول آنفاً عن الطبري يقول: إن الخوارج لم يدخلوا إلى الكوفة مع أمير المؤمنين «عليه السلام»، بل ذهبوا مباشرة إلى

ص369 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص527 وعن مروج

الذهب ج2 ص405 وراجع: نفس الرحمن للطبرسي ص260.

(1) راجع: الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج4 ص251.

حروراء.

لكن ابن أعثم يقول: إنهم خرجوا إلى حروراء بعد أن استقر «عليه السلام» وأقام بالكوفة ينتظر انقضاء المدة.. ثم يرجع إلى محاربة أهل الشام، مما يعني: أن خروجهم إلى حروراء كان بعد حصول التحكيم في دومة الجندل.

فقد يقال: إن مراد الطبري: أنهم قد تلوموا في ظاهر الكوفة مدة من الوقت.. ربما تكون مدة تلومهم قد طالت إلى ما بعد التحكيم، ثم قصدوا حروراء، ونزلوا بها، وكانوا أربعة آلاف، ثم تكاملوا حتى صاروا اثني عشر ألفاً..

وبذلك لا يبقى هناك تناقض أو اختلاف بين روايتي الطبري وابن أعثم.

وقد يكون مكوثهم في ظاهر الكوفة لم يطل، ثم ذهبوا إلى حروراء، فاستقروا فيها إلى ما بعد التحكيم في دومة الجندل، ثم ذهبوا إلى النهروان.

وحروراء تبعد عن الكوفة حوالي ميلين.

من هو أمير الخوارج؟!:

يقول الطبري: إن عبد الله بن الكواء كان أمير الصلاة. أما أمير القتال فهو شبت بن ربيعي..

لكن ابن أعثم يقول: إنهم أمّروا عليهم ابن الكواء، ولم يذكر شبت

بن ربيعي.

وقد يقال: إن الأمير المطلق هو أمير الصلاة، وهو الأهم، والأوثق في أنفسهم، وربما يكون اختيارهم له لأجل تميزه بالعلم بنظرهم..

أما أمير القتال فهو أشبه بالذي يختاره الحاكم لينوب عنه في قيادة الجيش، وتدبيره أموره تحت نظر ذلك الحاكم نفسه.

والشاهد على ذلك: أن عبد الله بن الكواء - كما يظهر من كلام ابن أعثم - كان هو القائد للثمانية آلاف الذين انحاز بهم إلى الأربعة آلاف الذين سبقوه إلى حروراء.

كما أنه بعد الإحتجاج قد رجع وانضم إلى علي «عليه السلام» في ثمانية آلاف، ودخل بهم الكوفة، كما سيأتي إن شاء الله.

وذلك يدل على أنهم كانوا يرونه أميرهم، وقائدهم، فهم مع من كان، وفي أي موقع كان.

ويشهد لذلك أيضاً: أن بعض المصادر قد أطلقت الكلام، وقالت: إن أميرهم كان ابن الكواء، ولم تذكر شيبث بن ربيعي⁽¹⁾.

أما أبو هلال العسكري، فيقول:

(1) راجع: أنساب الأشراف ج 3 ص 127 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 271.

كان أميرهم أول ما اعتزلوا ابن الكواء، ثم بايعوا عبد الله بن وهب الراسبي (1).

قومي رؤوس كلهم:

إن تعدد أمراء الخوارج من أول يوم ظهورهم يدل على أن هؤلاء القوم سيكونون على حالة من التقلب والإختلاف في الآراء، وأنهم يصعب انقيادهم لبعضهم، لشدة غرورهم، وعجبهم بأنفسهم، ولعاهات أخلاقية أخرى.. وقد تأكد ذلك لاحقاً، حيث كانوا دائماً ينقسمون إلى مجموعات صغيرة يدّعي واحد من كل مجموعة الإمارة لنفسه على المجموعة التي ترضاه، ثم ما أسرع ما تنقسم تلك المجموعة إلى مجموعات أخرى، ولكل واحدة أميرها أيضاً.. وهكذا.

وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على عدم وجود ضوابط لديهم، وعلى سهولة نقضهم للعهود، ثم هو يدل على أن كلاً منهم يرى نفسه رأساً.. فكانما عناهم الشاعر بقوله:

قومي رؤوس كلهم أرايت مزرعة البصل

كما أن ذلك يدل على أن عملهم قد كان بأهوائهم، ولا يستندون فيه إلى آية أو رواية، أو ضابطة، أو مبدأ أخلاقي، أو إنساني، أو تبيان إجتماعي، أو نحو ذلك.

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 271 وبحار الأنوار ج 33

ص 347 و 348 عنه.

ويبدو: أن اختيارهم في بداية امرهم لابن الكواء، ولشبت بن ربيعي، أو غيرهما لم يكن استناداً إلى ضابطة لديهم، بل كان بفعل الإنسياق مع بعض المؤثرات التي قد تكون هي الخوف، أو الطمع، أو الإنبهار بصوته، أو بكلامه المنمق، أو بشكله، أو لأجل كثرة عشيرته، أو لغير ذلك من أسباب مادية، أو إحياءات لاشعورية.

ابن عباس رسول علي ×:

قال ابن أعثم:

1 - فدعا علي «رضي الله عنه» بعبد الله بن عباس فأرسله إليهم، وقال: يا بن عباس! امض إلى هؤلاء القوم، فانظر ما هم عليه، ولماذا اجتمعوا.

[وكان من وصيته «عليه السلام» لابن عباس لما بعثه إليهم: «لا تخاصمهم بالقرآن، فإن القرآن حمال ذو وجوه، تقول ويقولون. ولكن حاججهم (خاصمهم) بالسنة، فإنهم لن يجدوا عنها محيصاً» (1)]

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 136 الكتاب رقم 77 وبحار الأنوار ج 2 ص 245 وج 33 ص 376 ومستدرک سفينة البحار ج 8 ص 200 و 490 وريبع الأبرار ج 1 ص 691 وميزان الحكمة ج 3 ص 2535 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 71 وراجع: الإتيقان في علوم القرآن ج 1 ص 410 والعقود الفضية ص 60 عنه، وراجع: النهاية

ثم يتابع ابن أعثم، فيقول:

فأقبل عليهم ابن عباس، حتى إذا أشرف عليهم ونظروا إليه ناداه بعضهم وقال: ويلك يا بن عباس! أكفرت بربك كما كفر صاحبك علي بن أبي طالب؟!!

فقال ابن عباس: إني لا أستطيع أن أكلمكم كلكم، ولكن انظروا أيكم أعلم بما يأتي ويذر فليخرج إلي حتى أكلمه.

قال: فخرج إليه رجل منهم يقال له: عتاب بن الأعرور الثعلبي حتى وقف قبالته، وكأن القرآن إنما كان ممثلاً بين عينيه، فجعل يقول ويحتج ويتكلم بما يريد، وابن عباس ساكت لا يكلمه بشيء، حتى إذا فرغ من كلامه أقبل عليه ابن عباس، فقال: إني أريد أن أضرب لك مثلاً، فإن كنت عاقلاً فافهم.

فقال الخارجي: قل ما بدا لك.

فقال له ابن عباس: خبرني عن دار الإسلام هذه، هل تعلم لمن هي، ومن بناها؟!!

فقال الخارجي: نعم، هي لله عز وجل، وهو الذي بناها على أيدي أنبيائه وأهل طاعته، ثم أمر من بعثه إليها من الأنبياء أن يأمرؤا الأمم أن لا تعبدوا إلا إياه، فأمن قوم وكفر قوم، وآخر من بعثه إليها من

في غريب الحديث ج 1 ص 444 والدر المنثور ج 1 ص 15 وفتح القدير ج 1 ص 12.

الأنبياء محمد «صلى الله عليه وآله».

فقال ابن عباس: صدقت، ولكن خبرني عن محمد حين بعث إلى دار الإسلام فبناها كما بناها غيره من الأنبياء، هل أحكم عمارتها وبيّن حدودها، وأوقف الأمة على سبلها، وعملها، وشرائع أحكامها، ومعالم دينها؟!!

قال الخارجي: نعم، قد فعل محمد ذلك.

قال ابن عباس: فخبّرني الآن عن محمد، هل بقي فيها أو رحل عنها؟!!

قال الخارجي: بل رحل عنها.

قال ابن عباس: فخبّرني رحل عنها وهي كاملة العمارة، بينة الحدود، أم رحل عنها وهي خربة لا عمران فيها؟!!

قال الخارجي: بل رحل عنها وهي كاملة العمارة، بينة الحدود، قائمة المنار.

قال ابن عباس: صدقت، الآن فخبّرني هل كان لمحمد «صلى الله عليه وآله» أحد يقوم بعمارة هذه الدار من بعده أم لا؟!!

قال الخارجي: بلى، قد كان له صحابة وأهل بيت، ووصي، وذرية يقومون بعمارة هذه الدار من بعده.

قال ابن عباس: ففعلوا أم لم يفعلوا؟!!

قال الخارجي: بلى، قد فعلوا وعمرها هذه الدار من بعده.

قال ابن عباس: فخبّرني الآن عن هذه الدار من بعده، هل هي اليوم على ما تركها محمد «صلى الله عليه وآله» من كمال عمارتها، وقوام حدودها، أم هي خربة عاطلة الحدود؟!!

قال الخارجي: بل هي عاطلة الحدود خربة.

قال ابن عباس: أفذريته وليت هذه الخراب أم أمته؟!!

قال: بل أمته.

قال: قال ابن عباس: أفأنت من الأمة أو من الذرية؟!!

قال: أنا من الأمة.

قال ابن عباس: يا عتاب! فخبّرني الآن عنك كيف ترجو النجاة من النار وأنت من أمة قد أخربت دار الله ودار رسوله وعطلت حدودها؟!!

فقال الخارجي: إنا لله وإنا إليه راجعون، ويحك يا بن عباس! احتلت والله حتى أوقعتني في أمر عظيم، وألزمتني الحجة حتى جعلتني ممن أخرب دار الله، ولكن ويحك يا بن عباس! فكيف الحيلة في التخليص مما أنا فيه؟!!

قال ابن عباس: الحيلة في ذلك: أن تسعى في عمارة ما أخربته الأمة من دار الإسلام.

قال: فدلني على السعي في ذلك!

قال ابن عباس: إن أول ما يجب عليك في ذلك أن تعلم من سعى

في خراب هذه الدار فتعاديته، وتعلم من يريد عمارتها فتواليه.

قال: صدقت يا بن عباس! والله ما أعرف أحداً في هذا الوقت يحب عمارة دار الإسلام غير ابن عمك علي بن أبي طالب، لو لا أنه حكّم عبد الله بن قيس في حق هو له!

قال ابن عباس: ويحك يا عتاب، إنّنا وجدنا الحكومة في كتاب الله عز وجل أنه قال تعالى: (فَابِعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا) (1).

وقال تعالى: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) (2).

قال: فصاحت الخوارج من كل ناحية، وقالوا: فكأن عمرو بن العاص عندك من العدول؟! وأنت تعلم أنه كان في الجاهلية رأساً، وفي الإسلام ذنباً، وهو الأبتري ابن الأبتري، ممن قاتل محمداً «صلى الله عليه وآله» وفتن أمته من بعده.

قال: فقال ابن عباس: يا هؤلاء! إن عمرو بن العاص لم يكن حكماً أفتحتجون به علينا؟! إنما كان حكماً لمعاوية، وقد أراد أمير المؤمنين علي «رضي الله عنه» أن يبعثني أنا فأكون له حكماً، فأبيتم عليه وقتلتم: قد رضينا بأبي موسى الأشعري. وقد كان أبو موسى لعمرى رضي في نفسه وصحبته وإسلامه وسابقته، غير أنه خدع،

(1) الآية 35 من سورة النساء.

(2) الآية 95 من سورة المائدة.

فقال ما قال، وليس يلزمنا من خديعة عمرو بن العاص لأبي موسى، فاتقوا ربكم وارجعوا إلى ما كنتم عليه من طاعة أمير المؤمنين، فإنه وإن كان قاعداً عن طلب حقه فإنما ينتظر انقضاء المدة ثم يعود إلى محاربة القوم، وليس علي «رضي الله عنه» ممن يقعد عن حق جعله الله له.

قال: فصاحت الخوارج وقالوا: هيهات يا ابن عباس! نحن لا نتولى علياً بعد هذا اليوم أبداً، فارجع إليه وقل له: فليخرج إلينا بنفسه حتى نحتج عليه ونسمع كلامه ويسمع من كلامنا، فلعلنا إن سمعنا منه شيئاً يعلق، إما أن نرجع عما اجتمعنا عليه من حربه.

قال: فخرج عبد الله بن عباس إلى علي «رضي الله عنه»، فخبّره بذلك (1).

2 - قال المبرد: وجه علي «عليه السلام» إليهم عبد الله بن العباس، فلما صار إليهم رحبوا به وأكرموه، فرأى منهم جباهاً قرحة لطول السجود، وأيدياً كثفناً الإبل، عليهم قمص مرخصة، وهم مشمرون.

فقالوا: ما جاء بك يا أبا العباس!؟

فقال: جنّتكم من عند صهر رسول الله «صلى الله عليه وآله» وابن عمه، وأعلمنا بربه وسنة نبيه، ومن عند المهاجرين والأنصار.

(1) الفتوح لابن أعم (ط دار الأضواء) ج 4 ص 251 - 253.

قالوا: إنا أتينا عظيماً حين حكمنا الرجال في دين الله، فإن تاب كما تبنا، ونهض لمجاهدة عدونا رجعنا.

فقال ابن عباس: نشدكم الله إلا ما صدقتكم أنفسكم، أما علمتم أن الله أمر بتحكيم الرجال في أرنب تساوي ربع درهم تصاد في الحرم، وفي شقاق رجل وامرأته؟! فقالوا: اللهم نعم.

فقال: أنشدكم الله، هل علمتم أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أمسك عن القتال للهدنة بينه وبين أهل الحديبية؟! قالوا: نعم، ولكن علياً محا نفسه من إمارة المسلمين.

قال ابن عباس: ليس ذلك بمزيلها عنه، وقد محا رسول الله «صلى الله عليه وآله» اسمه من النبوة، وقد أخذ علي على الحكيم أن لا يجورا وأن يحورا، فعلي أولى من معاوية وغيره. قالوا: إن معاوية يدعي مثل دعوى علي.

قال: فأيهم رأيتموه أولى فولوه.

قالوا: صدقت.

قال ابن عباس: متى جار الحكمان فلا طاعة لهما ولا قبول لقولهما.

قال: فأتبعه منهم ألفان وبقي أربعة آلاف(1).

3 - وذكر المبرد: أن ابن عباس قال لهم: ما الذي نقمتم على أمير المؤمنين؟!!

قالوا له: قد كان للمؤمنين أميراً، فلما حَكَّم في دين الله خرج من الإيمان، فليتب بعد إقراره بالكفر نعد إليه.

قال ابن عباس: ما ينبغي لمؤمن لم يشب إيمانه بشك أن يقر على نفسه بالكفر.

قالوا: إنه أمر بالتحكيم.

قال: إن الله أمر بالتحكيم في قتل صيد، فقال: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ)(2)، فكيف في إمامة قد أشكلت على المسلمين؟!!

فقالوا: إنه قد حكم عليه فلم يرض!!

قال: إن الحكومة كالإمامة، ومتى فسق الإمام وجبت معصيته، وكذلك الحكمان لما خالفا نبذت أقاويلهما.

فقال بعضهم لبعض: اجعلوا احتجاج قريش حجة عليهم، فإن هذا

(1) الكامل للمبرد ج3 ص175 و (ط أخرى) ج2 ص134 وراجع: المناقب للخوارزمي ص260 - 262.

(2) الآية 95 من سورة المائدة.

من الذين قال الله فيهم: (بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ) (1).

وقال جل ثناؤه: (وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا) (2) «(3).

4 - وقال المبرد: كان أصحاب النخيلة (4) قالوا لابن عباس: إن كان علي على حق لم يشكك فيه وحكم مضطراً، فما باله حيث ظفر لم يسب؟!!

فقال لهم ابن عباس: قد سمعتم الجواب في التحكيم، فأما قولكم في السباء، أفكنتم سابين أمكم عائشة؟!!

فوضعوا أصابعهم في آذانهم، وقالوا: أمسك عنا غرب لسانك (5) يا بن عباس؛ فإنه طلق ذلق، غواص على موضع الحجة (6).

5 - وقال الطبري: قال لهم ابن عباس: ما نعمتم من الحكمين وقد قال الله عز وجل: (إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا) (7)، فكيف بأمة محمد «صلى الله عليه وآله».

(1) الآية 58 من سورة الزخرف.

(2) الآية 97 من سورة مريم.

(3) الكامل للمبرد ج 3 ص 1079 و (ط أخرى) ج 2 ص 142 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 273 وبحار الأنوار ج 33 ص 349.

(4) موضع قرب الكوفة إلى جهة الشام.

(5) غرب اللسان: جدته.

(6) الكامل في الأدب للمبرد ج 2 ص 194 و (ط أخرى) ج 3 ص 1162.

(7) الآية 35 من سورة النساء.

فقلت الخوارج: قلنا: أما ما جعل حكمه إلى الناس وأمر بالنظر فيه والإصلاح له، فهو إليهم كما أمر به. وما حكم فأمضاه فليس للعباد أن ينظروا فيه. حكم في الزاني مائة جلدة، وفي السارق بقطع يده، فليس للعباد أن ينظروا في هذا.

قال ابن عباس: فإن الله عز وجل يقول: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ) (1).

فقالوا له: أوتجعل الحكم في الصيد والحدث يكون بين المرأة وزوجها كالحكم في دماء المسلمين؟!!

وقالت الخوارج: قلنا له: فهذه الآية بيننا وبينك، أعدل عندك ابن العاص وهو بالأمس يقاتلنا ويسفك دماءنا، فإن كان عدلاً فلسنا بعدول ونحن أهل حرب، وقد حكمتم في أمر الله الرجال، وقد أمضى الله عز وجل حكمه في معاوية وحزبه: أن يقتلوا أو يرجعوا، وقبل ذلك ما دعوناهم إلى كتاب الله عز وجل، فأبوه.

ثم كتبتم بينكم وبينه كتاباً، وجعلتم بينكم وبينه الموادة والإستفاضة. وقد قطع عز وجل الإستفاضة والموادة بين المسلمين وأهل الحرب منذ نزلت براءة إلا من أقر بالجزية الخ.. (2).

(1) الآية 95 من سورة المائدة.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 64 و (ط الأعلمي) ج 4 ص 47 والكامل في

التاريخ ج 2 ص 393 و (ط دار الحديث سنة 1425هـ) ج 3 ص 327

6 - وقال القاضي النعمان: إن ابن عباس احتج على الخوارج بآية: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ) (1). وآية: (وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (2). وآية: (فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا) (3).

قال: وقد شهد من شهد منكم رسول الله «صلى الله عليه وآله» إذ حَكَمَ سعداً في بني قريظة، فلما حكم فيهم بالحق أجاز حكمه، وقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة، فهل تقولون: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أخطأ في تحكيم سعد في بني قريظة؟!

وأيهم عندكم أوجب أن يحكم فيه، أمر ما بين رجل وبين امرأته؟! أو جزاء صيد يصيبه محرم؟! أو الحكم في أمة قد اختلفت وقتل بعضها بعضاً، ليرجع منها إلى حكم الكتاب من خالفه، فتحقن دماء الأمة ويلم شعنها؟!

فقال لهم ابن الكوا: دعوا ما يقول هذا وأصحابه، وأقبلوا على ما أنتم عليه، فإن الله عز وجل قد أخبر أن هؤلاء قَوْمٌ خَصِيمُونَ (4).

وأنساب الأشراف ج 3 ص 122 والمعيار والموازنة ص 194 - 196
كلاهما نحوه، وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 527.

(1) الآية 95 من سورة المائدة.

(2) الآية 49 من سورة المائدة.

(3) الآية 35 من سورة النساء.

(4) شرح الأخبار ج 2 ص 46 و 47 وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج 42

ونقول:**لا بد من الإحتجاج:****يلاحظ هنا ما يلي:**

- 1 - إن علياً «عليه السلام» لم يبادر إلى تانيب ولوم أولئك الناس، ولو بمستوى العتاب، المستبطن لرميهم بالتسرع باتخاذ الموقف، وتخطئتهم في هذا التسرع على أقل تقدير.. لأن التسرع لا يساوق الخطأ في كل حال، لأن التسرع نفسه ليس خطأً في نفسه على كل حال.. فقد يكون صحيحاً وفي محله، ولو بنسبة ضئيلة.
- 2 - كما أن علياً «عليه السلام» لم يعبر في بادئ الأمر حتى عن انزعاجه من تصرفهم.. بل غاية ما فعله هو المبادرة للسؤال عن السبب الذي دعاهم إلى هذا التصرف..
- 3 - ولم يبادر أيضاً إلى لومهم، فلعل لهم عذراً وأنت تلوم.. ولعل شبهة قد عرضت لهم، فيحتاج إخراجهم منها، وجملاء الحق لهم إلى الرفق بهم، وإلى التعامل معهم بروحية التفهم والتبصر، والحرص على مصلحتهم.
- 4 - لو أنه «عليه السلام» بادر إلى لومهم، أو إلى إظهار الإنزعاج من تصرفهم، وإلى تخطئتهم، فإن ذلك سوف ينقص من مستوى الطمأنينة لديهم في أن يكون بصدد تفهم مشكلتهم.. وسوف

يرتابون في إخلاصه لهم، وسيحملون تصرفاته على أنها تصب في كسب الموقف لصالحه، ولو على حسابهم، ولو أضرَّ بهم، وأنقص من حقهم.

5 - ولكنه «عليه السلام» حين حصر مهمة ابن عباس بتفهم واقع الحال، والأسباب الداعية لتجمعهم في ذلك الموضع، حيث قال له: «امض إلى هؤلاء القوم، فانظر ما هم عليه، ولماذا اجتمعوا»، فإنه يكون قد أنصفهم غاية الإنصاف وبذل لهم كل محبة وعطف، ومرونة.

ولا أظن أنهم كانوا يتوقعون منه هذا.. فقد اعتادوا من الحكام المبادرة إلى البطش بمن يعارضهم، ويخرج عن إرادتهم، ولعلمهم ظنوا به ذلك، فكان أول عمل بادروا إليه بعد إعلان خروجهم عن طاعة علي «عليه السلام».. هو تعيين أمير القتال.. إن لم يكونوا قد طمعوا بالتغلب على أمير المؤمنين «عليه السلام»، والوصول إلى الحكم كما يشير إليه قولهم في نفس تلك اللحظة: «والأمر شورى بعد الفتح»، وكما دل عليه قول أمير المؤمنين «عليه السلام» عنهم: «وزين لهم الشيطان أنهم ظاهرون».

لا تخاصمهم بالقرآن:

ثم إن الوصية الأولى التي زود بها أمير المؤمنين «عليه السلام» ابن عباس هي قوله: «لا تخاصمهم بالقرآن، فإن القرآن حمال ذو وجوه»..

والذي يحتاج إلى الوقوف عنده في هذه الوصية أمور هي:

أولاً: إن هذه الوصية تعطي أنه «عليه السلام» كان يتوخى إقناعهم، ودفع غائلتهم بالحسنى، ولم يكن يريد مجرد التشبث بالذريعة التي ترضي الناس، وتمهد السبيل لقتالهم، والقضاء عليهم.. إنه يريد للحجة أن تكون قاهرة، وأن تأخذهم من بين أيديهم ومن خلفهم حتى لا يجدوا عنه محيصاً.

ثانياً: إن هذا المستوى من الوضوح الذي يتوخاه في الحجة يجعلهم في مأزق وتناقض مباشر مع وجدانهم.. ولا يدع لهم أية فرصة للشعور بأدنى شيء من المعذورية في اختيارهم طريق الحرب.. لأن الأمر إذا بلغ حداً لا يجدون عنه محيصاً، ولا ملجأً يصبح خيار القتال هو خيار الجحود والمكابرة، والبغي بأجلى صورته، وأدق معانيه..

ثالثاً: إن ذلك يخرجهم من دائرة الجهل الذي قد يرى لهم فيه بعض الناس سبباً للتخفيف من جرمهم، ويلقي ببعض اللائمة على من لم يدار جهلهم هذا، ويجعل عدم مداراته هذه - بنظر بعض الناس - من مظاهر قسوته، وفقدان الرحمة من قلبه،

وكانه كان يتحين الفرص للانتقام لنفسه منهم، والتنفيس عن حقه عليهم.

حتى إن طوائف من الخوارج أنفسهم - وهم أتباع ابن إباض - كانوا وما زالوا يستعملون التقية، فلا يجاهرون بالطعن في أمير

المؤمنين «عليه السلام»، بل إن هؤلاء يلمحون إلى هذه القسوة باللباسها لباس الشكوى والعتب عنه «عليه السلام»، ويقولون: لماذا يا أبا الحسن فعلت هذا بأصحابك الذين جاهدوا معك عدوك، وكانوا مخلصين لك؟! ألم يكن الأولى أن تصفح عنهم، وتعاملهم بالرفق!! ونحو ذلك.

رابعاً: قد يتوهم متوهم: أن نهي أمير المؤمنين «عليه السلام» ابن عباس عن مخاصمة الخوارج بالقرآن معناه: عدم حجية ظواهر القرآن نفسه، بل معنى قوله «عليه السلام»: «فإن القرآن حمال ذوو وجوه»، معناه: أنه لا ظهورات له ليتمكن التمسك بها. وبذلك لا يبقى مجال للبحث في حجية ظهوراته، إذ ليس فيه ظهورات ليبحث في حجيتها وعدمه، وتصير القضية من قبيل القضية السالبة بانتفاء موضوعها على حد تعبيرهم.

ويجاب:

بأن هذا التوهم غير صحيح، وهو يخالف ما عليه العلماء.. بل هو مخالف لصريح حديث الثقلين، لأن عدم صلاحية القرآن للإحتجاج به تعني: أنه لا فائدة من قوله «صلى الله عليه وآله»: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

وبعبارة أوضح: إن ما قاله «عليه السلام» لابن عباس لا يعني أنه لا توجد في القرآن ظهورات يحتج بها، أو أنه لا حجية لظهوراته.. فإن حديث الثقلين نفسه يدل على وجود ظهورات للقرآن،

وعلى أنه حجة ودليل.

كما أن احتجاجات النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام»، وجميع الناس بالقرآن على بعضهم البعض يدل على ذلك..

بل لقد احتج أمير المؤمنين «عليه السلام» وابن عباس نفسه بآيات الحكم بالصيد، والحكم بين الزوجين، وغيرهما..

واحتج الخوارج أنفسهم ببعض آياته، ولم يعترض علي «عليه السلام» ولا غيره عليهم، ولا اعترض أحد عليه ولا على غيره بأنه ليس لآيات القرآن ظهور، أو بأنه لا حجية لظهوراته.

والصحيح: هو أنه «عليه السلام» قد أوصى ابن عباس بهذه الوصية عملاً بقاعدة: إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم⁽¹⁾. فأنت لا تكلم الجاهل بما تكلم به العاقل، ولا تكلم الطفل الصغير بما تكلم به الشيخ والرجل الكبير.

وقد وصف «عليه السلام» نفسه الخوارج بما يدل على حالهم، فقال لهم: «وأنتم معاشر أخفاء الهام سفهاء الأحلام»⁽²⁾.

(1) بحار الأنوار ج 74 ص 140 وج 16 ص 280 و 281 وج 1 ص 106 و 85 وتحف العقول ص 35 - 37 والكافي ج 8 ص 268.

(2) الموفقيات ص 327 و 328 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 87 وبحار الأنوار ج 33 ص 357 ونهج السعادة ج 2 ص 393 وميزان الحكمة ج 1 ص 734 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 265 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 63 ومصباح البلاغة للميرجهاني ج 1 ص 108 والكامل في التاريخ

وذكر: أنهم يقرأون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم (1).
وأنهم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام (2).

ج 3 ص 344 وموسوعة الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» في الكتاب
والسنة والتاريخ ج 6 ص 272 و 366 و 370 وشرح إحقاق الحق
(الملحقات) ج 32 ص 534.

(1) مسند أحمد ج 1 ص 92 والغدير ج 10 ص 54 وفي هامشه عن: صحيح
الترمذي ج 9 ص 37 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8 ص 170 وتيسير الوصول
ج 4 ص 31 وراجع: صحيح مسلم ج 2 ص 748 و (ط دار الفكر) ج 3
ص 115 ونزل الأبرار ص 60 عنه، وسنن أبي داود ج 2 ص 429 والسنن
الكبرى للنسائي ج 5 ص 164 وخصائص أمير المؤمنين للنسائي ص 144
وفرائد السمطين ج 1 ص 276 ونظم درر السمطين ص 116 وخصائص
الإمام علي للنسائي ص 144 والبداية والنهاية ج 7 ص 291 و (ط دار إحياء
التراث) ج 7 ص 322 ومطالب السؤول ص 144 وكفاية الطالب ص 176
والرياض النضرة ج 3 ص 224 و 225 ونيل الأوطار ج 7 ص 338
والمجازات النبوية ص 355 وبحار الأنوار ج 33 ص 329 ونهج السعادة
ج 2 ص 373 وكشف الغمة ج 1 ص 126 ودفع الشبه عن الرسول ص 81
وسبل الهدى والرشاد ج 10 ص 132 وكنز العمال ج 11 ص 130 و 280 و
(ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 142 و 294 عن مسلم، وأبي داود، وعبد
الرزاق، وخشيش، وأبي عوانة، وابن أبي عاصم، والبيهقي.

(2) راجع: مسند أحمد، والمعجم الصغير ج 2 ص 100 وكشف الأستار ج 2
364 وكنز العمال ج 11 ص 128 و 129 و 179 و 181 و 299 و 204
و 206 ورمز له بما يلي: (ق. خ. د. ن. ج. ت. ه. ط. م. أبو عوانة. حب.

وقد قال تعالى عن القرآن وآياته: (لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (1).
 وقال تعالى: (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا
 يَعْقِلُونَ) (2).

وقال: (لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَعْقِلُونَ بِهَا) (3).
 والآيات في ذلك كثيرة، وكذلك الروايات.

محااجة أم مخاصمة؟!:

يلاحظ: أن النص المتقدم قد ورد في أكثر المصادر بصيغة:
 «خاصمهم. ولا تخصمهم»، وقليل منها استبدل كلمة «ولا تخصمهم»
 بكلمة «ولا تحاججهم».

وكلمة «المخاصمة» تشير إلى مجرد الغلبة على الطرف الآخر،
 وسد المنافذ التي يمكن أن يستفيد منها للتملص والتخلص.. وكان ثمة

ع. الخطيب. ابن عساكر. الحكيم. ابن جرير)، والتنبيه والرد ص 182
 وراجع: أحكام القرآن للجصاص ج 3 ص 455 والسنن الكبرى للبيهقي ج 8
 ص 170 وصحيح مسلم كتاب الزكاة باب 48 وخصائص أمير المؤمنين
 للنسائي ص 140 ومناقب علي بن أبي طالب لابن المغازلي ص 57
 والبداية والنهاية ج 7 ص 291 و 296 وتيسير الوصول ج 4 ص 32 عن
 الخمسة ما عدا الترمذي.

(1) الآية 4 من سورة الرعد.

(2) الآية 22 من سورة الأنفال.

(3) الآية 46 من سورة الحج.

أمراً يقينياً يريد الطرف الآخر أن يتنكر له، وأن يتجاهله ويتهرب منه! ويدّعي: أنه ليس واضح المعالم، ويقول فريق آخر: إنه في غاية الوضوح، أو أنه يملك أدلة وحججاً تكفي لجعله واضحاً للجميع.

وهذا هو السبب في التعبير بكلمة «خاصمهم»، أي أنه يريد أن يشير إلى أن الأمر واضح، لكن الطرف الآخر يريد التهرب منه. أما لو عبر بالمحاجة، فإن هذا يعني: أن الإحتجاج لو تم، واستمر الفريق الآخر على موقفه، فذلك يعني: أن الأدلة لم تكن تكفي لإقناعه. فيكون معذوراً في إصراره على موقفه.

وأمر المؤمنين «عليه السلام» يقول: إن حال الخوارج كان من النوع الأول، المعاند، والمصر على الباطل، لأن الأمور في غاية الوضوح، وهي كالنار على المنار، وكالشمس في رائعة النهار، فلا توجد شبهة ذات قيمة تحتاج في دفعها إلى براهين وأدلة. وإنما العناد واللجاج والجهل المطبق إلى درجة السفاهة، وقلة العقل هو الداء الدوي.. بل إن الأمر قد بلغ حداً من التفاهة أن هؤلاء الناس صاروا يقرأون القرآن يحسبون أنه لهم، وهو عليهم كما تقدم.

وهذا يعطي: أن المطلوب هو ضبط حركة هؤلاء الناس، والهيمنة عليهم، وعدم إفساح المجال لهم، لا باستعمال القوة، بل بالبيان الصريح والواضح الذي يسد عليهم منافذ الهرب والتفلت، فإن إفلات هذه الجماعة من عقالها من شأنه أن يؤذي الواقع العام، حين تعطي الفرصة لجماعة من الناس هذا حالها من الطفولة، والمحدودية

في الفكر، والخفة في العقل، والرعونة في اتخاذ المواقف لتعبيث فساداً في العباد والبلاد.

لماذا التزوير؟!:

واللافت هنا: أن الزمخشري ادّعى: أن الزبير قال لابنه: لا تخاصم الخوارج بالقرآن. خاصمهم بالسنة.

قال ابن الزبير: فخاصمتهم بها، فكأنهم صبيان يحرثون يمرثون سخبهم(1).

ولسنا بحاجة إلى الكثير من الجهد لاكتشاف أن هذه كذبة صريحة وفاضحة.

فأولاً: إن الزبير إنما قتل في حرب الجمل في سنة 35 هجرية. وإنما ظهر أمر الخوارج في نهاية حرب صفين سنة سبع وثلاثين، أو ثمانية وثلاثين.

ثانياً: لا شيء يربط الزبير بالخوارج، لا صداقة ولا عداوة، ولا

(1) الفايق في غريب الحديث للزمخشري ج3 ص360 و (ط دار الكتب العلمية سنة 1417 هـ) ج3 ص238 وغريب الحديث لابن قتيبة ج1 ص379 والنهية في غريب الحديث لابن الأثير ج4 ص314 ولسان العرب ج1 ص462 وج2 ص190 وتاج العروس ج3 ص264 ونسب قريش لمصعب الزبيري ص103 وبهج الصباغة ج7 ص179 والقصة فيهما مفصلة.

يعنيه أمرهم ليحتاج إلى الاحتجاج عليهم لو كان على قيد الحياة، فإن الخوارج هم أعداء عدوه، فهم بالنسبة إليه بمثابة الأصدقاء والأحباب. **وظني:** أن المطلوب هو التشكيك بصحة انتساب هذه الكلمة إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» ظلاماً منهم وعتواً، وحسداً من عند أنفسهم، ولذلك نظائر كثيرة، والله المستعان.

أيها المصحف حدث الناس:

وكان «عليه السلام» قد أمر مناديه، فنادى ألا يدخل «عليه السلام» إلا رجل قد قرأ القرآن. فلما امتلأت الدار من قراء الناس جاء بالمصحف إماماً عظيماً، فوضعه علي بين يديه، فطفق يحركه بيده، ويقول: أيها المصحف، حدث الناس!

فناداه الناس: ما تسأل عنه؟! إنما هو مداد وورق، ونحن نتكلم بما روينا منه، فماذا تريد؟!!

ثم تذكر الرواية احتجاجه عليهم⁽¹⁾.

(1) تاريخ مدينة دمشق ج 42 ص 465 وج 27 ص 103 وج 29 ص 142 وتهذيب تاريخ دمشق ج 7 ص 304 وكنز العمال ج 11 ص 279 و (ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 293 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 591 ومسند أحمد ج 1 ص 86 والبداية والنهاية ج 7 ص 280 و (ط دار إحياء التراث) ج 7 ص 311 عنه، ونيل الأوطار ج 7 ص 349 والمستدرك

وهذه الحادثة تعطي: أنه «عليه السلام» يريد:

- 1 - أن يقول لهم: لا تغتروا بكونكم قراء للقرآن، فإن مجرد القراءة لا تعني عن الرجوع للعلماء بمعانيه، الواقفين على أسرارهم.
 - 2 - إنه «عليه السلام» لم يتبع أسلوب المبادرة إلى البيان الكلامي، بل جسد لهم جزءاً كبيراً من فكره على شكل حركات حسية يرى مشاهدتها - للوهلة الأولى - أنها لا مبرر لها.. وإذ به يرى أنها تحمل له معنى دقيقاً وكبيراً، وفي غاية الأهمية، وهنا هو الدلالة على الحاجة إلى الأمامة والإمام..
- وهذه الطريقة لها وقعها الخاص في نفس الإنسان، لأنها تدخل إلى وعيه من طرق ثلاث هي: طريق الحس، وطريق المشاعر، وطريق الفكر والعقل.
- 3 - إن ربط الفكرة بالحدث المحسوس من شأنه أن يعطيها قدرة على الصمود والبقاء في الذاكرة البشرية، لأنها تكون مجهزة بلقاح يمنع من اقتحام الأحداث لها، والسيطرة عليها.

للحاكم ج2 ص152 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص180 ومجمع الزوائد ج6 ص236 وفتح الباري ج12 ص263 وخلق أفعال العباد للبخاري ص74 ومسند أبي يعلى ج1 ص368.

هل عمل ابن عباس بالوصية؟!:

قال ابن ابي الحديد المعتزلي عن ابن عباس، وما أوصاه به علي «عليه السلام»: «فإن قلت: فهل حاجهم بوصيته؟! قلت: لا بل حاجهم بالقرآن، مثل قوله: (فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا) (1)، ومثل قوله في صيد المحرم: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) (2)، ولذلك لم يرجعوا، والتحمت الحرب، وإنما رجع باحتجازه نفر منهم.

إلى أن قال: فلم يقع الأمر بموجب ما أراد، وقضى عليهم بالحرب حتى أكلتهم عن آخرهم. وكان أمر الله مفعولاً» (3). وهذا الكلام غير صحيح.

فأولاً: إن ابن عباس قد خاصمهم أكثر من مرة، مرة في أول خروجهم إلى حروراء، ومرة بعد رجوعهم، وخروجهم ثانياً إليها، ثم خاصمهم في النخيلة أيضاً.. وقد احتج عليهم بالسنة وبالآيات. ثانياً: قوله: إنهم لم يرجعوا باحتجاج ابن عباس عليهم غير صحيح، فقد ذكر ابن عبد ربه وغيره: أنه لما ناظرهم ابن عباس رجع

(1) الآية 35 من سورة النساء.

(2) الآية 95 من سورة المائدة.

(3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 73.

منهم ألفان، وذلك قبل خروجهم إلى النهروان⁽¹⁾.

فهل يقال لألفي رجل: إنهم «نفر منهم»؟!؟!

ثالثاً: لو كان ابن عباس قد وقع في هذا الخطأ، فلماذا لم يبادر علي «عليه السلام» إلى لفت نظره، ويتدارك ذلك الخطأ في المرة الثانية والثالثة؟! فهل أخطأ علي «عليه السلام» في هذا أيضاً؟! إلا إذا فرض أنه «عليه السلام» لم يطلع على تفاصيل ما جرى. ولكن من عرف حال علي «عليه السلام» في تتبعه لدقائق الأمور، لا يقنعه هذا الإحتمال بسهولة.

رابعاً: فسر ابن أبي الحديد المعتزلي مراد أمير المؤمنين «عليه السلام» بالسنة التي أمر ابن عباس بأن يحتج بها على الخوارج بأنه ليس هو الإحتجاج عليهم بمثل تحكيم سعد بن معاذ وسواه، فقد قال المعتزلي:

(1) راجع: بهج الصباغة ج10 ص429 والعقد الفريد ج2 ص388 و 389 والجوهرة في نسب علي «عليه السلام» ص108 وشذرات الذهب ج1 ص50 وتذكرة الخواص (ط النجف) ص99 وتلبيس إبليس ص93 وأنساب الأشراف ج2 ص361 و 355 والمناقب للخوارزمي ص185 ونهج السعادة ج2 ص340 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث) ج7 ص312 والكامل في الأدب ج3 ص1099 وراجع: المستدرك للحاكم ج2 ص152 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص179 وعمدة القاري ج3 ص301

«فإن قلت: فما هي السنة التي أمره أن يحاجهم بها؟!»

قلت: كان لأمير المؤمنين «عليه السلام» في ذلك غرض صحيح، وإليه أشار، وحوله كان يطوف ويحوم، وذلك أنه أراد أن يقول لهم: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «علي مع الحق، والحق مع علي، يدور معه حيثما دار»، وقوله: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله»، ونحو ذلك من الأخبار التي كانت الصحابة قد سمعتها من فلق فيه «صلوات الله عليه»، وقد بقي ممن سمعها جماعة تقوم الحجة وتثبت بنقلهم.

ولو احتج بها على الخوارج في أنه لا يحل مخالفته والعدول عنه بحال لحصل من ذلك غرض أمير المؤمنين في محاجتهم، وأغراض أخرى أرفع وأعلى منهم، فلم يقع الأمر بموجب ما أراد، وقضى عليهم بالحرب حتى أكلتهم عن آخرهم وكان أمر الله مفعولاً⁽¹⁾. انتهى.

ونقول للمعتزلي:

إن كلامه هذا مردود عليه أيضاً من عدة جهات.

أولها: أن ابن عباس إن كان قد قصر في أداء مهمته، أو أنه لم يفهم مراد علي «عليه السلام» كما كان ينبغي، فلماذا لم يلفت علي «عليه السلام» نظره إلى ما يريد، ولم يصرح له بضميره قبل ان

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 18 ص 72 و 73.

يرسله.

الثانية: لماذا لم يلفت نظره ليتدارك الخطأ الذي وقع فيه في المرة الثانية أو الثالثة. كما أشرنا إليه آنفاً.

الثالثة: لماذا لم يتدارك هو «عليه السلام» هذا الأمر بنفسه، فيحتج عليهم بهذه الروايات عن الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، ويأتيهم بمن يشهد لهم: بأنه قد سمعها من رسول الله «صلى الله عليه وآله» مباشرة.

الرابعة: من الذي قال: إن علياً «عليه السلام» قد أراد هذا، فلعله قصد شيئاً آخر، أو لعله قصد نفس ما استدل به ابن عباس «رحمه الله».

الخامسة: لو كان ابن عباس قد احتج عليهم بحديث الولاية، وحديث علي مع الحق، وسواه، فقد يتعللون بأن ذلك مشروط ببقائه «عليه السلام» على دين الإسلام، وعدم اختيار الكفر.. والحال أنه قد كفر والعياذ بالله بما فعله في التحكيم.

الإحتجاج كان بعد التحكيم:

إن رواية ابن أعثم عن إحتجاج ابن عباس تصرح: بأنه قد كان بعد التحكيم، وبعد خديعة عمرو بن العاص لأبي موسى، وصرحت أيضاً: بأنها إنما حصلت في حروراء..

وصرح المبرد: بأنه «عليه السلام» قد أرسل ابن عباس إلى

الخوارج في النخيلة، بعد ما جرى في النهروان، وقال: إنهم قالوا له: «إن كان علي حق لم يشكك فيه وحكم مضطراً، فما باله حيث ظفر لم يسب؟!»

فقال لهم ابن عباس: قد سمعتم الجواب في التحكيم، فأما قولكم في السبأ أفكنتم سابين أمكم عائشة؟! فوضعوا أصابعهم في آذانهم، وقالوا: أمسك عنا غرب لسانك..» (1).

إلى آخر ما تقدم في الرواية رقم 4.

الإمامة من الواضحات:

ورد في الرواية المتقدمة برقم 3 عن المبرد: أن ابن عباس قال للخوارج: إن الله أمر بالتحكيم في قتل صيد، فقال: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) (2)، فكيف في إمامة قد أشكلت على المسلمين؟! و

وهذا كلام غير مقبول؛ فإن إمامة أمير المؤمنين «عليه السلام» لم تشكل على المسلمين، لأنها كانت بيعة صحيحة وشرعية بجميع المعايير، ولكن بغي معاوية على إمامه ومحاربتة له، ثم رفعه المصاحف مكيدة منه هو الذ أشكل على الخوارج، حين استغل الأشعث الفرصة، وحرك الأمور، بنحو جعلهم يتمرّدون على إمامهم،

(1) الكامل في الأدب للمبرد ج 2 ص 194 و (ط آخر) ج 3 ص 1162.

(2) الآية 95 من سورة المائدة.

ويخرجون على طاعته، وفرض هو وإياهم التحكيم على امير المؤمنين «عليه السلام».

ولعل ابن عباس قد قال ذلك مداراةً ومجاراةً للخوارج حرصاً منه على متابعة الإحتجاج عليهم..

تشكيك علي × في حقه:

واللافت هنا: أن الخوارج لم يستطيعوا أن يتعقلوا أن يبادر علي «عليه السلام» إلى التسجيل في وثيقة العهد: أنه راضٍ بحكم القرآن، ولم يرق لهم قوله لأبي موسى: احكم بالقرآن ولو بحز عنقي، ولم يكن يخطر على بالهم: أنه «عليه السلام» سيرضى بحكم القرآن إذا كان يقضي بأنه لا حق له بالخلافة.. واعتبروا هذا شكاً منه في حقه..

وقد غاب عنهم: أن الله تعالى يقول في كتابه: (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ)⁽¹⁾، ويقول: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)⁽²⁾. فهل كان النبي «صلى الله عليه وآله» شاكاً في الهدى الذي هو عليه، أو أنه لا يمكن أن يكون لله تعالى ولد؟!!

الطبري غير مأمون على النصوص:

وإذا قرأنا نصوص الإحتجاجات بين ابن عباس والخوارج عند الطبري، نخرج بانطباع يناقض تماماً الإنطباع الذي نخرج به حين

(1) الآية 81 من سورة الزخرف.

(2) الآية 24 من سورة سبأ.

نقروها عند غير الطبري.. فعند الطبري يخرج ابن عباس مهزوماً ضعيفاً أمام حجج الخوارج القوية.

وعند غيره تكون الأمور على عكس ذلك تماماً..

وهذا هو حال النصوص عند الطبري في أكثر الموارد التي يكون علي «عليه السلام» أو أحد مناصريه طرفاً فيها، أو يكون هو المعني بالحديث بنحو أو بآخر. فإذا رجعت إلى المصادر الأخرى رأيت العكس.

ونحن إزاء هذا الأمر لا يسعنا إلا أن نتهم الطبري أو الفريق الذي اختاره الطبري لأخذ أحاديث علي «عليه السلام» عنهم، بأنهم يتلاعبون بالنصوص كما يحلو لهم، وأن الطبري يختار نمطاً معيناً منها ينسجم مع توجهاته وعصبياته.

ويؤكد ما نذهب إليه: أننا وجدنا - كما تقدم - أنه قد رجع من الخوارج ألفان والتحقوا بعلي «عليه السلام» من جديد بسبب احتجاجات ابن عباس عليهم.. وقد ذكرنا ذلك فيما سبق عن العديد من المصادر، فلو كان احتجاج ابن عباس بهذا المستوى من الضعف، واحتجاجات الخوارج عليه بتلك المتانة والقوة، لكان ينبغي أن نرى ابن عباس هو الذي يلتحق بالخوارج، وليس العكس.

على أننا نجد أجوبة أقوال الخوارج التي لم يذكرها الطبري المذكورة في سائر المصادر، فإما أن يكونوا هم الذين زادوها من عند أنفسهم، وإما أن يكون الطبري هو الذي تجاهلها وأسقطها من

الرواية.. ولا سبيل إلى اتهام غير الطبري أو فريقه بهذا الأمر.. وذلك لما قلناه، من رجوع ألفين من الخوارج إلى علي «عليه السلام» بسبب احتجاجات ابن عباس عليهم.

الخوارج والعمل بالقياس:

وقد أثرت تحريفات الطبري المتقدمة برقم [5] على سعيد إرباك الناس وتضليلهم عن حقيقة ما يجري، ونذكر على سبيل المثال المورد التالي:

قال الشهرستاني عن الخوارج: إنهم كانوا أشد الناس قولاً في القياس (1).

فرد عليه بعض الناس: بأن هذا غير صحيح، لأنهم قد ردوا استدلال علي «عليه السلام» عليهم بقياس التحكيم في أمر الحرب على التحكيم في الخلاف بين الرجل وزوجته (2).

ونقول:

وهذا كلام باطل من عدة جهات:

فأولاً: إن الرواية التي استند إليها من الموارد التي تعرضت للتزوير المتعمد كما أشرنا إليه.. والروايات الأخرى تظهر هذا

(1) الممل والنحل ج 1 ص 116 وحول قولهم بالقياس راجع: العقود الفضية ص 166.

(2) الخوارج في العصر الاموي ص 402 عن الكامل في التاريخ ج 3 ص 327.

التلاعب.

ثانياً: لو سلمنا جدلاً بأن هذه الرواية قد تكون صحيحة، ولكننا نقول: إن الإستدلال والرد لم يكن بين علي والخوارج، بل بينهم وبين ابن عباس.

ثالثاً: إن كلام الشهرستاني ناظر إلى عملهم بالقياس في المسائل الفقهية الفرعية، فإن هذا ظاهر في فقههم، ولا مجال لإنكاره..

ولو صح إنكارهم القياس في الحرب، فهذا لا يدفع الحقيقة، ولا يبطلها. فلعلمهم تخيلوا أن مسألة الحرب من المسائل الإعتقادية التي يطلب فيها اليقين، والقياس لا يفيد هذا اليقين.

رابعاً: إن رفضهم لقياس التحكيم في الحرب على التحكيم بين الرجل وزوجته لا مبرر له، لأن هذا ليس من قبيل القياس الظني، بل هو دليل الأولوية القطعية، وهو من مصاديق مفهوم الموافقة، الذي من أمثلته قوله تعالى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ) (1). الدال على حرمة ضرب الوالدين بطريق أولى.

والأمر هنا كذلك، فإنه إذا جاز الحكم بين الرجل وامرأته قطعاً للنزاع، فجوازه في الحرب لقطع النزاع في الأمة كلها ومنع سفك الدماء، واختلال النظام بطريق أولى..

والشاهد على جواز التحكيم في الحرب: تحكيم سعد بن معاذ في

(1) الآية 23 من سورة الأسراء.

أمر بني قريظة.

خامساً: إن هذا ليس من التحكيم بمعنى إصدار الأحكام كما يحبون، وحسبما يشتهون، بل هو طلب استخراج الحكم من الكتاب والسنة، وإعلانه، والشهادة بوجوده فيهما.

سادساً: لو سلمنا أنه حكم وقضاء، فليس هو بالإستناد إلى القياسات الظنية التي يلتزم بها الخوارج، بل هو من قبيل تطبيق الحكم الكلي على موارد وموضوعاته، والإستدلال بالنص العام على موردٍ هو من مصاديقه. مما لا ريب فيه ولا شبهة تعتريه.

سابعاً: إنهم حتى إذا كانوا قد رفضوه هنا، لأنه من قبيل القياس الظني، فإن قبوله بالقياس في سائر المسائل الفقهية يجعل عدم قبولهم به هنا بسبب قلة تدبرهم وهو أحد التناقضات التي وقعوا فيها وما أكثرها.

ثامناً: إننا نقول: إن الخوارج الأولين الذين خرجوا على علي «عليه السلام» لم يكونوا من الفقهاء الذين يستنبطون الأحكام، ولا كانوا أصحاب اجتهاد، فضلاً عن أن يكون لديهم منطلقات وأسس اجتهادية، والتفات إلى أن هذا من القياس، أو ليس منه، بل كانت مواقفهم منطلقة من نزوات، وارتجالات لا تستند إلى دليل معقول، ومقبول..

ومهما يكن من أمر، فإن التنصيص على أن السكاكية، وهم فرقة

من الاباضية - قد أنكروا القياس (1)، يشير إلى، أنهم يقولهم هذا قد

الفهرس

- 1 - الفهرس الإجمالي
- 2 - الفهرس التفصيلي

1 - الفهرس الإجمالي

الباب الحادي عشر: كتاب الموادة.. وعودة الجيش..

- الفصل الأول: أبو موسى هو الحكم 9
- الفصل الثاني: لك مثلها يا علي..... 43
- الفصل الثالث: كتاب الموادة في نصوصه..... 67
- الفصل الرابع: الخوارج في صفين..... 93
- الفصل الخامس: الأسرى والغنائم في الجمل و صفين..... 115

الباب الثاني عشر: من صفين إلى التحكيم..

- الفصل الأول: العودة من صفين 147
- الفصل الثاني: من صفين.. إلى قلب الكوفة 169
- الفصل الثالث: أبو موسى إلى دومة الجندل..... 203
- الفصل الرابع: خديعة التحكيم.. عمرو يخدع أبا موسى..... 237
- الفصل الخامس: خيانة.. وخيبة 265

289 الفصل السادس: وهل فريت إلا جلدك؟!

القسم السابع: إلى استشهاد علي × ..

الباب الأول: قبل وقعة النهروان..

323 الفصل الأول: إحتجاجات ابن عباس

361 الفهارس:

2 - الفهرس التفصلي

الباب الحادي عشر: كتاب الموادة.. وعودة الجيش..

الفصل الأول: أبو موسى هو الحكم..

- 11الأشعث عند معاوية:
- 12القارئ الشامي:
- 13القراء بين الصفين:
- 13الأشعث والخوارج يريدون أبا موسى:
- 16لا يحكم فيها مضرين:
- 17وابن الكواء أيضاً:
- 17ما الأشعري بأمون:
- 18الأحنف يعرض خدماته:
- 20قدوم أبي موسى:
- 21أبو موسى بنظر علي ×:

- 22إيضاحات:
- 24رضا الناس ليس معياراً:
- 25علي × لم يرسل الأشعث!!:
- 26سؤالان لا بد لهما من جواب:
- 30استدلالاتهم لاختيار أبي موسى:
- 31لماذا أبو موسى؟!:
- 35علي × لم يحكم أبا موسى:
- 36لا يحكم فيها مضرين:
- 36لو اقترح علي × يميناً آخر:
- 37صفات المفاوضات للأعداء:
- 38كلمات الأحنف:
- 39أهل الشام في كلمات علي ×:
- 40الأشعري فاقد الصلاحية:

الفصل الثاني: لك مثلها يا علي..

- 45هكذا يرجعون إلى الحق:
- 46إيضاحات:
- 46متى قال × هذا الكلام؟!:
- 48معرفة القائد بعدوه:

- 49 وعد رسول الله ، لعلي في الحديبية:
- 57 لك مثلها يا علي:
- 59 مخاوف الأحنف والتريث في محو الاسم:
- 60 سوء أدب الأشعث:
- 61 سهيل بن عمرو أم أبو سفيان؟! :
- 62 علي × يملئ وكاتبه يكتب:
- 63 يا ابن النابغة:

الفصل الثالث: كتاب الموادة في نصوصه..

- 69 نص كتاب الموادة:
- 73 نص آخر لكتاب الموادة:
- 77 نسختان للكتاب:
- 77 الأشر تابع لعلي ×:
- 78 الحكم بالحق، أو الحرب!!:
- 79 ليس للغائب أن يرد أو أن يختار:
- 80 لا يجمع بيننا إلا القرآن.
- 81 هل رضي علي × بأبي موسى؟!:
- 82 الحكمان أمان ما لم يعدوا الحق:
- 83 نظرة في مضمون الكتاب:
- 86 الخبر اليقين:

88 هل وقع الأشر صحففة المواءعة؟! :.....

89 الأشر بنظر علي × :.....

الفصل الرابع: الخوارج في صفين.

95 بداية:

95 أول من تشرى!! :

97 عرض الكتاب.. وتحكيم الخوارج:

102 لا حكم إلا لله:

103 ضرب ابن صرد بالسيف:

104 أول بذرة ظهرت للخوارج:

106 رأي الأشعث هو الأعجب:

111 مناظرة الخوارج، وأهل الشام:

112 قصيدة النجاشي حول صفين:

113 إيضاحات:

الفصل الخامس: الأسرى والغنائم في الجمل وصفين..

117 الأسير المحتال:

118 علي × يخرج معاوية في الأسرى:

119 طريقة علي × :

119 ابن أوس ومعاوية:

- 120 لو أطعناك لوقعنا في القبيح:
- 121 لا يجهز على الجرحى لمكان معاوية:
- 122 سيرة علي × في أهل الجمل:
- 132 خلاصات ونتائج:
- 135 سيرة علي × في أهل صفين:
- 141 خلاصات ونتائج:

الباب الثاني عشر: من صفين إلى التحكيم..

الفصل الأول: العودة من صفين..

- 149 بداية:
- 149 خطبة.. ورسالة:
- 150 الخطبة المباركة:
- 154 طريق الخلاص:
- 157 أهل البيت ^ ومناوئوهم:
- 159 عتبه × على الناس:
- 159 تأويلات سقيمة للمعتزلي:
- 164 الكتاب إلى الامام الحسن ×:

الفصل الثاني: من صفين.. إلى قلب الكوفة..

- 171 يغادر صفين، وينشد شعراً:

- 172 من صفين.. إلى الكوفة:
- 176 السؤال عن كل جديد:
- 177 البكاء على القتلى:
- 179 لماذا لم يقبل النزول على الأنماريين؟!:
- 180 علي × يتفأل بالأسماء:
- 182 علي × واستطلاع آراء الناس:
- 184 الاستدراج بالسؤال، لماذا؟!:
- 185 سؤال قد لا يخطر على بال:
- 187 ما على المحسنين من سبيل:
- 189 لا أجر في المرض، بل على العمل:
- 190 صدق النية يدخل الجنة:
- 192 مؤاخذتان على رأي النخبة:
- 194 استبعاد الحسنين ١ عن جيشه في المستقبل:
- 196 حديث القبور السبعة:
- 198 أتغلبكم نساؤكم؟!:
- 199 مشي الراجل مع الراكب فتننة:
- 200 انصرف في غير شيء:

الفصل الثالث: أبو موسى إلى دومة الجندل..

- توطئة: 205
- علي يوصي أبا موسى ومعاوية يوصي عمرواً: 206
- أبو موسى يطلب حراساً: 207
- ينصح أبا موسى قبل مسيره: 207
- جهز أبا موسى، وعظم شأنه: 209
- وصية شرحبيل لابن العاص: 210
- شيوخ سوء الظن بأبي موسى: 213
- عمر بن سعد.. وأبوه: 214
- المغيرة رسول معاوية إلى الحكمين: 215
- معاوية يشك في عمرو: 217
- لا سرّ عند أصحاب علي ×: 218
- إيضاحات: 219
- هذا هو علي ×.. وذاك معاوية: 220
- نصائح أسديت لأبي موسى: 223
- نصيحة شريح بن هاني: 223
- نصيحة النجاشي: 224
- نصيحة الأحنف: 225
- قول الصلتان العبدى: 225

- 226 نصيحة ابن عباس للأشعري: نصيحة ابن عباس هي الأصوب: 228
- 229 عمر بن سعد مع أبيه!!: 234 مفارقة في كلام المسعودي: الفصل الرابع: خديعة التحكيم.. عمرو يخدع أبا موسى..
- 239 النصوص أولاً: 239 لقاء الحبيبين!!: إعتراض عدي بن حاتم على اللقاء!!: 240
- 241 عمرو يلوّح لأبي موسى بالرشوة: 242 طمع ابن عمر بالخلافة، ولا ضرر له: ابن العاص يمهد للخديعة: 243
- 246 هكذا حصلت الخديعة: 252 صحيفة الخيانة: مواقف الناس من الخديعة: 257
- 260 أبو موسى يهرب إلى مكة: 261 علي x ماذا يقول: إيضاحات: 262

الفصل الخامس: خيانة.. وخيبة..

- 267 بداية:
- 267 وصية علي × لابن العاص:
- 269 إستكبار عمرو بن العاص:
- 272 قبل أن نبدأ:
- 273 الوصايا كانت إغراءً بالمخالفة:
- 273 تلويح عمرو بطرد عدي:
- 274 مغالطات عمرو لأبي موسى:
- 275 فضائل معاوية:
- 277 أبو موسى مجمع النقيضين:
- 278 الأشعري.. والفتنة:
- 278 النبي ، ليس أهلاً للحكم عند ابن العاص:
- 280 ثقة أهل الشام بابي موسى:
- 281 اختلافات لا تضر:
- 281 يوم الإثنين مبارك:
- 287 بم استحق الخلافة ابن عمر؟!:

الفصل السادس: وهل فريت إلا جلدك!؟

- 291 شماتة أهل الشام بأهل العراق:
- 292 إيضاحات:

- 292 شماتة في غير محلها:
- 295 لا شرعية لخلافة معاوية:
- 297 ابن العاص يتباهى بمكيدته:
- 297 إيضاحات:
- 298 صدق الخبر الخبر:
- 299 لا بد من الوفاء بالمدة:
- 300 توقع الحرب عند انقضاء المدة:
- 302 القضاء والقدر في صفين:
- 304 لا حاجة إلى الإعادة:
- 305 لا أرى لي من الأجر شيئاً:
- 306 أبو موسى يتشبه بالطحلب:
- 307 هل هذا اللعن من المقابلة بالمثل؟!
- 313 ما بلغ من حبك علياً x:
- 315 التنافس في حب علي x:
- 316 إيضاحات:
- 316 لماذا يستقدم معاوية أصحاب علي x؟!
- 317 حسد معاوية:
- 318 تحريض معاوية أصحابه على أبي الطفيل:

القسم السابع: إلى استشهاد علي × ..

الباب الأول: قبل وقعة النهروان..

الفصل الأول: إحتجاجات ابن عباس..

- 325 الخوارج في أيام الهدنة:
- 327 الخوارج إلى حروراء:
- 328 التناقض والإختلاف:
- 329 من هو أمير الخوارج؟!:
- 330 قومي رؤوس كلهم:
- 331 ابن عباس رسول علي ×:
- 341 لا بد من الإحتجاج:
- 343 لا تخصمهم بالقرآن:
- 347 محاجة أم مخاصمة?!:
- 349 لماذا التزوير?!:
- 350 أيها المصحف حدث الناس:
- 351 هل عمل ابن عباس بالوصية?!:
- 354 الإحتجاج كان بعد التحكيم:
- 355 الإمامة من الواضحات:
- 356 تشكيك علي × في حقه:

- 356 الطبري غير مأمون على النصوص:
- 358 الخوارج والعمل بالقياس:
- 361 الفهارس:
- 363 1 - الفهرس الإجمالي
- 365 2 - الفهرس التفصيلي